

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكااديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية
الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي
من اعداد الطالبة: كديدة آمال
بعنوان:

دراسة العلاقة بين سعر صرف الدينار و معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016)

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/10.

أمام اللجنة المكونة من السادة :

- الأستاذ علاوي محمد لحسن (أستاذ دكتور) جامعة قاصدي مرباح - رئيسا-
- الأستاذ لعمى احمد (أستاذ دكتور) جامعة قاصدي مرباح ورقلة - مشرفا-
- الأستاذ بن قانة اسماعيل (أستاذ محاضر صنف أ) جامعة قاصدي مرباح ورقلة - مناقشا-

السنة الجامعية: 2017/2018



اهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع فالعلم لا يتم إلا بالعمل
فأهدي ثمرة جهدي:

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... نبينا محمد عليه الصلاة والسلام
إلى من سعى و شقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم ييخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح...

والدي العزيز

إلى الينوع الذي لا يمل من العطاء.. إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها...

والدتي العزيزة

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي ...

إخوتي: وليد، بدر الدين وفارس

إلى زوجات اخوتي وابنائهم ...

ميسون و عبد الهادي

إلى اخواتي اللاتي لم تلدهن امي ...

وفاء، سليمة ، نورة ، ام الخير ، حفيظة ، شهيرة ، حنان وهناء

إلى زملائي وزميلاتي بالعمل في مفتشية املاك الدولة بتقرت واحص بالذكر رئيس المفتشية السيد:

صولي محمد الصالح

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع وتكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة علمنا..

صديقاتي: بوقطاية ايمان، غربي نوال ، سطوف بن علي خوجة فاطمة الزهراء

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات العلم و صاغوا لنا

علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح...

أساتذتي الكرام

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل...

شكري الجزيل وامتناني

كديدة آمال



شكر و عرفان

قال تعالى "ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والديا وأن اعمل صالحا ترضاه"

الشكر أولا لله على جزيل فضله ونعمه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا

له حتى تعلموا أنكم شكرتم، فإن الله يحب الشاكرين"

الشكر موصول إلى الأستاذ المشرف " أ. د/ لعمى احمد " على ما أسداه لي من نصائح قيمة وارشادات

سديدة وتوجيهاته طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى كل من الأساتذة: بن قانة اسماعيل،

دويس محمد الطيب، نورة محمدي.

وكذا الاستاذ مرزوقي مرزوقي (من جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي).

على توجيهاتهم وارشاداتهم وكذا ومساعدتي ليس فقط لإتمام هذا العمل وإنما على طول مساري الدراسي.

وأخيرا يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لكل زملاء الدراسة ولكافة موظفي ادارة قسم الاقتصاد ولمن

تفضل وأثرى جوانب هذا البحث سواءا برأي، ملاحظة أو نصيحة أو ساهم في هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

لكم كل الشكر والامتنان

كديدة آمال

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد حجم العلاقة بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) عبر دراسة طبيعة العلاقة الترابطية والتأثير متبادل بين كل من هذين المتغيرين، خاصة في ظل دخول الإقتصاد الوطني في سلسلة إصلاحات تمهيدا لدخول إقتصاد السوق دون الدخول في مقارنة مع الفترة السابقة لفترة الدراسة.

ولتحقيق هذا الهدف تم بناء نموذجين الأول يفسر العلاقة بين هذين المتغيرين في الأجل القصير والثاني يفسر العلاقة في الأجل الطويل، ولتقدير النموذج الأول تم الإستعانة بنموذج الإنحدار الخطي أما في الثاني فتم الإعتماد على نموذج شعاع الإنحدار الذاتي لإختبار التكامل المتزامن المقيد .

وقد خلصت هذه الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي إلى وجود علاقة عكسية في إتجاه واحد بين المتغيرين أي أن هناك نسبة معتبرة من التغيرات في معدلات التضخم يفسرها سعر صرف الدينار في فترة الدراسة، والنسبة الباقية تفسرها عوامل اخرى وهذا راجع إلى ان الإقتصاد الجزائري ريعي ويعتمد بشكل كبير على الواردات.

الكلمات المفتاحية: سعر صرف، معدل تضخم، دينار، إنحدار خطي، شعاع إنحدار ذاتي.

Résumé:

Cette thèse portait sur l'étude de la relation entre le dinar et l'inflation en Algérie, au cours de la période (1990-2016), pour étudier la corrélation et l'influence mutuelle entre chacune de ces deux variables. Avec l'entrée du pays dans une série de réformes en préparation pour l'ouverture de l'économie de marché, sans entrer en comparaison avec la période précédant l'étude.

Pour résoudre le problème de l'étude et atteindre les résultats souhaités en utilisant une analyse de régression linéaire, et examiner la relation à court terme. A long terme j'ai utilisé le modèle VAR.

Cette étude a conclu dans ses deux côtés théorique et pratique à l'existence d'une corrélation opposée entre les deux variables dans une seule direction, ça veut dire que les changements considérables dans les taux d'inflation expliqués par le taux de change (dinar) à la période d'étude et les restes sont expliqués par d'autres facteurs qui font référence à la proportion de l'économie algérienne fortement dépendante des importations.

Mots clés : taux de change, taux d'inflation, dinar, régression linéaire, VAR.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الاهداء
	شكر وعرفان
	الملخص
I	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الاشكال
V	قائمة الملاحق
VI	قائمة الاختصارات والرموز
أ - ت	مقدمة عامة
04	الفصل الاول: أساسيات حول سعر الصرف والتضخم
06	المبحث الاول: الادبيات النظرية لسعر الصرف والتضخم
06	المطلب الاول: مفهوم سعر الصرف
14	المطلب الثاني: مفهوم التضخم
21	المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والتضخم
23	المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية لسعر الصرف والتضخم
23	المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة العربية
25	المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة الاجنبية
25	المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
28	الفصل الثاني: دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر
30	المبحث الاول: توصيف النموذج والاساليب القياسية المستخدمة
30	المطلب الاول: الادوات المستعملة في الدراسة التطبيقية
30	المطلب الثاني: توصيف النموذج والتعريف بمتغيراته
37	المطلب الثالث: الاساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج
42	المبحث الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر
42	المطلب الاول: عرض ومناقشة نموذج العلاقة في الاجل قصيرة

48	المطلب الثاني: عرض ومناقشة نموذج العلاقة في الاجل الطويل
55	المطلب الثالث: تقييم وتفسير النتائج
61	خاتمة عامة
65	قائمة المراجع
69	قائمة الملاحق
88	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	تقلبات اسعار الصرف للدينار مقابل الدولار من سنة 1990 الى سنة 2016	(1-2)
32	الدراسة الوصفية لسعر الصرف للدينار الجزائري للفترة (1990-2016)	(2-2)
33	تغيرات معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016)	(3-2)
35	الدراسة الوصفية لمعدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016)	(4-2)
42	نتائج التقدير لاختيار صيغة النموذج الملائم	(5-2)
46	مقارنة النموذج المعدل بالنموذج المقدر	(6-2)
47	مقارنة النموذج المعدل للمرة الثانية بالنموذج المعدل سلفا	(7-2)
49	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (ADF)	(8-2)
49	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (PP)	(9-2)
51	إختبار تحديد عدد التأخرات المثلى	(10-2)
52	نتائج اختبار السببية	(11-2)
52	نتائج تقدير نموذج VAR	(12-2)
53	نتائج التقدير لاختبارات الارتباط الخطي وعدم تجانس التباين	(13-2)
53	نتائج التقدير لاختبار التوزيع الطبيعي	(14-2)
54	اختبار الفرضيات للمعادلتين	(15-2)

قائمة الاشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	إرتفاع المستوى العام للاسعار	(1-1)
32	تقلبات سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2016)	(1-2)
34	تغيرات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	(2-2)
37	المقارنة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2016	(3-2)
42	سحابة النقط للمتغيرين	(4-2)
43	الرسم البياني للوغاريتم الطبيعي لقيم التضخم	(5-2)
43	الرسم البياني لقيم سعر الصرف	(6-2)
45	مناطق قبول ورفض DW المحسوبة	(7-2)
48	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعدلات التضخم وفق النموذج الاخير	(8-2)
50	سلسلة الفرق الاول للوغاريتم التضخم	(9-2)
51	سلسلة الفرق الثاني للسعر الصرف	(10-2)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
69	مقاييس التشتت والنزعة المركزية لسعر الصرف	(1-2)
69	مقاييس التشتت والنزعة المركزية لمعدل تضخم	(2-2)
70	نتائج تقدير النماذج المقترحة الممثلة للعلاقة بين التضخم وسعر الصرف	(3-2)
71	نتائج اختبار Breusch Godfrey	(4-2)
72	النموذج المصحح من مشكل الارتباط الذاتي	(5-2)
72	نتائج اختبار ARCH للنموذج المصحح	(6-2)
73	النموذج المصحح للمرة الثانية من مشكل عدم ثبات او تجانس التباين	(7-2)
73	نتائج اختبار ARCH للنموذج المصحح للمرة الثانية	(8-2)
74	إختبار استقرارية السلاسل الزمنية (ADF)	(9-2)
78	إختبار استقرارية السلاسل الزمنية (PP)	(10-2)
83	إختبار تحديد عدد التأخرات المثلى	(11-2)
84	نتائج اختبار السببية	(12-2)
84	نتائج تقدير نموذج VAR	(13-2)
85	نتائج التقدير لاختبارات الارتباط الخطي وعدم تجانس التباين	(14-2)
85	نتائج التقدير لاختبار التوزيع الطبيعي	(15-2)
86	إختبار wald لاختبار معنوية المعالم	(16-2)

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار/الرمز	الدلالة باللغة العربية
M	كمية النقود المودعة لدى البنوك والموجودة بحوزة الافراد.
V	سرعة دوران النقود
P	المستوى العام للاسعار
T	حجم المعاملات
kp	مقلوب سرعة دوران النقود
Y	الناتج القومي الحقيقي
INFL	التضخم
TAUXCHG	سعر الصرف
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ONS	الديوان الوطني للاحصاء
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات
$\alpha \beta$	معاملات الانحدار
U	الخطأ العشوائي
E(u)	التوقع الرياضي
$V(u) = \sigma^2$	التباين
$COV(u_i, u_j) = 0$	التغاير
VAR	شعاع الانحدار الذاتي
DF	إختبار ديكي فولر
ADF	إختبار ديكي فولر المطور
PP	إختبار فيليب-بيرون
T-s	إختبار ستيودنت
F	إختبار فيشر
R^2	معامل التحديد
DW	إختبار درين واتسون
LM	مضاعف لاغرونج

اللوغاريتم الطبيعي	
معلمة النموذج	
الحد الثابت	
حد الخطأ العشوائي	
الفرض العدم	H_0
الفرض البديل	H_1
إحتمال	Prob
المتغير التابع في الزمن (t-1)	AR(1)

مقدمة عامة

1 توطئة:

تعتبر السياسة الاقتصادية عن السياسات والقوانين والتنظيمات المتبعة في المجال الاقتصادي بهدف المحافظة على التوازن العام للدولة وذلك بخفض التضخم والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات وإستقرار العملة والبحث عن التوظيف الشامل إلا أن تحقيق هذه الأهداف لا يكون بالأمر السهل وذلك نظرا لتعارض أهداف السياسة الاقتصادية فيما بينها فهدف تحقيق إستقرار في الأسعار أي معدلات تضخم معتدلة يتعارض مع هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومنه إستقرار في سعر صرف العملة المحلية ، وبما أن سعر الصرف أداة هامة من أدوات السياسة النقدية والتي لها دور في رسم السياسة الاقتصادية للدولة، حيث تسعى العديد من الدول النامية التي تعاني من إختلالات حادة على مستوى الإقتصاد الكلي أي التوازنات الداخلية والخارجية إلى إعادة النظر في تقييم عملتها مقابل العملات الأخرى للحد من هذه الإختلالات، كما يعتبر التضخم من أحد أهم المؤشرات الرئيسية لدى تحكم الدولة في أوضاع الإقتصاد الكلي، كونه حالة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

ويعتبر الجزائر ضمن الدول التي تسعى بكل الطرق لتحقيق تنمية شاملة في مختلف الميادين وذلك بتوظيفها لكل ما تتوفر عليه من إمكانيات، مؤهلات ومقومات، فالإقتصاد الجزائري شهد تقدم لظاهرة التضخم ومنه السعي إلى تخفيض حدة أثرها بإستعمال كل الطرق والأساليب.

فبعد الإستقلال ومن خلال تحديد أدوات السياسة الاقتصادية المتمثلة في الخطط التنموية التي عملت على تجسيد خيار التصنيع الذي يركز على تطوير الصناعات القاعدية، والذي أصبح قطاع المحروقات خلالها قائدا للنمو في الإقتصاد الوطني مما أدى إلى إختلال منظومة الإنتاج والتبعية المفرطة لإيرادات الجباية البترولية، بالإضافة إلى تزايد الطلب الذي قابله محدودية العرض وعدم مرونته، مما إنعكس سلبا على معدلات التضخم بالرغم من تدخل الدولة لمحاولة تثبيت الأسعار أو السماح لها بالإرتفاع في حدود ضيقة بشكل يتماشى مع إحتياجات التخطيط حيث ساعدت الوفرة المالية الخارجية خلال فترة التسيير المركزي نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات على إخفاء جوانب هامة من الإختلال الهيكلي الذي شهده الإقتصاد الوطني بين العرض و الطلب الإجماليين.

وفي نهاية الثمانينات، دخلت الجزائر مرحلة إنتقالية وأعلنت تبنيها لإقتصاد السوق كمنهج جديد، فقامت بتحرير تجارتها الخارجية وبالإفتتاح على العالم الخارجي وفتح مجال الإستثمار للأجانب، حيث أدى انخفاض أسعار البترول في سنة 1986 إلى بروز الإختلالات الذي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري والتي شكلت في مجموعها قيودا إنعكست سلبا على مظاهر التنمية ومع ضيق هامش الإختيارات فإن التصور التنموي للإقتصاد الجزائري لا يمكن أن يتم إلا في إطار إقتصاد السوق، تحت قيود النسوية الهيكلية التي وضعها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

كما أن أنظمة تسعير الدينار في الجزائر والتي مرت بعدة مراحل فبعد أن كان مربوطا بالفرنك الفرنسي ليصبح تحديد قيمته بعد سنة 1974 على أساس سلة مكونة من أربعة عشرة عملة ثم تم إتباع التعويم المدار سنة 1996 بهدف تقريب الدينار من قيمته الحقيقية وتحمسين وضعية ميزان المدفوعات، حيث لم يحقق تخفيض قيمة الدينار النتائج المرجوة منه وهي التخفيض من الواردات بل أدى الى إرتفاع تكلفتها ما أثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة تكاليف الإستثمار والذي قابله نمو متسارع في العرض النقدي نتيجة المخططات التنموية وهو ما ولد ضغوط تضخمية.

2- طرح الإشكالية:

مما سبق يعتبر هدف التحكم في سعر الصرف والمستوى العام للأسعار أداة من أدوات السياسة النقدية والتي لها دور في رسم السياسة الاقتصادية للبلد بما ينعكس على القطاع الداخلي والخارجي، فالتضخم يرتفع وينخفض بفعل العديد من العوامل الاقتصادية من بينها سعر الصرف، وكون هذا الأخير على صلة وطيدة بالصادرات وبالأخص الواردات فهو يؤثر على الأسعار ومنه على القدرة الشرائية للمواطن.

ضمن هذا الإطار وبناء على ما سبق تتضح ملامح إشكالية بحثنا الرئيسية، والتي تتمحور حول السؤال التالي:

ما حجم العلاقة والتأثير المتبادل بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر بعد 1990؟

ويمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة وحجم العلاقة بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر في الاجل القصير ؟
- هل بقي نفس التأثير في المدى الطويل بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر؟
- هل هناك تأثير متبادل بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر بعد 1990؟

3- فرضيات الدراسة:

- يوجد تأثير عكسي ضعيف في المدى القصير بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر؛
- عدم بقاء نفس التأثير في المدى الطويل بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر؛
- هناك تأثير متبادل بين التقلبات في أسعار صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر بعد 1990.

4- مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل الأسباب ودوافع اختيار الموضوع في أسباب موضوعية تمثلت في الأهمية البالغة لسعر الصرف كأداة للتوجه الاقتصادي والإهتمام بتقلبات معدلات التضخم ومدى تأثيرها بالمتغيرات الأخرى، ولأسباب شخصية تتمثل في رغبة الطالبة في الإطلاع على مختلف الجوانب التي يتناولها موضوع الدراسة بالإضافة وكذا مجال التخصص وهو الإقتصاد النقدي و البنكي.

5- أهداف الدراسة وأهميتها:

تكمن أهداف الدراسة في التأكد من وجود أو عدم وجود علاقة ترابطية وتأثير متبادل بين كل من سعر صرف الدينار و معدلات التضخم في الجزائر، خاصة في ظل دخول الإقتصاد الوطني في سلسلة إصلاحات تمهيدا لدخول إقتصاد السوق دون الدخول في مقارنة مع الفترة السابقة لفترة الدراسة.

أما أهمية الموضوع فتنبع من الأهمية البالغة لمتغيرات الدراسة حيث أن سعر الصرف يعتبر المرآة العاكسة للنشاط الإقتصادي والتضخم من أحد أهم المؤشرات الرئيسية التي لها تأثير على القدرة الشرائية للمواطن ومنه تأثير حتى على الإستقرار الإجتماعي والأمني فضلا على أن التضخم مؤشر عن مدى تحكم الدولة في أوضاع الإقتصاد الكلي.

6- الإطار الزمني والمكاني:

تتمثل حدود الدراسة المكانية في الجزائر أي دراسة المتغيرات سعر الصرف والتضخم في الجزائر، أما الحدود الزمنية للدراسة فتتمثل في الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 إلى غاية سنة 2016 أي منذ بداية الإصلاحات الإقتصادية بصدر قانون النقد والقرض 10/90 إلى غاية الإحصائية المتوفرة والتي قدمها البنك الدولي عن هذين المتغيرين للجزائر في سنة 2016.

7- المنهج والأدوات:

من أجل معالجة هذا البحث والإلمام بمختلف جوانبه والإجابة على إشكاليته المطروحة، ومحاولة إثبات الفرضيات المذكورة سابقا من عدمها تم الإعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي والإستقرائي ومنهج التحليلي الإحصائي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إبراز أهم المفاهيم المرتبطة بكل من سعر الصرف والتضخم، أما المنهج الاستقرائي فتم على أساسه تحليل واستقراء الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وذلك لتحديد طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، بينما المنهج التحليلي الإحصائي فتم الإعتماد عليه في الجانب التطبيقي من الدراسة حيث تم إستخدام أدوات الإحصاء القياسي و ذلك بالإستعانة ببرنامج EXCEL و Eviews 8 .

8- صعوبات البحث:

إن من أهم الصعوبات التي إعترضتنا في إنجاز هذا البحث هي:

- تضارب البيانات من مصادرها بين البنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي.
- عدم التمكن في البداية من استخدام برنامج Eviews 8.

9- محتوى البحث:

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول أساسيات حول سعر الصرف والتضخم، وقد تطرقت فيه إلى مفهوم سعر الصرف وكذا التضخم بالإضافة إلى العلاقة بينهما في المبحث الأول، وتناولت في المبحث الثاني الدراسات السابقة المشابهة لدراستنا.

أما فيما يخص الفصل الثاني والذي تناولت فيه الدراسة التطبيقية لقياس العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر، فتطرقت إلى توصيف النماذج والاساليب القياسية التي تخدم الدراسة في المبحث الأول أما المبحث الثاني قدمت فيه الدراسة القياسية للعلاقة حيث تناولت عرض نتائج النموذج المقدر والكشف عن المشاكل القياسية الموجودة فيه وتصحيحها ومناقشة وتحليل تلك النتائج مع تقديم تقييم إقتصادي لها.

الفصل الاول
أساسيات حول
سعر الصرف والتضخم

تمهيد:

تتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بصفة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، حيث يعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الإقتصادية التي تهدف من خلالها مختلف الدول إلى تحقيق توفير البيئة المناسبة للإستثمار والمحافظة على إستقرار الأسعار، حيث يعتبر سعر الصرف وسيلة بالغة الأهمية في عملية التبادل الدولي و يؤثر على مختلف المتغيرات الأخرى ، كما يمثل أيضاً التضخم من أهم المؤشرات التي تؤثر على الإقتصاد الكلي سواءً بطريقة سلبية أو إيجابية، فهو يعتبر من بين الظواهر الإقتصادية الأكثر شيوعاً في عالمنا المعاصر نظراً لإنعكاساته السلبية على الهياكل الإقتصادية والإجتماعية للدولة ،وعلى الرغم من إرتباطه الوثيق بالنظام الراسمالي إلا ان الدول النامية عانت منه بشكل أكثر حدة من الدول المتقدمة إقتصادياً.

وبناءً على ما سبق سيتم في هذا الفصل التطرق إلى بعض المفاهيم حول سعر الصرف والتضخم، والتعرض إلى العلاقة بينهما وفي الأخير الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع .

وعليه سيكون تقسيم الفصل كالتالي:

➤ **المبحث الأول:** الأدبيات النظرية لسعر الصرف والتضخم؛

➤ **المبحث الثاني:** الأدبيات التطبيقية لسعر الصرف والتضخم .

المبحث الأول : الأدبيات النظرية لسعر الصرف و التضخم

خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على مفهوم سعر الصرف من تعريفه و أنواعه وغيرها ، وكذا مفهوم التضخم، إضافة إلى ذلك محاولة إظهار العلاقة بين كل من سعر الصرف والتضخم، حيث يقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب في الأول كل ما يخص سعر الصرف أما في المطلب الثاني كل ماله علاقة بالتضخم، و في المبحث الأخير سوف يتم التطرق للعلاقة بين سعر الصرف و التضخم.

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف

تتعدد تعاريف ومفاهيم سعر الصرف وله العديد من الأنواع تختلف باختلاف ما تهدف إليه من سعر صرف إسمي، سعر صرف حقيقي وسعر صرف توازني حيث سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف سعر الصرف في الفرع الأول و أنواعه في الفرع الثاني أما في الفرع الثالث يتم تناول نظم سعر الصرف، وفي الفرع الأخير سوف يتم التعرف على أهم العوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول : تعريف سعر الصرف اهميته و معايير

لكل دولة من الدول عملتها الخاصة بها تتخذها أساسا لتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية، تعد من قبل المقيمين فيه هي النقود التي يمكن بواسطتها شراء وبيع أي سلعة بما في ذلك العملات الأجنبية الأخرى، لذا وجب توضيح مفهوم سعر الصرف وإبراز أهميته.

أولا - تعريف سعر الصرف : تعدد المفكرون الإقتصاديون في تقديم تعريف سعر الصرف إلا أن هذه التعاريف تجتمع في تعريف أو مفهوم واحد نذكر منها :

تعريف 1 : يعرف سعر الصرف بأنه وحدة من عملة ما مقدرة بوحدات عملة أجنبية أخرى¹؛

تعريف 2 : يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة أجنبية أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة وطنية²؛

تعريف 3 : هو سعر عملة دولة بعملة أخرى، أو نسبة مبادلة عملتين فإحدى العملتين تعتبر بمثابة سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، وبهذا المعنى يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى³؛

تعريف 4 : يعرف سعر الصرف على أنه عدد وحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى⁴؛

تعريف 5 : كما يمكن أن يعرف بطريقة عكسية على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية⁵.

¹ صباح نوري عباس، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 (بحث تطبيقي)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد، 17، أيار، 2008، ص 64

² فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011). مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد . 14 جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 213.

³ خليفة عزوي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في تخصص علوم اقتصادية فرع : مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة 2011-2012، ص 44.

⁴ الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية الجزائر، 2009، ص 10

⁵ Philippe Avoyo, **Finance - Appliquée**, DUNOD, paris, 1993, p 53.

الفصل الاول: أساسيات حول سعر الصرف والتضخم

ومما سبق يمكن القول " إن سعر الصرف هو قيمة عملة بلد ما معبر عنها بمقدار أو عدد من الوحدات لعملة بلد آخر". ومع

إختلاف التعاريف حول سعر الصرف إلا أنها كلها تؤكد على أن سعر الصرف هو :

-عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس ،

-أن عملية المبادلة تتم وفقا لسعر معين ؛

-تتم عملية المبادلة في سوق الصرف الأجنبي ؛

-تعد أداة ربط بين إقتصاد مفتوح وباقي إقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك تقوم بتسهيل

المعاملات الدولية المختلفة وتسويقها ويمكن توضيح أهمية دور سعر الصرف في ربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي من خلال

ثلاثة أسواق وعلى مستويين الكلي والجزئي، وهذه الأسواق هي: سوق الأصول، سوق السلع، سوق عوامل الإنتاج، حيث يربط

سعر الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على

المنافسة، ويتضح من هذا أن العلاقة بين القدرة على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي عكسية.

ثانيا - أهمية سعر الصرف : مما سبق يتضح :

-أن سعر الصرف أداة ربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعار السلع في الإقتصاد العالمي حيث تكون إحدى العمليتين

سلعة والأخرى نقد الذي يقيس قيمة تلك السلعة وهناك طريقتان في النظر لأي من العمليتين كسلعة، فإحدهما ترى أن العملة

الأجنبية هي السلعة وتقاس الوحدة الواحدة منهما بالعملة المحلية وهي الطريقة المباشرة Direct Quote والطريقة الأخرى تعد

السلعة هي العملة المحلية تقاس وحدتها بالعملة الأجنبية وهي الطريقة غير المباشرة Indirect Quote؛

-أنه يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال

العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي هذا من جانب، ومن جانب

آخر إن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني، أو بعبارة

أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات

تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني.

ثالثا- معايير سعر الصرف : بعد التطرق لسعر الصرف على أنه عملية تتم دوليا بين أعضاء مختلفة أو بين حكومات مختلفة،

فهذه العملية تخضع لمعايير نذكر منها ما يلي :

1- التحكيم: وتعني هذه الخاصية بوجود طرف ثلاث في عملية تبديل العملة ويقصد به بعملية التحكيم الثلاثي، فمثلا عند

تحويل الدينار الجزائري إلى الدرهم الإماراتي يتم استخدام طرف آخر مثل عملة اليورو او الدولار، حيث يكون شراء العملة في

سوق التي يكون فيها السعر منخفض ويبيعها في السوق الذي يكون فيها السعر مرتفعا يوجد في هذه الخصية أنواع للتحكيم يمكن

اختصارها كما يلي ¹:

1-1-1- عملية تحكيم مباشر: هي عملية تتولد كنتيجة المقارنة بين سعر العملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين مختلفين

لتبديل العملة ؛

¹ محمد يونس،، إقتصاديات الدولة، دار الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص 218

1-2- عملية تحكيم غير مباشر: يظهر بتواجد ثلاث عملات حيث لا تكون إحدى هذه العملات مستعارة مباشرة للدلالة إحدى العملتين الأخرتين لكنها مستعارة بدلالة عملة ثابتة ؛

1-3- عمليات تحكيم على معدلات الفائدة: ينشئ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هنالك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين .

2- المضاربة : تكون المضاربة من اجل تحقيق الربح وتكون إما على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها حيث يحقق المضاربون الربح عن طريق التنبؤ في تغيرات أسعار الصرف من أسعار العملات الاجنبية المختلفة في المستقبل، حيث في هذه الحالة يتم الاعتماد على السوق الآجلة كوسيلة لتحقيق عملياتهم . ويطلق على المضارب الذي يسعى الى رفع عملة معينة بالمضارب على الصعود، اما الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة يطلق عليه بالمضارب على الهبوط.

3- التغطية : تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة، وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات في سعر الصرف حيث يلجأ المتعاملين في التجارة الخارجية إلى عملية الصرف الآجلة للحد والتقليل من أخطار سعر الصرف على قيمة عوائدهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقات التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

يأخذ سعر الصرف أشكالاً تتضح من خلالها القدرة التنافسية بين الدول إضافة إلى أخذ بعين الاعتبار إلى التدابير الحكومية مثل التعريفات الجمركية أو الرسوم والحوافز والإعانات المالية التي لها علاقة بالعملات الدولية وعلى هذا يتم تحديد الأنواع أو الأشكال التالية لسعر الصرف :

أولاً- سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الحقيقي :

1- سعر الصرف الإسمي : هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر حيث يتم تبادل العملات أو عمليات شراء والبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض¹، ويمكننا التمييز بين نوعين من سعر الصرف الإسمي أحدهما سعر صرف رسمي يكون أساس المبادلات التجارية الرسمية، والثاني سعر الصرف الموازي وهو المتداول في الاسواق الموازية.

ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليهما في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، كما يمكن لهذا السعر أن يتغير إما نتيجة لتغير طلبه وعرضه أو بسبب نظام الصرف المعتمد عليه في البلد، كما أن سعر الصرف الإسمي هو سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ القوة الشرائية للعملة بعين الاعتبار.

2- سعر الصرف الحقيقي : يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الإسمي، كلما كان معدل التضخم منخفضاً، كما أنه يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم².

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 103

² عبد المجيد قدي، نفس المرجع، ص 104

الفصل الاول: أساسيات حول سعر الصرف والتضخم

وتستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف، كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك ومقياس قيمة الأجور النسبية المحسوبة بالدولار، يستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة إلى أخرى. كما إن سعر الصرف الحقيقي المحسوب هو عبارة كمؤشر للأسعار، فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي واحد لذلك فإن مستواه يفسر عند تغير لكي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي، أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية أي إنخفاض في "A" حيث A هو يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.¹

3- سعر الصرف التوازني : إضافة إلى سعر الصرف الحقيقي والأسمي يمكن التكلم عن سعر الصرف التوازني والذي يعبر عن المعدل الذي يسود ويستمر في استقراره بحيث يتحقق عند التوازن في الأجل الطويل ويعتبر سعر الصرف الحقيقي أفضل معيار ومحدد لقياس سعر الصرف التوازني.² حيث تقترن تسمية مع توازن الاقتصاد الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يعبر عن توازن مستند لميزان المدفوعات عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.

إن الصدمات المؤقتة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، ولهذا فمن الضروري تحديد مستوى توازني بحيث يعتمد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية يتغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الإقتصادي (الأساسيات)، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف. كما إن سعر الصرف التوازني يتأثر بعدة متغيرات نقدية نذكر منها:³ معدل نمو الدخل القومي، معدل التغير النسبي في المعروض النقدي، معدل تغير في سعر الفائدة واتجاه الطلب على النقود.

ثانيا- سعر الصرف الفعلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي :

1- سعر الصرف الفعلي : يعتبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في لحظة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار الصرف الثنائية، وهو يدل على مدى تحسين أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية . حيث ترجح كل عملة بوزن معين طبقا لأهميتها في التجارة الخارجية، فعملات الدول التي لا تمثل أهمية كبيرة في التجارة الدولية تعطى وزنا منخفضا بينما تعطى عملات الدول الهامة في التجارة الدولية وزنا أكبر.⁴

2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي : أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أي القدرة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية، وهو يحدد على أساس تعادل القوى الشرائية النسبية للعملة في الدولتين. وهو عبارة عن متوسط لعدة أسعار الصرف الثنائية ومن أجل ان يكون هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة تنافسية بين الدول⁵

ثالثا - سعر الصرف العاجل (الحاضر) وسعر الصرف الآجل :

¹عبيد حيدوسي، دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الشعبة: علوم تجارية، تخصص: التقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/ 2016)، ص 3-4.

²بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية، المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص 20

³حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة تحفة القاهرة، 1987، ص 40

⁴بن عيني رحيمة، ، سياسة سعر الصرف في الجزائر-نمذجة قياسية للدينار الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2005-2006، ص 11

⁵قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 107

1- سعر الصرف العاجل (الحاضر) Spot Rate : يعرف سعر الصرف العاجل بأنه مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية بشرط أن تكون عملية دفع وتسليم العملتين فورية أو خلال مدة زمنية لا تتجاوز يومين من تاريخ الاتفاق ويتميز هذا النوع من سعر الصرف بالتغير المستمر طبقاً لعرض العملات والطلب عليها.¹

2- سعر الصرف الآجل Forward Rate : هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين في تاريخ إبرام عقد الصفقة.

الفرع الثالث : نظم سعر الصرف

إن العديد من الدول تأخذ توجهات جديدة لأسعار صرف عملاتها، ولقد ظهر هذا في ظل القاعدة الذهبية بعد الحرب العالمية الأولى من خلال تنظيم إتفاقية برتن وودز Bretton Woods. التي تنص على تحويل الذهب إلى نقود الورقية والتي بدأ العمل بها منذ أواسط الثلث الثاني من القرن الماضي. ثم حدث تبني الواسع لنظام الصرف المرن منذ مطلع السبعينات عندما أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية القاعدة الذهبية، أي تحويل الدولار إلى ذهب في 1971 فأصبحت حركة تعويم تسع يوم بعد آخر على حساب الصرف الثابت.² وعليه النظام النقدي الدولي الجديد يتضمن نوعين من أنظمة الصرف هما نظام سعر صرف ثابت ونظام سعر صرف مرن.

أولاً- نظام سعر الصرف الثابت : إن نظام الصرف الثابت يستوجب تفضيل التوازن الخارجي على الإستقرار الداخلي فالدولة التي ترى أن سعر الصرف الأجنبي لعملتها قد إرتفع فتقوم بإتباع سياسة إنكماشية لتشجيع الصادرات وتقليل الواردات وهذا لزيادة الطلب على عملتها وهذا مما يساهم في إعادة التوازن الخارجي للدولة. والعكس عندما تجدد الدولة أن سعر الصرف الأجنبي لعملاتها بدأ ينخفض فتتبع سياسة توسعية مشجعة للواردات لتقليل الطلب على عملاتها ورفع من سعر الصرف الأجنبي لها. كما أن هناك مجموعة من المزايا والفوائد لنظام سعر الصرف الثابت وهي:

-تشجيع أسعار الصرف الثابتة للتجارة الدولية وتعطيها البيئة المثلى ؛

-إن ثبات أسعار الصرف يهيئ الأرضية المناسبة للإستثمار طويل الأجل ؛

-إن استقراره أسعار الصرف تعطي الأسس الواقعية المؤكدة للتوقعات المستقبلية ؛

-التقليل من مخاطر المضاربة بالعملات الدولية.

إلى جانب هذه المزايا هناك مجموعة من العيوب لنظام سعر الصرف الثابت :

-يجب هناك وجود إحتياجات كبيرة لكي تتدخل السلطة النقدية في أسواق الصرف الأجنبية لشراء العملة المحلية للمحافظة على قيمتها تجاه الضغوطات السوقية ؛

-يحرص نظام الصرف الثابت على إتباع سياسة النقدية المناسبة، أي العوامل الخارجية هي التي تملّي السياسات الاقتصادية الداخلية ؛

-يساعد نظام سعر الصرف الثابت على نقل التضخم والصدمات الخارجية إلى الإقتصاد المحلي.

¹محمد يونس مرجع سبق ذكره ، ص 169

²عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته، دار صفاء، عمان، 2011، ص 84-88

ثانيا- **نظام سعر الصرف المرن** : إن نظام سعر الصرف المرن يتحدد في السوق وفقا لقوى الطلب والعرض كأية سلعة أخرى، وعليه لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة أجنبية أخرى أو بمعيار دولي كالذهب مثلا . إن سعر الصرف المرن يسمح بالإختيار الملائم لصانعي السياسات للإقتصاد المحلي، ويشمل نظام لسعر الصرف المرن على ما يلي¹:

1- التعويم : هو ترك سعر الصرف للعملة يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق النقدية. وتختلف السياسات لهذا التعويم حسب مستوى تحرر اقتصاد الوطني وكيفية أدائه ومرونة جهازه الإنتاجي؛

2 - التعويم الموجه: السلطة النقدية تؤثر على سعر الصرف عن طريق ميزان المدفوعات، مستوى الإحتياطات الدولية وتطورات السوق الموازية، وقد تكون تعديلات غير تلقائية، ويكون التدخل من طرف السلطات النقدية بمقتضى هذا النظام مباشرة أو غير مباشر؛

3 - التعويم الحر: هنا يتحدد سعر الصرف وفق قوى السوق ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس نسبي ولا يحدث بشكل متكرر وعادة ما يستهدف إنخفاض ملحوظ في معدل تغير سعر الصرف دون تقلباته المفرطة. ولقد تطورت سياسة التعويم لتصبح من أهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق أهدافها الاقتصادية حسب الإجراءات التالية :

-لتأثير في السوق النقدية من خلال التأثير في حركتي العرض والطلب عن طريق بيع العملة الوطنية أو شرائها ؛

-التأثير في سعر الفائدة برفع سعر الخصم أو تخفيضه ؛

-التأثير في حجم التجارة الخارجية عن طريق التحديد الكمي للواردات أو تشجيع الصادرات.

ومن أهم مزايا نظام سعر الصرف المرن نجد :

-التقليل من الإحتياطات الأجنبية وبذلك يمكن إستخدام هذه الإحتياطات في ميادين أخرى ؛

-يكون مستوعبا للصدمات فهو يعمل على عزل الإقتصاد وحمايته من الصدمات الخارجية، بينما النظام الثابت ينقل الصدمات الخارجية إلى الداخل.

أما من السلبيات لنظام سعر الصرف المرن فنجد :

-لا يكون معوقا للمصدرين والمستوردين لأن بإمكانهم وقاية أنفسهم بتغطية المخاطر على معاملاتهم بالعقود المستقبلية ؛

-سعر الصرف المرن لا يمكن أن يثبط إستثمارات المستثمرين؛

-قد يزيد في المضاربة عندما يتوقع المضاربين انخفاض في سعر الصرف على إحدى العملات يزيدون من طلبهم على العملات الأخرى توقعاً لعوائد متزايدة منها ولحفاظة على رصيد ثرواتهم وسيتوسعون في عرض تلك العملة وبالتالي ستحقق توقعاتهم وينخفض سعر الصرف.

الفرع الرابع : العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف

عادة ما تتعرض العملة إلى تقلبات مستمرة تحدث تغييرات في المعاملات الإقتصادية للدولة نتيجة تأثير مجموعة من العوامل التي يتم تقسيمها إلى قسمين نذكر منها الإقتصادية وغير الإقتصادية.

أولا - العوامل الإقتصادية المؤثرة على سعر الصرف : إن من محددات سعر الصرف نجد :

¹عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، مصدر سبق ذكره، ص88-91

- 1- كمية النقود :** إن زيادة كمية النقود (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، أي سرعة تداول النقود الناتج الوطني وغيرها) تؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار (أسعار السلع والخدمات)، وبالتالي إلى جعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وإخفاض الصادرات، ويقابل ذلك زيادة في زيادة الطلب على عملات الدول الأخرى وإخفاض في الطلب على العملة المحلية من قبل الدول الأخرى ونتيجة لذلك إرتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية؛
- 2- حالة ميزان المدفوعات :** عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا (وجود فائض) فإن هذا يعني زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالي إرتفاع في قيمتها الخارجية وبالعكس عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات سالبا (وجود عجز) فهذا يعبر عن زيادة في عرض عملة هذه الدولة مقابل العملات الأجنبية وبالتالي إخفاض قيمتها الخارجية¹ ؛
- 3- أسعار الفائدة :** تؤدي زيادة أسعار الفائدة إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال وزيادة الطلب على العملة ومن ثم إرتفاع سعر الصرف لهذه العملة،² وعليه تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فإخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الإستثمارية، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بمعدل الإستثمار، مما ينشط الإقتصاد الوطني، ويؤدي إلى تحسين قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى .وفي حالة إرتفاع أسعار الفائدة يضعف التوجه للإقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك إخفاض النمو الإقتصادي وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى³ ؛
- 4- معدلات التضخم :** يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فإرتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى إخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف⁴ وعليه فإن الأثر بين سعر الصرف والتضخم يمكن أن يكون تأثيرا متبادلا فيما بينهما؛
- 5- احتياطات الصرف :** في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات إلى المحافظة على سعر عملتها، ففي حالة ما إذا واجهت عملتها أزمة ما تقوم ببيع العملة الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء إلى تخفيض العملة⁵ ؛
- 6- الموازنة العامة :** تلعب الموازنة العامة للدول دورا كبيرا في التأثير على سعر صرف، فإذا ما أتبعته الدولة سياسة إنكماشية من خلال تقليل وتقليص في حجم الإنفاق العام الحكومي فسوف يؤدي ذلك إلى الحد من حجم الطلب وإخفاض في مستوى النشاط الإقتصادي وهبوط في معدلات تضخم مما يؤدي الى إرتفاع سعر صرف العملة المحلية؛
- 7- الدخل وسعر الصرف :** يعد الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف ويأتي أثره فيه باتجاهين هما :

¹ مروان عطوان، أسعار صرف العملات (أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى، الجزائر، 2000، ص80

² عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، 1999، ص 158

³ معهد الدراسات المصرفية ، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات، العدد 12 :، دولة الكويت، يوليو 2011 ، ص 04.

⁴ عبير حيدوسي، مرجع سابق، ص06.

⁵ أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي جامعة الجزائر(2013/2014)، ص141.

الفصل الاول: أساسيات حول سعر الصرف والتضخم

- إن التغيير في الناتج المحلي الإجمالي يدفع الى تغيير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة والنقصان فعند الزيادة سينتعث الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤدي إلى رفعه وهذا هو الأثر الرئيسي ؛

- إن زيادة التدفق في رأس المال تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية في الدولة المستقبلية له، مما يدعو إلى تنشيط طلبها الكلي بما فيه الطلب على الإستيراد من البلد المصدر له، وفي نفس الظرف الزمني يترتب على التدفق الرأسمالي إنخفاض الدخول النقدية . ونتيجة لهتين الحالتين أي زيادة الطلب على الصادرات فإن على البلد المعني أن يحقق فائضا في حسابه الجاري ويعوض العجز في حساب رأس المال طويل الأجل، وهذا ما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية وخفض سعر الصرف الأجنبي.¹

8- التغيرات في قيمة الصادرات والواردات : عندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات فإن قيمة العملة ستتجه للإرتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، مما يشجع عملية الإستيراد من الخارج وهذا ما يعمل على إعادة التوازن لسعر الصرف.

ثانيا- العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف : من العوامل الفنية التي لها تأثير على سعر الصرف نذكر منها ما يلي:²

1- ظروف السوق : إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية و الإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار الصرف، وتجاوب سوق الصرف لمعلومة معينة يختلف عن تجاوبه لمعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة؛

2- خبرة المتعاملين وأوضاعهم : إن أسعار صرف العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات، وتعكس خبرة المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي إتجاه حركة الأسعار، كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على إتجاه أسعار الصرف؛

3- الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة : يتحدد سعر الصرف نتيجة لقوى العرض والطلب وبالتالي فإن الكميات سواء كانت المعروضة أو المطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات؛

4- مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات : كلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن قيمتها تميل إلى الإرتفاع حتى لو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوضي من الجهة العارضة للأسعار؛

5- الاضطرابات والحروب : إن من العوامل المؤثرة على أسعار الصرف ولا سيما في المدى القصير وأحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة على الصرف الأجنبي . حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتنخفض كفاءة الوحدات الإستثمارية بسبب تدمير أو تعطيل المرافق العامة وهذا مما يقلل في الصادرات ويؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني؛

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، مصدر سبق كره، ص 75

² صالح، أويابة، مرجع سابق، ص 20.

6- الإشاعات والأخبار : تعد الإشاعات والأخبار من مؤثرات على سعر الصرف سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، بغض النظر على صحتها فتصدر هذه الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم بهدف رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة قيمة العملة، حتى يتم زوال أثر هذه الإشاعة أو الخبر.¹

المطلب الثاني: مفهوم التضخم

حضي موضوع التضخم بالعديد من الأبحاث بإعتباره ظاهرة ديناميكية متشابكة، ومن هذا المنطلق سيتناول خلال هذا الجزء التعاريف الخاصة بالتضخم أسبابه والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنه بالإضافة إلى السياسات المنتهجة للتخفيف من حدته.

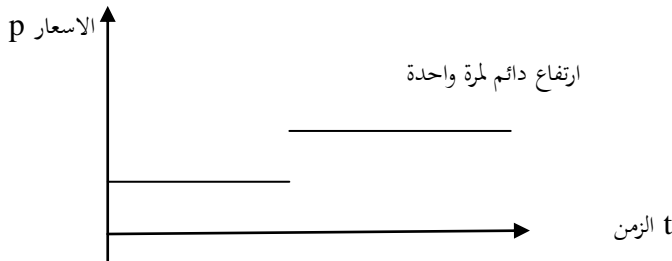
الفرع الأول : تعريف وأسباب التضخم

يعتبر التضخم من بين الظواهر الاقتصادية الأكثر شيوعا في عالمنا المعاصر نظرا لإنعكاساته السلبية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وعلى الرغم من إرتباطه الوثيق بالنظام الرأسمالي إلا أن الدول النامية عانت منه بشكل أكثر حدة من الدول المتقدمة إقتصاديا.

أولاً- تعريف التضخم : تختلف التعاريف الخاصة بالتضخم باختلاف أسبابه كونه ظاهرة ديناميكية متعددة الأبعاد قد تنجم عن الزيادة في كمية النقد المتداولة دون أن يقابلها عرض سلعي فيرتفع المستوى العام للأسعار، أو عن الزيادة في الإتفاق الكلي الذي يرافقه زيادة في الإنتاج أو قد يرجع إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج .

ومن بين التعاريف الأكثر شيوعا ربط التضخم بالإرتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة ، غير أن الإرتفاع المؤقت لأسعار بعض السلع نتيجة لظروف معينة كسوء الأحوال الجوية الذي يؤثر على المحاصيل الزراعية لا يعد تضخما حيث تعود الأسعار للإخفاض بتحسّن الظروف الجوية كما تتسبب الأزمات السياسية مثل الحروب الثورات والإضرابات العمالية في حدوث إرتفاع أسعار بعض المدخلات كأسعار الطاقة والأجور الأمر الذي يترتب عليه حدوث إرتفاع في أسعار المنتجات الصناعية إرتفاعا دائما ولمرة واحدة، ثم تثبت بعد ذلك عند المستوى المرتفع فمثل هذا الإرتفاع في الأسعار لا يعتبر تضخما²، مثلما يتضح من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (1-1): إرتفاع المستوى العام للأسعار .



المصدر: عبد القادر عطية. رمضان أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية - قسم الاقتصاد كلية تجارة الاسكندرية، 2004-2005، ص 164.

¹ رشاد العصار وعليان شريف، المالية الدولية، دار الميسرة للنشر، الاردن، 2000، ص 46

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية . رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية ، المرجع السابق ، ص 163.

الفصل الاول: أساسيات حول سعر الصرف والتضخم

يتضمن هذا التعريف للتضخم عدة نقائص ندرجها فيما يلي :

- 1 - لم يحدد التعريف طول المدة الزمنية التي يعتبر فيها إرتفاع الأسعار تضخما ؛
 - 2 - لم يأخذ التعريف في الحسبان أثر التقدم التكنولوجي في تخفيض تكاليف الإنتاج حيث أن بقاء الأسعار ثابتة يعني أن أفراد المجتمع لم يستفيدوا من آثار التقدم التكنولوجي في تحسين قدرتهم الشرائية ؛
 - 3- لم يحدد التعريف ما إذا كانت أسباب إرتفاع الأسعار تؤدي فعلا إلى التضخم أم أن إرتفاع سعر سلعة ما نتيجة تحسن النوعية يختلف عن إرتفاع سعر سلعة أخرى دون أن يصاحبه تحسن في نوعيتها ففي الحالة الاولى تزيد منفعة المستهلك الأمر الذي لا يتحقق في الحالة الثانية.
- وكخلاصة لما سبق ذكره يمكننا القول أن تعدد التعاريف حول التضخم يدل على أنه ظاهرة إقتصادية متشعبة الجوانب تختلف أسبابها حسب خصوصية وطبيعة اقتصاد كل بلد.

ثانيا - أسباب التضخم : تعرضت العديد من المدارس الإقتصادية إلى تفسير أسباب التضخم معتمدة في ذلك على نظريتي العرض والطلب بإعتبار هذين الأخيرين المحددين الرئيسيين لميكانيزم الأسعار ثم التطرق الى النظرية المعاصرة لتفسير التضخم.

1- نظريات الطلب : ترجع أسباب التضخم إلى وجود فائض في الطلب الكلي يختلف تفسير مصادره من مدرسة لأخرى وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى :

1-1- النظرية الكمية للنقود : يرجع التغير في المستوى العام للأسعار وفقا لهذه النظرية إلى التغير في عرض النقود وقد عبر الإقتصادي الأمريكي فيشر عن هذا التغير من خلال معادلته الشهيرة والمسماة بمعادلة التبادل والتي صاغها بالشكل التالي:

$$Mv =pt \dots (1-1)$$

حيث:

M : كمية النقود المدونة لدى البنوك والموجودة بحوزة الافراد؛

v : سرعة دوران النقود؛

P : المستوى العام للأسعار؛

t : حجم المعاملات.

يعتبر فيشر أن سرعة دوران النقود وعدد المعاملات ثابتين حيث ،ن الزيادة في كمية النقود ستؤدي إلى إرتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات مع ثبات عرض هذه الأخيرة فينعكس ذلك على المستوى العام للأسعار الذي يرتفع بنفس النسبة.

حيث إستمد فيشر تحليله من الفرضيات المتبناة في الفكر الكلاسيكي المتمثلة في :

-تستخدم النقود كوسيط للتبادل فقط حيث يطلبها الأفراد بغرض إنفاقها في شراء السلع والخدمات وليست لهم أي رغبة في الإحتفاظ بها كمدخرات (أي أنها ليست مستودعا للقيمة)؛

-التشغيل الكامل حيث يستخدم المجتمع جميع طاقاته وموارده وفي ظل هذه الظروف يبقى الإنتاج ثابتا (ثبات حجم المعاملات) وأي زيادة في كمية النقود تؤدي حتما إلى زيادة الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي إلى إرتفاع الأسعار.

من أهم الإنتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية مخالفتها للواقع فالأفراد يحتفظون بجزء من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم على شكل مدخرات، وبالتالي فإن أي زيادة في كمية النقود لا تنعكس بشكل كامل على ارتفاع المستوى العام للأسعار، ضف إلى ذلك تغير سرعة دوران النقود في الأجل القصير فإرتفاع سعر الفائدة مثال يحفز الأفراد على التخلص من النقود التي بحوزتهم

الفصل الاول: أساسيات حول سعر الصرف والتضخم

من خلال شراء أوراق مالية تدر عليهم بعوائد فتزيد سرعة دوران النقود ويرتفع المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى التكنولوجيات الحديثة التي ساهمت في ظهور النقود الالكترونية حيث تتم عمليات الدفع عبر جهاز الكمبيوتر فتزيد سرعة تداول النقود. يمثل التشغيل الكامل وثبات حجم الإنتاج حالة إستثنائية، فإذا فرضنا أن الإقتصاد القومي يعمل دون التشغيل الكامل لموارده (وهي الحالة العامة) فإن زيادة كمية النقود لا تنعكس كلية على إرتفاع المستوى العام للأسعار وإنما تؤثر وبدرجة أكبر على الإنتاج¹، أي أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى توسع في الإنتاج لإمتصاص فائض الطلب دون أن يحدث إرتفاع في المستوى العام للأسعار.

معادلة كامبردج : قام بعض الاقتصاديين الأنجليز على رأسهم مارشال وبيجو بإجراء تعديلات على معادلة فيشر حيث توصلوا إلى الصيغة التالية :

$$M/p=ky \dots\dots\dots (1.2)$$

حيث :

kp: مقلوب سرعة دوران النقود؛

y: الناتج القومي الحقيقي.

تفترض هذه المعادلة أن الأفراد يرغبون في الإحتفاظ بنسبة من دخلهم الحقيقي في شكل أرصدة نقدية مع الأخذ بعين الإعتبار قدرتها الشرائية (أرصدة حقيقية)، وتمثل المعادلة السابقة الأرصدة الحقيقية للأفراد، وإنطلاقاً من ذلك يمكننا إستنتاج الصيغة التالية :

$$M=k p y \dots\dots\dots (1-3)$$

وهي معادلة كامبردج حيث تعبر عن التوازن بين عرض النقود والطلب عليها خلال فترة زمنية معينة. حيث يزيد الطلب النقدي نتيجة لزيادة (k) أو نتيجة لزيادة الدخل النقدي (y p) ، فإذا افترضنا ان (k) ثابتة نظراً لثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير بالإضافة إلى ثبات الدخل الحقيقي في حالة التشغيل الكامل فإن الإرتفاع في عرض النقود سيؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة ويزيد بذلك الطلب على النقود حتى يتساوى مع العرض النقدي. ويلاحظ عموماً أن هذه النظرية إعتمدت على نفس الإفتراضات التي استندت عليها معادلة فيشر مهما تعرضت إلى نفس الانتقادات.

1-2- النظرية الكينزية : إعتبر كينز أن وظيفة النقود لا تقتصر على كونها وسيطاً في التبادل بل تتعدى ذلك بإعتبارها مستودعاً للقيمة. فالأفراد يحتفظون بجزء من النقود في شكل مدخرات بغرض استخدامها في حالات الطوارئ أو للقيام بعمليات المضاربة، وعلى هذا الأساس فإن أي زيادة في كمية النقود ستؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أقل أما عن الموارد والطاقت العاطلة في المجتمع فيمكن أستغلالها في إمتصاص فائض الطلب (الناجم عن إرتفاع عرض النقود وزيادة سرعة دوران النقود أو عن إستخدام الأرصدة العاطلة من قبل الأفراد) من خلال رفع الإنتاج. تتوقف الزيادة في الإنتاج أو الأسعار على مدى الإقتراب من التشغيل الكامل فكلما إقترنا من هذا الأخير يزيد الأثر على الأسعار وفي الحالة العكسية يزيد الأثر على الإنتاج.

1-3- النظرية الهيكلية للطلب : يرجع التضخم حسب هذه النظرية إلى تغير هيكل الطلب نتيجة التقدم التكنولوجي والإقتصادي الذي يغير الأذواق والمداخيل فيرتفع الطلب على المنتجات وترتفع أسعارها خاصة إذا لم يتغير هيكل عرض هذه المنتجات ومن ناحية أخرى لا تتخفف أسعار السلع التي تراخى الطلب عليها لتعويض الإرتفاع في أسعار السلع الأخرى نظراً

¹ أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، محمد السيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 317.

الفصل الاول: أساسيات حول سعر الصرف والتضخم

مخاربة النقابات العمالية أي انخفاض في الأجور بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تشترك هذه الصناعات في استخدامها مع الصناعات التي توسع الطلب على منتجاتها وكل هذا يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار مع تغير هيكل الطلب.¹ وخلاصة لما تقدم يمكن القول أن تحليل أسباب التضخم حسب نظريات الطلب يتوقف على مدى مرونة العرض الكلي ودرجة إستجابته للطلب الكلي ويكون بذلك معدل التضخم مساويا للفرق بين معدل الزيادة في الطلب الكلي ومعدل نمو الناتج القومي الحقيقي.

2- نظريات العرض : تشير هذه النظريات إلى أن التضخم سببه قصور في العرض الكلي ونذكر منها :

1-2- نظرية دفع التكاليف : تعود أسباب التضخم حسب هذه النظرية إلى ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج كارتفاع أسعار الطاقة، الأجور والأرباح والتي لا يقابلها زيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف والتي تنعكس على المستوى العام للأسعار. وعليه فإن انخفاض الأجور الحقيقية بسبب ارتفاع الأسعار يدفع النقابات العمالية إلى المطالبة برفع الأجور النقدية للعمال بغية إمتصاص الزيادة الحاصلة في الأسعار غير أن ذلك يمثل تكلفة إضافية لرجال الاعمال فيرفعون الأسعار مرة أخرى وتكرر هذه العملية باستمرار وينتج التضخم الحلزوني.

2-2- النظرية الهيكلية للعرض : تفسر هذه النظرية التضخم في البلدان النامية بشكل خاص نتيجة للتغيرات الهيكلية التي يعرفها هيكل الإنتاج والناجمة عن تبعيتها للدول المقدمة فإذا حدث إنخفاض طلب هذه الأخيرة على المواد الأولية لإكتشاف بدائل جديدة مثل إكتشاف بترول الشمال في إنجلترا فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض الخدمات كالمعدات والآلات وقطع الغيار فينخفض عرضها للسلع والخدمات ويرتفع المستوى العام للأسعار. كما أن ارتفاع أسعار المواد الأولية كارتفاع أسعار البترول ينعكس على أسعار المنتجات الصناعية التي تصدرها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية أي ارتفاع أسعار السلع المستوردة وينشئ التضخم المستورد.

3- النظرية المعاصرة لتفسير التضخم : أعادت مدرسة شيكاغو بزعماء "ميلتون فريدمان" النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، وانتشار هذه النظرية في الواقع لا يرجع فقط إلى مساهمات "فريدمان" في هذه الصياغة الجديدة، بل أيضا إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الرأسمالية في السبعينات، وخاصة انتشار ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة، وهو ما يناقض منحنى "فليبس". تنظر هذه النظرية إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وان مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من الإنتاج، ويتصور "فريدمان" أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه، وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في أحداث تغير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة. ونخلص من هذا أن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود، يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن "الحجم الأمثل" الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. ومنه فإن المعدل الأمثل للتغير في كمية النقود هو ذلك المعدل الذي يقابل التغير في كل من الناتج الوطني والتغير في سرعة دوران النقود .

الفرع الثاني : أنواع التضخم

يتم تحديد أنواع التضخم إستنادا إلى عدة معايير يذكر منها :

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية . رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية ، مرجع سابق ذكره ، ص 178.

أولاً - تحكم الدولة في جهاز الأثمان : يندرج تحت هذا المعيار ثلاث اتجاهات تضخمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تحكم وتأثير الدولة في المستويات العامة للأسعار وتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي:

1 - التضخم الطليق : يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات¹، وعليه يؤدي ارتفاع الأسعار في القطاعات الإنتاجية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود حيث يضطر الأفراد إلى التخلص من النقود التي بحوزتهم عن طريق توظيفها في عمليات غير مضمونة أو غير إنتاجية ك شراء الأراضي مثلاً مما ينجر عنه انخفاض في معدلات الإستثمار؛

2- التضخم المكبوت : تتدخل الدولة في إحداث هذا النوع من التضخم من خلال منع الارتفاع المستمر للأسعار بإتخاذ إجراءات مؤقتة تتمثل فيما يلي : تجميد الأسعار، الرقابة على الصرف وفرض حد أقصى للسعر؛

3- التضخم الكامن : يظهر هذا النوع من التضخم بشكل كبير خلال فترة الحروب حيث يزيد الطلب على السلع الإستهلاكية والغذائية بشكل كبير نتيجة ارتفاع الدخول النقدية للأفراد. تتدخل الدولة بجملة من الإجراءات قصد الحد من الظواهر التضخمية الناجمة عن هذا الارتفاع من خلال التحكم في حركات العرض والطلب في الأسواق ومن بين هذه الإجراءات نظام الحصص، وتعد التجربة البريطانية رائدة في مكافحة التضخم باستخدام نظام الحصص ما بين سنتي 1938 و 1950.

ثانياً- تعدد القطاعات الاقتصادية : يختلف التضخم في قطاع السلع عن ذلك الموجود في أسواق عوامل الإنتاج وفي هذا الصدد يقسم كينز هذه الأنواع إلى:

1- التضخم السلبي : يحصل في قطاع صناعات الإستهلاك ويعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الإستثمار على الإدخار؛

2- التضخم الرأسمالي : وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الإستثمار ويعبر عن ارتفاع قيمة سلع الإستثمار مقارنة مع نفقة إنتاجها فتتحقق أرباحاً كبيرة في قطاعي الإستثمار والإستهلاك. أما عن التضخم المتفشي في أسواق عوامل الإنتاج فيميز كينز بين نوعين :

- **التضخم الربحي :** يحدث عندما يزيد الإستثمار عن الإدخار فتزيد الأرباح في قطاعي صناعات الإستهلاك والإستثمار؛

- **التضخم الداخلي :** يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع نفقات الإنتاج خاصة أجور العمال ويحصل ذلك من وجهة نظر الإقتصادي كينز إذا انحرف التوازن في سوق الإستثمار لصالح نفقات الإنتاج وعلى حساب الإستثمار؛

ثالثاً- مدى حدة الضغط التضخمي : يميز بالنظر إلى هذا المعيار بين:

¹غازي حسين عناية ، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 2000 ، ص 57.

1- التضخم الجامح : يعد من أشد أنواع التضخم إضراراً بالاقتصاد الوطني بالنظر إلى الأثار التي يخلقها فهو نتيجة حتمية للإرتفاعات شديدة والمستمرة في الأسعار يصعب على السلطات الحكومية التدخل للحد من تزايدها .وينجم عنه إنهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية مثلما حدث في ألمانيا، وكما حدث في بلغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية وهذه الحالات إقترنت بالحروب والهزائم والثورات وعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي¹؛

2 - التضخم الزاحف :² يستخدم هذا المصطلح للدلالة على إرتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً و تكمن خطورته في أثره النفسي الذي يدفع الأفراد إلى قبوله والتعايش معه بسبب الإرتفاعات الصغيرة والمتتالية في الأسعار.

رابعا- التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج : يندرج تحت هذا المعيار كل من :

1- تضخم جذب الطلب : ينجم هذا النوع من التضخم عن زيادة الطلب الكلي مقارنة بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وفي هذه الحالة تؤدي الزيادة في الإتفاق الكلي إلى إرتفاع في الأسعار بدلا من إرتفاع الناتج الحقيقي؛

2- تضخم جذب التكلفة : يقصد به إرتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج بنسبة أكبر من إرتفاع إنتاجاتهم الحدية؛

3- التضخم المستورد : يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة³، ويظهر هذا النوع من التضخم في الإقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي وإعتمادها الكبير على السلع المستوردة حيث ساهمت التطورات في ميدان النقل والإتصالات في نقل الأزمات الإقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فإرتفاع أسعار النفط سنة 1973 دفع الدول المتقدمة إلى رفع أسعار صادراتها إلى الدول النامية بغية تعويض الزيادة التي حصلت في تكاليف إنتاجها.

الفرع الثالث : آثار التضخم

يمارس التضخم آثارا متعددة ومتداخلة والتي سوف يتطرق إليها خلال هذا الفرع نظرا لما يترتب عليها من آثار إجتماعية مهمة.

أولاً- أثر التضخم على توزيع الدخل : يساهم التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية والتي يحتوي أصحابها على مداخيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع والمتاجر والمقاولين حيث يؤدي إرتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجر، الإيجار، سعر الفائدة)، أما بالنسبة للفئة التي يتلقى أصحابها مداخيل ثابتة أو شبه ثابتة كالعمال والموظفين والمتقاعدين فيؤثر التضخم سلبا على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم النقدية.

ثانيا- أثر التضخم على ثروة الفرد : يتوقف تأثير التضخم على ثروة الفرد على الصورة التي يحتفظ بها على أصوله التي يمتلكها بالنسبة للأصول العينية كالسلع والأراضي والمباني والذهب إذا احتفظ بها الفرد لغرض الإستخدام الشخصي فإنه لن يستفيد من

¹حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 163.

²بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار منهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص 282.

³نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، دار إجنادين للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 67.

الفصل الاول: أساسيات حول سعر الصرف والتضخم

الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية أما إذا أراد الإستثمار فيها فإنها تدر عليه أرباحا معتبرة لإرتفاع أسعارها، وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد الذي تحققه ومعدل التضخم.

ثالثا- أثر التضخم على الإدخار القومي : يساهم التضخم في زيادة الإدخار الإجباري حيث تفرض الحكومة ضريبة على المبيعات من السلع والخدمات فترتفع أسعارها وينجر عن هذا الإرتفاع زيادة الإنفاق لإقتناء هذه السلع من قبل الأفراد فتزيد الحصيلة الضريبية والتي توجه لتمويل المشاريع الإستثمارية ، من جهة ثانية يؤدي التضخم إلى إنخفاض الإدخار الإختياري نتيجة زيادة النسبة من الدخل المخصصة للإنفاق على السلع الضرورية.

رابعا- أثر التضخم على الإستثمار: يؤثر التضخم سلبا على إتجاهات الإستثمار القومي ء فتنجحه معظم الإستثمارات إلى النشاطات الهامشية والأسرع ربحا، دون أن تنجحه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الإقتصادي والإجتماعي¹. كما تتميز المشروعات الخدمية مثل الفنادق السياحية المطاعم محلات التجزئة والجملة بصغر رأسمالها وقصر فترة إسترداده ء حيث يكون أثر التضخم على هذا النوع من الإستثمار قليل على عكس المشروعات السلعية سواءا كانت زراعية أو صناعية والتي تتناقص قيمها الحقيقية بتزايد معدل التضخم لطول فترة إسترداد رأسمالها.

خامسا- الأثر على إحتياطي العملات الأجنبية وميزان المدفوعات : يؤدي التضخم المرتفع في بلد ما إلى تقليل صادرات هذا البلد نحو دول أخرى لإرتفاع أسعار السلع التي ينتجها وكنتيجه لذلك ترتفع المدفوعات من العملة الأجنبية لتغطية الواردات المتزايدة مما يتسبب في عجز في ميزان المدفوعات. كما يتسبب إنخفاض سعر الفائدة الحقيقي إلى إحتجام رؤوس الاموال الوطنية والأجنبية عن الإستثمار والبحث عن فرص أفضل في الخارج.

الفرع الرابع : السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم

تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعا لإختلاف مسبباته ويكمن في هذا الصدد أن يتم التفرقة بين نوعين من سياسات معالجة التضخم :

أولا- السياسة النقدية : تهدف السلطات النقدية من خلال تطبيق أدوات هذه السياسة إلى التحكم في عرض النقود وضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي وتمثل أدواتها فيما يلي :

1-التحكم في الإصدار النقدي : يمكن للسلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي التحكم في الإصدار النقدي من خلال وضع خطة نقدية تلائم بين عرض النقد والطلب عليه للقيام بالنشاطات الإقتصادية وتوسيعها²، حتى يكون معدل نمو الناتج القومي الحقيقي أكبر من معدل زيادة الإصدار النقدي؛

2- سعر الخصم : هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأدونات الخزينة أو لقاء ما يقدم إليها من قروض مضمونة بهذه الأوراق³، ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك التجارية على الإقراض؛

¹ محمود حسن الوادي، كاسم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الاولى، 2007، ص161

² فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2006، ص269.

³ سوزي عدلي ناشد، مقمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الاولى، 2006، ص 272.

الفصل الاول: أساسيات حول سعر الصرف والتضخم

- **عمليات السوق المفتوحة** : يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بغرض التخفيض من إحتياطاتها النقدية حيث تضعف مقدرتها على الإقراض وينخفض حجم النقود في السوق.

ثانيا- السياسة المالية : تتمثل أدوات السياسة المالية في مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف التأثير على النشاط الإقتصادي وذلك بإستخدام أوعية الميزانية ونذكر منها :

1- الرقابة على الضريبة : إن قيام السلطات الحكومية برفع معدلات الضريبة على المداخيل يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الإستهلاكي للأفراد وعليه يحدث إنخفاض في الطلب الكلي الذي قد ينجم أيضا عن رفع معدلات الضريبة الخاصة بأرباح الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة على السلع المحلية والمستوردة إذا تعتبر الضريبة أداة فعالة للتقليل من التضخم من جهة ومن جهة ثانية يمكن تحويل محصلتها إلى إستثمارات؛

2 - الرقابة على الإنفاق العام : الضغط على الإنفاق الحكومي يحد من الزيادة في الطلب الكلي حيث تسعى الحكومة من خلال إنتهاج هذه السياسة إلى ترشيد الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري ومن الملاحظ أن التقليل من حجم الإستهلاك يكون أكثر فاعلية من التأثير في حجم الإستثمار خاصة في الإقتصاديات النامية.

من خلال ما تقدم يستنتج أن ظاهرة التضخم ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية متعددة ومتداخلة كما تتداخل السياسات والأبعاد الزمنية لحلها ما بين الأجل القصير والطويل مما يتطلب من الحكومات الإهتمام بأسبابه وتجنب مخاطره وإيجاد البدائل الممكنة لمكافحته على المستوى الجزئي .

المطلب الثالث : العلاقة بين سعر الصرف والتضخم

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحدة من المؤشرات الإقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الإقتصاد لأية دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أو الدول النامية وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية وإقتصادية متعددة ومن أشد هذه العوامل الإقتصادية التضخم¹.

الفرع الاول : فكرة هاربر

تعود العلاقة التي تربط سعر الصرف والتضخم إلى فكرة هالبر الذي اعتبر أنه في حالة تعرض الإقتصاد إلى صدمة داخلية، فسوف تؤدي تلك الصدمة مع سياسة سعر الصرف المرنة إلى سلسلة الآثار التراكمية المتعاقبة، فيما بين معدل التضخم وسعر الصرف من خلال التأثير على التكاليف المحلية الحزونية مستمرة، أثناء التعديل، ففي حالات كثيرة يدخل الإقتصاد أثناء عملية التعديل في التضخم السريع في كل الأوجور والأسعار، يصاحبه بطالة متزايدة، مما يؤدي إلى المزيد ضمن إنخفاض في العملة.

وعليه فإن العلاقة بين التضخم وسعر الصرف تأتي من عدة قنوات نذكر منها :

- إذا كان سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط فإن قيمة تعادل لعملتها سوف تصبح نصف ما كانت عليه من قبل. وتعمل الموازنة السلعية على إعادة توازن عند اختلاله؛

¹ معهد الدراسات المصرفية ، التضخم الاقتصادي، مجلة إضاءات، العدد3 ، دولة الكويت، أكتوبر 2012 ، ص3.

الفصل الاول: أساسيات حول سعر الصرف والتضخم

-القناة الأخرى هي تخفيض قيمة العملة أي رفع سعر الصرف والذي يؤدي بدوره إلى رفع الأسعار نتيجة رفع السلع المستوردة بالعملة المحلية. وأيضا هذا الأخير سوف يؤثر على الأجور والتي بدورها سوف تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال مجموعها.

وما يعكس علاقة التضخم بسعر الصرف من آثار هو تأثير المسننة وتأثير الحلقة المفرغة بين التضخم وسعر الصرف.

الفرع الثاني: تأثير المسننة

ينتج عن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم تأثير، يطلق عليه بتأثير المسننة، وهو يعبر عن تقلبات أسعار الصرف بإرتفاع مستويات الأسعار التي تدفع للإرتفاع بانتظام في الدول المشتركة وفي إتجاه تصاعدي، ويعمل هذا التأثير كما يلي: عند افتراض أن سعر الصرف بين عملتين لبلدين متقلب فإن أي إنخفاض في قيمة العملة تزداد الأسعار المحلية للواردات، كذلك ينخفض المستوى المتوسط للأسعار المحلية في البداية، رغم ذلك يرفض العمال المحليين تخفيض أجورهم، ولذا يكون هناك إنخفاض في تكاليف الإنتاج التي تحدث، عندما ترتفع قيمة العملة المحلية لا تعادل الإنخفاضات في تكاليف الإنتاج التي تحدث، عندما ترتفع قيمة العملة المحلية.

ومنه فإن إرتفاع سعر صرف عملة يؤدي إلى إرتفاع أسعار الواردات الأمر الذي يؤدي لزيادة المبيعات من المنتج المحلي في السوق الداخلي، ومن أجل أحداث إستقرار للأسعار في السوق الداخلي وجب تخفيض أسعار المنتج المحلي عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج لذا وجب تخفيض أجور العمال، لكن في واقع الأمر هذا الإجراء يقابل عادة بالرفض لذا يلاحظ ان إرتفاع سعر الصرف لا يقابله تخفيض للتكاليف، ففي هذه الحالة فإن سعر الصرف لا يعد أداة لزيادة التنافسية كونه لا يصلح لكل الدول.

الفرع الثالث : تأثير الحلقة المفرغة بين التضخم وسعر الصرف

تعتبر نظرية التعويم الحر أن التوازن في الميزان التجاري لا يعرف إستقرارا نتيجة لتقلبات أسعار الصرف حيث تؤدي الزيادة في معدل التضخم إلى التقلبات في أسعار الصرف وبالتالي إلى إنخفاض في سعر الصرف الفائدة الحقيقي، وفي حالة حدوث ذلك فإن الآثار الإقتصادية له تتمثل في التأثير في معدلات الإدخار والإستثمار التي تصبح سلبية لاسيما الإستثمارات الأجنبية. وعليه فإن زيادة أسعار الصرف تؤدي إلى إرتفاع في مستوى الأسعار أي إرتفاع في معدلات التضخم الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية والذي يعنى زيادة اسعار صرف تلك العملة. في هذه الحالة فإن الصادرات لن تكون في مستوياتها الممكنة وعليه فلزيادة الصادرات من الضروري التحكم في معدل التضخم، ويتضح من ذلك أن زيادة التضخم تؤدي إلى إضعاف الصادرات وبالتالي تدهور الميزان التجاري. وإنخفاض العجز في الميزان التجاري أو تعديله حسب نظرية تعادل القوة الشرائية ينتج عن الإنخفاض التلقائي لسعر الصرف الذي يفترض أن يحسن في القدرة التنافسية. وفي الواقع أن هذه الفرضية تم عدم إثباتها في سنوات السبعينات حيث ظهرت ما تسمى بالحلقة المفرغة بين التضخم وسعر الصرف.

تعتبر الحلقة المفرغة للتضخم وسعر الصرف عن وجود علاقة تأثير بين المتغيرين (سعر الصرف والتضخم) ويمكن التعبير عن الحالة التضخمية حيث يكون سعر الصرف عاملا في حدوثه عن التضخم المستورد، الذي يتم إنتقاله في البلد الشريك التجاري، عندما يكون معدله في هذا البلد أعلى من المعدل المحلي للتضخم وهذا عبر آليات مختلفة تمثل قنوات التي ينتقل عبرها القوى التضخمية من خلال سعر الصرف، وتتمثل أهم هذه القنوات في الميزان التجاري¹. وعليه يمكن القول أن إرتفاع معدل التضخم

¹راضية بوزيان، أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودورها في مكافحة التضخم في ظل التحولات المالية الدولية دراسة حالة البلدان الناشئة (الشيلي والمكسيك)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، (2001-2002)، ص 48.

في الإقتصاديات الوطنية يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها¹.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لسعر الصرف والتضخم

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مراجعة بعض الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بسياسة سعر الصرف ومعدلات التضخم بعضها عن الجزائر، حيث سيتم عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية وبشكل جزئي ثم القيام بتقييمها ومعرفة موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة العربية

حسب ما تم الاطلاع عليه من دراسات سابقة باللغة العربية لهذا الموضوع والتي تم ترتيبها من الأقدم الى الأحدث وتضم:

1- صالح أويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر (2009/1990) - مذكرة
شهادة الماجستير في تخصص: التجارة الدولية، المركز الجامعي بغيرداية، 2011/2010.
قصد معالجة الإشكالية التالية :

كيف يمكن للتغيرات في أسعار الصرف أن تؤثر على التوازن الإقتصادي الداخلي والخارجي ؟
هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فهم وإدراك العلاقة بين سعر الصرف والتوازن الداخلي والخارجي ومن ثم كون سعر الصرف كأداة للتأثير على التوازن الإقتصادي، إضافة إلى ذلك محاولة دراسة أثر التغير في أسعار الصرف على الإقتصاد الجزائري، ومن ثم البحث عن الوسائل والآليات والأدوات للحد من الآثار السلبية لتقلب أسعار الصرف والتكيف مع الصدمات الخارجية. وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج وهي :

- سياسة سعر الصرف أداة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية ومنها على النمو والتضخم والعمالة، كما تستخدم لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي ثم التوازن الاقتصادي الكلي؛
- حتى يتم تحقيق النتائج المرغوبة داخلياً وخارجياً من توازن ميزان المدفوعات وإستقرار الأسعار وتقليص البطالة ومعدل نمو ملائم من خلال المزج بين سياسات الصرف مع ترتيبات محلية مناسبة، كسياسات تغيير الإنفاق من سياسة مالية وسياسة نقدية ؛
- أدى التخفيض في قيمة الدينار إلى تدهور الميزان التجاري خلال الفترة (1992 - 1999)، وقد تبعها مرحلة تحسن على مستوى الإقتصاد الكلي، والسبب عائد إلى أسعار البترول وليس إلى التخفيض من قيمة الدينار الجزائري أي أنّ هذه السياسة لم تنجح في رفع الطلب العالمي على السلع الوطنية ولا من تخفيض الطلب الوطني السلع الأجنبية، في حين تدهورت القدرة الشرائية - إن تحقيق التوازن على المدى الطويل يتطلب إرساء دائم لتنافسية خارجية خارج المحروقات وإتخاذ تدابير أخرى على مستوى السياسة الإقتصادية مكتملة لسياسة سعر الصرف.

2- عيبر حيدوسي، دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: التقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

¹ منتدى الأعمال الفلسطيني، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، التضخم الاقتصادي، حالات ومفاهيم، أبريل 2011، 10.

الفصل الاول: أساسيات حول سعر الصرف والتضخم

عاجلت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم في الجزائر عقب الإصلاحات الاقتصادية الشاملة ؟
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة (سعر الصرف، سعر الفائدة، التضخم) في الجزائر بعد الإصلاحات، إضافة إلى بناء نموذج قياسي يعبر عن نوع العلاقة إن وجدت بين كل من سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم في الجزائر عقب الإصلاحات الشاملة والتي تهدف إلى التوجه إلى إقتصاد السوق. وأهم النتائج المتوصل إليها:
-وجود علاقة ضعيفة بين سعر الفائدة وسعر الصرف نتيجة الرصيد الضعيف أو الثابت لميزان رأس المال قصير الأجل؛
-العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم هي علاقة عكسية.

3- منيرة العايبي، دراسة قياسية لبعض محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2014)،

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، تخصص: اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016/2015.

وقد عاجلت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير معدلات التضخم بالمتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر ؟
هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة التضخم في الإقتصاد الجزائري بالإضافة إلى محاولة بناء نموذج يحاكي الإقتصاد الوطني لمعرفة أثر المتغيرات الإقتصادية على معدلات التضخم وتطبيقه على الإقتصاد الكلي للجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-إن معدلات التضخم تتأثر بشكل كبير بمعدل سعر الصرف، الناتج الإجمالي والكتلة النقدية ؛
-تم التوصل إلى أن أفضل نموذج قياسي لمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 إنطلاقا من المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات المفسرة للمتغير التابع نموذج . $MA(1)$ للنتبؤ بمعدل التضخم المدى القصير؛
-دالة الإنحدار الخطي اللوغارتمي هي الأكثر تمثيلا لدالة معدل التضخم في الجزائر .

4- وفاء بوعون، تخفيضات العملة الوطنية بين إشكالية توازن ميزان المدفوعات ومعوقات العودة، مذكرة مقدمة ضمن

متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية، 2016/2015 .
حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

ما هو أثر التخفيضات المتعاقبة للعملة الوطنية على توازن ميزان المدفوعات في ظل معوقات العودة إلى التوازن ؟
هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح مفهوم ميزان المدفوعات وتوازنه وإختلاله، بالإضافة إلى آليات ومناهج تعديل الإختلال فيه إضافة إلى إدراك العلاقة الموجودة بين سياسة تخفيض العملة وميزان المدفوعات وتبين آلية تأثير التخفيض على ميزان المدفوعات وتوازنه
ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي :

-تنصب معظم النتائج خلال الفترة 2000-2014 من تحسن ميزان المدفوعات الجزائري، إرتفاع حجم إحتياطات الصرف الرسمية وتراجع المديونية إلى إرتفاع أسعار المحروقات ؛
-أدى تخفيض قيمة الدينار خلال هذه الفترة إلى تحسن رصيد الميزان التجاري ؛
-لم يكن لتخفيض قيمة العملة تأثيرا ايجابيا على رصيد ميزان المدفوعات بنفس مستوى التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري، و هذا ما يعني فشل سياسة تخفيض قيمة الدينار في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة الاجنبية

حسب ما تم الاطلاع عليه من دراسات سابقة الاجنبية لهذا الموضوع والتي تم ترتيبها بنفس الطريقة السابقة ومنها يلي:

1 - Amit kara and Edward Nelson, The exchange rate and inflation in U.K, Discussion paper, Bank of England, September 2002.

أوضحت هذه الورقة العلمية أنه من خلال نماذج تتعلق بتحركات التضخم في الإقتصاد المفتوح وبالتحديد في الإقتصاد البريطاني وبالتأكيد على العلاقات بين سعر الصرف وتضخم أسعار المستهلك في بريطانيا، حيث تم دراسة العلاقة بين سعر الصرف الإسمي والتضخم وتم استخدام نموذج كينز عبر استخدام منحنيات فيليبس لتوضيح العلاقة بينهما، واستخدم الباحثان النموذج النقدي، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة حول تقديرات الطريقة الكينزية باستخدام منحنيات فيلبس قد فشلت في تقدير العلاقة بين التضخم وتغيرات سعر الصرف

2 - Longinus Rutasitara, Exchange rate regimes and inflation in Tanzania, Research Paper 138, African Economic Research Consortium, Nairobi, February 2004.

ورد في هذه المجلة أنه مع التغير المستمر في السياسة النقدية والتغيرات الكبيرة التي حدثت في سعر الصرف المدار أدت إلى الانتقال إلى سعر الصرف الحر منذ عام 1986 حتى 2002، حيث هدفت الدراسة لمعرفة المحددات التي تؤثر على التضخم في تنزانيا مع التركيز على سعر الصرف بالذات، وقد استخدم الباحث لتقدير أثر التغير في أنظمة سعر الصرف وأثرها على التضخم حيث أشار النموذج إلى وجود تأثير لسعر الصرف الموازي على التضخم مقارنة مع سعر الصرف الرسمي، وقد خلصت الدراسة إلى أن سعر الصرف الإسمي الثابت هو المفضل وهذا لأنه يؤدي إلى تثبيت معدل التضخم السنوي وعدم إرتفاعه بشكل كبير، وكذلك يؤدي إلى إتخاذ قرارات تجارية سليمة ويجلب الإستثمارات الأجنبية أي أن تراجع معدل التضخم يوحى بتحسين الأداء الإقتصادي الكلي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في تنزانيا، يؤثر كل من التغير في سعر الصرف وأسعار السلع الأجنبية المستوردة في التضخم.

3 - Sebastian Edward, The relationship between exchange rates and inflation targeting revisited, Discussion paper, National Bureau of Economic Research, Cambridge, April 2006 .

تناولت هذه الورقة المقدمة في مؤتمر بانكو المركزي لشيلي للبحوث السنوية الذي عقد في سانتياغو بالشيلي في أكتوبر 2005، العلاقة بين إستهداف التضخم وأسعار الصرف من خلال تحليل فعالية أسعار الصرف الإسمية والبحث حول ما إذا كان للبلدان التي تستهدف التضخم سياسة نقدية بديلة، وهل يمكن أن يكون لسعر الصرف دوراً في تحديد هذه السياسة، حيث طبقت هذه الدراسة في بعض الدول (شيلي، استراليا، كندا، البرازيل) للفترة (1988-2005)، وقد خلصت الدراسة إلى:
- سعر الصرف يؤثر على أهم متغيرات الإقتصاد الكلي للبلدان الناشئة والتي تمر بمرحلة إنتقالية وهو يؤثر على التضخم والصادرات و الواردات ؛

- سياسة إستهداف التضخم وضعت إقتران بين تكنولوجيا المعلومات ومعدلات صرف مرنة ؛
- إعتتماد تكنولوجيا المعلومات من شأنه أن يحدث تذبذباً من تغيرات أسعار الصرف إلى التضخم ؛
- عند وضع سياسة نقدية لا بد من الأخذ في الحسبان التطورات الموجودة في سعر الصرف الإسمي.

المطلب الثالث : تقييم الدراسات السابقة

الفصل الاول: أساسيات حول سعر الصرف والتضخم

بعد القيام بعرض مختلف الدراسات السابقة العربية والأجنبية، سيتم في هذا الجزء تقييم هذه الدراسات، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها ثم إبراز موقع الدراسة الحالية من تلك الدراسات.

الفرع الاول : أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات العربية

يتبين أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين الدراسات العربية السابقة، حتى وإن إشتكت في موضوع الدراسة أو أحد موضوعاته إلا أنها اختلفت في فترة الدراسة وعيبتها المدروسة وطريقة معالجتها للموضوع، ورغم كل ذلك فمعظم الدراسات تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم.

الفرع الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات الأجنبية

يمكن القول أن هناك فرقا بين الدراسات الأجنبية، ويكمن هذا الفرق في طريقة المعالجة حيث أن الدراسة الحالية عاجلت الموضوع بنماذج الإنحدار، بينما الدراسات السابقة فضلت النموذج الكنزري، بالإضافة إلى إختلاف عينة الدراسة وفترتها، وكذلك في النتائج المتوصل اليها.

الفرع الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

هناك تشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث التطرق إلى كل من سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وتحديد العلاقة بينه وبين التضخم بالإضافة إلى بعض البرامج المستخدمة (افيزو و اكسال)، إلا أن الإختلاف برز في فترة الدراسة وكذا النماذج المستخدمة حيث أن الدراسة الحالية اعتمدت على النموذج الخطي البسيط في الفترة القصيرة ثم نموذج شعاع الإنحدار الذاتي لإختبار التكامل المتزامن المقيد VAR في المدى الطويل، وهذا لإتخاذ سعر الصرف ومعدلات التضخم كمتغيرين، عكس بعض الدراسات التي إستخدمت النموذج الخطي المتعدد كوئما أتخذت عدة متغيرات مستقلة لها علاقة بسعر الصرف.

خلاصة الفصل:

تم الوقوف في هذا الفصل على الإطار النظري لسعر الصرف كونه ضروري في المبادلات الدولية لأن العملة الوطنية لأي دولة ليس بالضرورة أن تقبل كأساس لهذه المعاملات، ففي هذا الجزء من الدراسة تم تناول أهم أشكال سعر الصرف (الإسمي، الحقيقي، والتوازي)، كما تم التطرق إلى مختلف العوامل المؤثرة فيه وخاصة التضخم حيث أن العلاقة بينه وبين هذا المتغير هي علاقة عكسية .

وفي الأخير تم القيام بعرض أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تم الإطلاع عليها والتي تمس في مستوى هذا الموضوع على اختلاف آرائها ونتائجها وعينات دراستها والتي أجمعت على الأثر السلبي لتضخم على سعر الصرف. وحتى نفهم العلاقة أكثر بين معدلات التضخم وتغيرها وأسعار الصرف سيتم إستخدام أساليب إحصائية قياسية، وهذا ما سيكشفه الفصل الثاني من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع حول الجزائر

الفصل الثاني

دراسة وتحليل العلاقة بين

سعر الصرف والتضخم في الجزائر

تمهيد :

بعد التعرض في الفصل النظري إلى سعر الصرف والتضخم العلاقة النظرية بينهما ، سوف يتم إختبار طبيعة العلاقة بينهما في الجزائر وتحديد مدى تأثير كل متغير بالآخر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990 - 2016) في هذا الفصل ، وعلى هذا الاساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، كل مبحث يضم ثلاث مطالب وهما كالتالي :

✓ المبحث الأول: توصيف النموذج والأساليب القياسية المستخدمة.

✓ المبحث الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

المبحث الأول : توصيف النموذج والأساليب القياسية المستخدمة

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى الأدوات المستعملة في الدراسة ثم صياغة النموذج المفسر للظاهرة المدروسة والتعريف بمتغيراته، ومن ثم الأساليب القياسية المستخدمة .

المطلب الأول : الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية

قصد تحديد مفاهيم وتعريف لمتغيرات الدراسة ، أعتد من الناحية النظرية والتطبيقية على ما يلي :

الفرع الأول : المراجع والمصادر

تم الإعتماد على مجموعة من المعلومات والمعطيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتمثل فيما يلي :

أولاً- المصادر الأولية : وتمثل في مختلف البيانات التي تم جمعها من البنك الدولي مأخوذة من قاعدة بيانات دولية عبر موقعه الإلكتروني الرسمي .

ثانياً- المصادر الثانوية : وهي المعطيات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسة أين قمنا بعملية مسح للدراسات السابقة، ومراجعة الأدبيات من مقالات ومذكرات وكتب التي تناولت موضوع الدراسة.

الفرع الثاني : البرامج الإحصائية المستخدمة

من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة وإختبار فرضياتها ودراسة العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل والحصول على النتائج باستخدام نماذج الانحدار ، وذلك بالاعتماد على البرامج الآتية:

أولاً - برمجية **EVIEWS 8** و **EVIEWS 9** : تم إستخدام هذا البرنامج الإحصائي قصد ترجمة البيانات وتحويلها الى نتائج يمكن تفسيرها.

ثانياً - برنامج **Microsoft Excel 2007**: تم إستعماله من أجل تجميع البيانات المحصلة وتحويلها الى منحنيات.

الفرع الثالث: المقابلة

وقد تمت من خلال المقابلة الشخصية مع أساتذة مختصين في الإحصاء وإقتصاد قياسي قصد الإستفادة من خبراتهم والإعتماد على توجيهاتهم في قياس وتقدير وتحليل النماذج الإحصائية.

المطلب الثاني : توصيف النموذج والتعريف بمتغيراته.

الفرع الأول : صياغة النموذج

تم بناء نموذج لمعرفة طبيعة وشكل العلاقة التي تربط بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر وذلك من خلال بيانات زمنية سنوية ، على مدى الفترة 1990-2016 ؛ حيث كانت صياغة النموذج كمايلي :

$$(1).....INFL = f(TAUXCHG)$$

$$(2).....TAUXCHG = h(INFL)$$

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

حيث :

INFL : التضخم

TAUXCHG : سعر الصرف

تمثل المعادلتين (1) و(2) العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والتضخم ، وهي علاقة خطية بين المتغيرين ، حيث يعتبر هذا النموذج نموذج مبدئي سيتم تطويره حسب ما تقتضيه الطرق الإحصائية والقياسية المناسبة ليقدّم في شكله النهائي.

الفرع الثاني : التعريف بمتغيرات النموذج

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في سعر الصرف والتضخم والتغيرات التي تطرأ عليهما عبر الزمن خلال فترة الدراسة والسياسات المرافقة لهما.

أولا - سعر صرف الدينار : عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال وإلى يومنا وذلك انطلاقا من نظام الربط بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987 ، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك إذ أن بانتهاج نظام الصرف العائم المدار، تجرى كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية.

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة، تميزت بعجز في الاقتصاد الجزائري، حيث تزامن العجز في ميزان المدفوعات مع العجز في الموازنة العامة، مما جعل الاقتصاد الوطني في حالة ركود جراء تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات، أي التوجه إلى اقتصاد السوق الحرة ليصبح الدينار قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج .

1 - تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري في فترة الدراسة : فيما يلي جدول توضيحي لتقلبات سعر الصرف في الجزائر لفترة الدراسة.

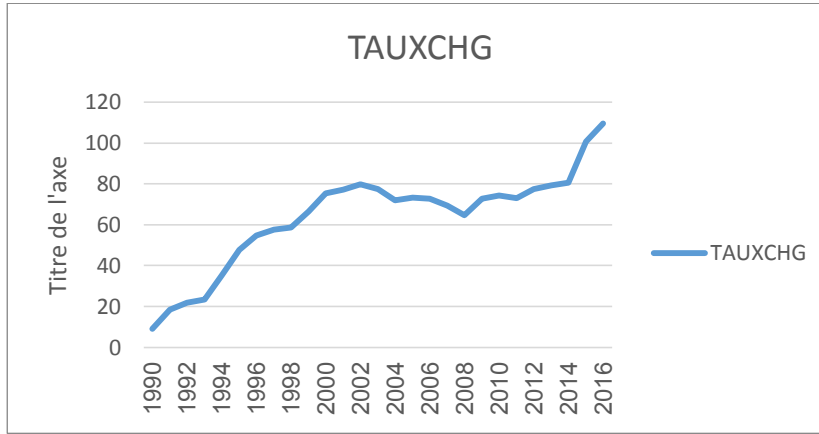
الجدول رقم (2-1) تقلبات اسعار الصرف للدينار مقابل الدولار من سنة 1990 الى سنة 2016.

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
54.748	47.662	35.058	23.345	21.836	18.472	8.957	سعر صرف رسمي
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنوات
77.394	79.681	77.215	75.259	66.573	58.738	57.707	سعر صرف رسمي
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات
74.385	72.647	64.582	69.292	72.646	73.276	72.060	سعر صرف رسمي
	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
	109.443	100.691	80.579	79.368	77.535	72.937	سعر صرف رسمي

المصدر : معطيات البنك الدولي.

وقصد توضيح تقلبات اسعار الصرف في فترة الدراسة ارتأينا تحويل معطيات الجدول الى المنحنى الموضح في الشكل ادناه.

الشكل رقم(2-1) : تقلبات سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2016).



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Excel.

من خلال الشكل تظهر زيادة ملحوظة في اسعار الصرف اي انخفاض متتالي لقيمة الدينار منذ سنة 1990 مع بداية الاصلاحات ، لتشهد اسعار الصرف ارتفاعا طفيفا منذ سنة 1991 الى غاية سنة 1993 كون الجزائر لجأت الى اعادة جدولته الديون الخارجية في تلك الفترة، اما في سنة 1994 خفضت الدولة قيمة العملة بالضافة الى تحديد نظام سعر الصرف بنظام التقويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية الامر الذي اظهر تواصل ارتفاع سعر الصرف ولكن بعدها تخلله استقرار نسبي ملحوظ ما بين سنة 1997 وسنة 1998، ليعود للارتفاع مع بداية الالفينات اين لوحظ استقرار مالي مع ارتفاع اسعار البترول الى غاية سنة 2003 لما قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 5 % تقريبا، وفي سنة 2008 وبحدوث الازمة المالية العالمية يلاحظ انخفاض في سعر صرف الدينار عائد الى انخفاض قيمة العملة الامريكية، اما خلال السنوات اللاحقة بقي في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض البسيط بسبب انخفاض اسعار البترول .

2- الدراسة الوصفية لسعر صرف الدينار في الجزائر: بناء على نتائج برنامج 9 Eviews - انظر الملحق رقم (2-1)- يمكن تلخيص بعض مقاييس التشتت والنزعة المركزية في الجدول ادناه:

الجدول رقم (2-2): الدراسة الوصفية لسعر الصرف للدينار الجزائري للفترة (1990-2016).

النتائج	المقاييس
109.4431	الحد الاقصى
8.957508	الحد الادنى
63.78155	المتوسط الحسابي
23.13483	الانحراف المعياري

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على برنامج 9 Eviews.

وبصفة عامة فان سعر صرف الدينار الجزائري منذ سنة 1990 الى سنة 2016 بلغ حده الاقصى (Maximum) عند قيمة 109.4431 في سنة 2016 بسبب تدهور قيمة الدينار الناتج عن انهيار اسعار البترول. وبحد ادنى (Minimum)

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

قدر بـ 8.957508 في سنة 1990 مع بداية اصلاحات الدخول لاقتصاد السوق، بمتوسط حسابي يساوي 63.78155 وانحراف معياري قدر بـ 24.13483 .

3- طرق تعديل سعر صرف الدينار في الجزائر: أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للعملة الجارية بعد ثلاثة سنوات، أي مع بداية من 1994 على أقصى تقدير، على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترازي، وقد تمثلت عملية تعديل سعر الصرف وفق الطرق التالية:

1-3 - الانزلاق التدريجي : يقصد بالانزلاق التدريجي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة، واستمرت من نهاية 1987 إلى سبتمبر 1992، وقد تم تعديل سعر الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، حيث انتقل سعر الصرف من 4.936 دينار لكل دولار في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار مقابل كل دولار مع نهاية 1989 لتعرف بعد ذلك عملية الانزلاق بداية من 1990 وذلك تماشيا مع تطبيق الإصلاحات، لينتقل بعد ذلك سعر الصرف للدينار إلى 12.119 لكل دولار، واستمر هذا الانزلاق إلى غاية بداية 1991 حيث وصل إلى 17.7665 دينار مقابل دولار واستقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الأشهر الستة الموالية.

2-3 - التخفيض الصريح : قرر مجلس النقد والقرض في سنة 1991 تخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني وذلك بنسبة 22% ليصل سعر الصرف إلى 22 دينار مقابل الدولار واستمر هذا الوضع إلى غاية 1994 .

3-3- طريقة التسعير: تمثل هذه الطريقة أحد التقنيات للتسعير بالميزاد العلني لتحديد سعر الصرف للدينار بداية من الثالث الأخير لسنة 1994 إلى غاية 1995، حيث تعتمد هذه الطريقة على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي، وتجمع ممثلي المصارف التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي، فاستطاعت هذه التقنية جعل سعر الصرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب، بالإضافة إلى نجاح البنك المركزي في توجيه سعر الصرف من جانب واحد، بما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية.

ثانيا- معدلات التضخم في الجزائر : في نهاية الثمانينات، دخلت الجزائر مرحلة انتقالية وأعلنت تبنيتها لاقتصاد السوق كمنهج جديد، فقامت بتحرير تجارتها الخارجية وبالانفتاح على العالم الخارجي وافتتح عرض الاستثمار للأجانب، ورغم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت الجزائر في تنفيذها لم تستطع إيجاد حلول للاختلالات الاقتصادية وكان من أبرز المشاكل المسببة لهذه الاختلالات التضخم، إذ تعد هذه الظاهرة من اعقد الظواهر المسيرة لاقتصاديات الدول التي عانت من الانعكاسات الاقتصادية.

1 - تغيرات معدلات التضخم في الجزائر لفترة الدراسة: ومما سبق فقد مر التضخم في الجزائر بعدة مراحل وهذا على حساب النظام السياسي والإقتصادي المتبع فكانت النتائج موضحة في الجدول التالي :

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

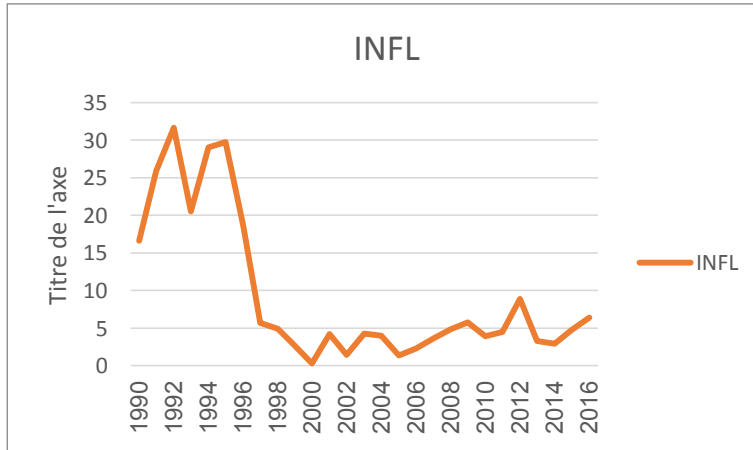
الجدول رقم (2-3) تغيرات معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016).

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
18.679	29.779	29.047	20.540	31.669	25.886	16.652	معدل التضخم (سنويا%)
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنوات
4.268	1.418	4.225	0.339	2.645	4.950	5.733	معدل التضخم (سنويا%)
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات
3.913	5.734	4.862	3.673	2.314	1.382	3.961	معدل التضخم (سنويا%)
	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
	6.397	4.784	2.916	3.253	8.894	4.521	معدل التضخم (سنويا%)

المصدر : معطيات البنك الدولي.

ومن خلال الجدول يظهر لنا المنحنى التوضيحي الموالي:

الشكل رقم(2-2) : تغيرات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Excel.

من خلال الشكل اعلاه يلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر كانت مرتفعة جدا في الفترة (1990-1996) ، حيث بلغ معدل التضخم 31.7 % سنة 1992 ، لعل السبب في هذا الارتفاع يرجع الى رفع دعم الحكومة عن الاسعار والى تحريرها، حيث لجأت الجزائر الى تقليص الدعم الموجه للمواد الاساسية، وهذا الاجراء اتخذته في اطار الاستعداد الائتماني الثاني الذي وقعته مع صندوق النقد الدولي FMI، كما ارتفعت نسبة السلع المحررة الاسعار الى 84 % من اجمالي السلع كنتيجة لتطبيق إتفاق برنامج الإستقرار الإقتصادي في سنة 1994، وبعد سنة 1996 بدأ معدل التضخم في الانخفاض ليصل الى 0.3 % سنة 2000 وهذا دليل على نجاح السياسة النقدية في الجزائر في التحكم في هذا الهدف، ثم ارتفع سنة 2001 ليلبلغ 4.2 % وهذا راجع لنمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 22.30 %، ثم انخفض سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو المجمع M2 الى 17.30 % ، وبما ان معدل التضخم المستهدف الذي حدده بنك الجزائر هو 3 % فيلاحظ ان معدل التضخم تجاوز هذا المعدل في سنة 2003، 2004 و 2007 وهذا راجع لنمو فائض السيولة المصرفية، وقد استطاع بنك الجزائر التحكم في هذا

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

المشكل باستعمال اداة استرجاع السيولة وتسهيله الوديعه المغلقة للفائدة، وعلى الرغم من ذلك ظل معدل التضخم مرتفعا في سنة 2008 و2009 مقارنة بالتضخم المستهدف (3%) وهذا راجع لارتفاع معدلات التضخم المستورد نتيجة للازمة المالية، حتى بلغ في سنة 2012 نسبة 8.9% وهو اعلى معدل منذ سنة 2000 وهذا بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج والاستيراد.¹ ومن سنة 2013 إلى 2016 لوحظ تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض بشكل قليل وهذا بسبب انتهاج الدولة لبعض السياسات منها : زيادة في اجور القطاع العام دون مقابل انتاجي وكذا تطبيق الدولة لبرامج النمو والانعاش الاقتصادي بالاضافة على استقرار نسبي لقيمة الدينار.

2- الدراسة الوصفية لمعدلات التضخم في الجزائر: بناء على نتائج برنامج 9 Eviews- انظر الملحق رقم (2-2)- يمكن تلخيص بعض مقاييس التشتت والنزعة المركزية في الجدول ادناه:

الجدول رقم (2-4) الدراسة الوصفية لمعدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016).

المقاييس	النتائج
الحد الاقصى	31.66966
الحد الادنى	0.339163
المتوسط الحسابي	9.349962
الانحراف المعياري	9.775883

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على برنامج 9 Eviews.

وعليه فان معدلات التضخم في الجزائر منذ للفترة الممتدة منذ سنة 1990 الى غاية سنة 2016 بلغ حده الاقصى (Maximum) في سنة 1992 عند قيمة 31.66966 وهذا راجع الى اصلاحات دخول اقتصاد السوق عبر شروط FMI وبحد ادنى (Minimum) قدر بـ 0.339163 في سنة 2000 وهذا راجع الى الاستقرار المالي للدولة بسبب ارتفاع اسعار البترول، وبمتوسط حسابي يساوي 9.349962 وانحراف معياري قدر بـ 9.775883 .

3- أسباب التضخم في الجزائر : تتعدد أسباب التضخم في الجزائر وتختلف باختلاف وجهات نظر المحللين لهذه الظاهرة ويمكن إدراج أهم هذه الأسباب فيما يلي:

3-1- عدم التناسب بين الانفاق العام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية : حيث نجد زيادة في الانفاق العام قابلتها آثار اقتصادية واجتماعية سيئة خاصة على معدل نمو الناتج المحلي، حيث قدر الانفاق العام للفترة (2004-2009) بـ 200 مليار دولار، وبالنسبة لبرنامج الاستثمار العام قدر الانفاق العام بـ 268 مليار دولار مقسم الى جزئين: 130 مليار دولار مخصصة لاكمال المشاريع الكبرى التي شرع فيها في الفترة (2004-2009) ، اما مبلغ 156 مليار دولار فيوجه للانفاق على المشاريع الجديدة للفترة (2010-2014) ، مع ذلك فقد تحقق معدل نمو يتراوح بين 2% و 3% في الفترة 2004-2009 ، وبالتالي هذا له اثار سلبية على معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة الحقيقية عن معدلات البطالة الرسمية، وقد اظهرت

¹ معمرى ليلي، سعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والتنمية -مخبر التنمية المستدامة- جامعة يحي فارس ، المدينة، العدد 06/جوان 2016 ،ص 128.

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

دراسة اجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على بعض دول البحر الابيض المتوسط ان الجزائر تنفق مرتين اكثر من اجل نتائج اقل بمرتين بسبب : سوء استهداف المشاريع، سوء الادارة والفساد خاصة اجتماعيا. وعليه تؤدي الزيادة في الانفاق العام في حالة عدم تحقيق نتائج جيدة بالنسبة لمعدلات النمو الى ارتفاع معدلات التضخم؛¹

3-2- الزيادة في التكاليف الانتاجية : من اهم اسباب ارتفاع التكاليف الانتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الانتاجية مما يدفع بالاسعار نحو الارتفاع هذا في ظل غياب القيود السعرية على المنتجات النهائية، حيث يقوم المنتج بنقل التكاليف الاضافية الى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الاسعار.² فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث يتكون حوالي 83 % من الاقتصاد من التجارة والخدمات الصغيرة، فحسب مايشير اليه آخر مسح اجراه الديوان الوطني للاحصاء (ONS) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) يتبين ان المشاريع المحلية هي التي تهيمن بنسبة 99 % من المشاريع المعلنة، ويليه قطاع البناء والاشغال العامة والمياه بنسبة 16 % ، ثم قطاع الصناعة بنسبة 10 % ، ثم قطاع الزراعة بنسبة 2 %، والاستثمارات الاجنبية المباشرة تكون فقط في قطاع المحروقات والبنوك والاتصالات السلكية واللاسلكية.³ وبالإضافة الى انخفاض مستوى الانتاجية يعتبر ارتفاع تكلفة الاجور ايضا من اهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث يشكل هذا العنصر نسبة مرتفعة من ارقام اعمال اغلى المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، كما ان الاجور باعتبارها جزءا من مكونات الدخل الوطني وبالتالي الطلب الكلي فأية محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الانفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة؛⁴

3-3- سيطرة المجال غير الرسمي : المجال غير رسمي في الجزائر سيطر على اكثر من 65 % من اقسام المنتوجات الضرورية ، حيث اكثر من 70 % من الاسر تنفق تقريبا كامل دخلها في سوق (الخضار والفواكه، اللحوم الحمراء والبيض، الجلود...)، واكثر من 40 % من الكتلة النقدية المتداولة من الدولار تعرقل السياسة النقدية لبنك الجزائر من خلال الوساطة المالية غير الرسمية، وهذا المجال يؤدي الى انتشار البيروقراطية، الخلل الوظيفي لاجهزة الدولة الذي يؤدي الى ازدواجية الاقتصاد، ولا يمكن نزع العلاقة بين المجال الذي يحكمه قانون الدولة والمجال غير الرسمي، ووجود هذا الاخير في الجزائر يؤدي الى انخفاض قيمة الدينار، والتهرب الضريبي مما يولد الضغوط التضخمية؛⁵

3-4- التضخم المستورد : يعتبر هذا العامل من المصادر الخارجية للتضخم في الجزائر، وهو انعكاس للتطور الذي يحدث في حجم التجارة الخارجية، ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، مما جعل السياسة الاقتصادية الجزائرية تتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية.⁶ فالاقتصاد الجزائري يعتمد على الواردات بدرجة كبيرة حيث تتمثل تقريبا 75 % من الواردات في المعدات والمواد الاولية، في حين تتمثل 98 % من الصادرات في المحروقات كما ان 80 % من المؤسسات الخاصة والعامّة تعمل بالاعتماد على مدخلات مستوردة، والسلع النهائية المستوردة تمثل ما بين سنة 2009 و2010 ما بين 70 %

¹ معمري ليلي، سعدون عائشة، مرجع سابق ذكره ، ص 126.

² سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقة، 2006، ص 239.

³ معمري ليلي، سعدون عائشة، مرجع سابق ذكره ، ص 126.

⁴ سعيد هتهات، دراسة مرجع سابق ذكره ، ص 239.

⁵ معمري ليلي، سعدون عائشة، مرجع سابق ذكره ، ص 127.

⁶ سعيد هتهات، دراسة مرجع سابق ذكره ، ص 242.

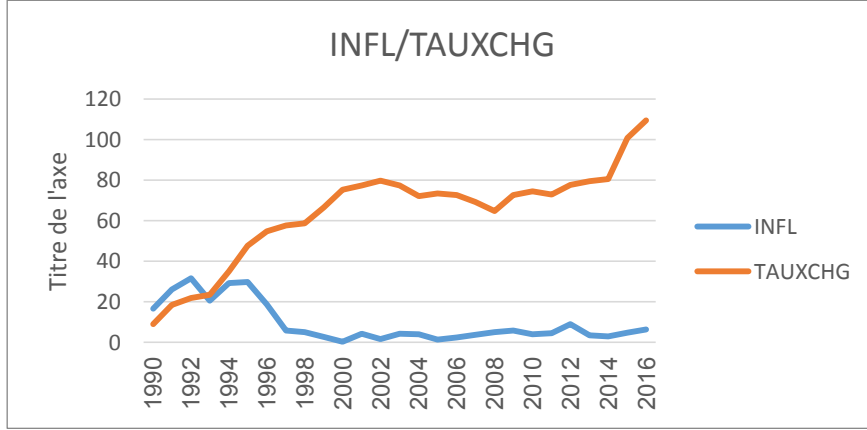
الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

و75% من احتياجاتنا¹. وكما رأينا سابقا ارتفاع معدلات التضخم خاصة في الفترة 1990-2000 فنجد ان مؤشر اسعار الواردات خلال الفترة 1988-1998 قد ارتفع من 60 الى 760.²

الفرع الثالث: المقارنة بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر

على إعتبار أن معدل التضخم وسعر الصرف متغيرين سوف يتم من خلال المنحنى معرفة سلوكهما خلال فترة الدراسة.

الشكل (2-3): المقارنة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2016.



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الشكل (2-1) والشكل (2-2) .

من الشكل يلاحظ أن المقارنة بين معدلات التضخم واسعار الصرف يمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل .

اولا- مرحلة 1990-2000 : وخلال هذه المرحلة نجد انه كلما كان هناك ارتفاع في اسعار الصرف قابله انخفاض في معدلات التضخم ، كما ان معدلات هذين المتغيرين تمتاز بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بنسب معتبرة خلال هذه الفترة.

ثانيا- مرحلة 2001-2014 : حيث عرفت هذه المرحلة هي الاخرى بعض التذبذبات لكنها بنسب اقل لكلا المتغيرين .

ثالثا- مرحلة 2015-2016 : خلال هذه الفترة كانت كل من معدلات التضخم واسعار الصرف في تباين واضح بين الصعود والهبوط بشكل مقبول أي كلما زاد التضخم ضعف سعر الصرف والعكس صحيح لكنها تتخللها نسب متقاربة احيانا.

المطلب الثالث: الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج:

الفرع الأول : مفهوم السلاسل الزمنية

تعتبر السلاسل الزمنية شكل من أشكال النمذجة القياسية التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، حيث يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرائق الرياضية والإحصائية المهمة في دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية، والهدف من تحليل السلاسل الزمنية هو التعرف على مركباتها.

¹ معمرى ليلي، سعدون عائشة، مرجع سابق ذكره ، ص 127.

² سعيد هنتات، دراسة مرجع سابق ذكره ، ص 243.

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

أولاً- تعريف السلسلة الزمنية : هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيباً تصاعدياً¹ ويمكن تعريفها أيضاً بأنها " مجموعة من المشاهدات المرتبة عبر الزمن وغالباً ما تكون الفترات الزمنية متساوية ومتعاقبة وتختلف هذه الفترات حسب طبيعة الظاهرة (يومية، أسبوعية، شهرية، فصلية، سنوية) " ²، أي أن السلسلة الزمنية عبارة عن معطيات إحصائية لظاهرة معينة تتغير عبر الزمن.

ثانياً- مركبات السلاسل الزمنية : تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من المركبات التي تساعدنا على معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدرات تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية، وهذه العناصر هي :

1- مركبة الاتجاه العام : هي مركبة تشير إلى التغيرات التي تعكس مسار تطور الظاهرة المدروسة عبر الزمن وهي تعطي فكرة واضحة عن تزايد أو تناقص السلسلة الزمنية، بغض النظر عن جميع الانحرافات أو التقلبات؛

2- المركبة الموسمية : هي تغيرات نمطية تحدث في تتابع متسق على فترات زمنية معينة وهذا التغير له طبيعة دورية تكون دوراته المتكررة ذات مدة زمنية قصيرة نسبياً؛

3- المركبة الدورية : هي حركات طويلة الأمد تمثل الإرتفاع المتكرر والهبوط المتكرر لنشاط أو ظاهرة ما؛

4- المركبة العرضية : هي مجموعة العوامل التي تؤثر بشكل عشوائي على الظاهرة ولا يمكن التنبؤ بحدوثها أو تحديدها مقاديرها حيث لا تتبع قاعدة أو قانون.

الفرع الثاني - نموذج الانحدار الخطي:

أولاً- مفهومه : كلمة إنحدار أستخدمت من قبل سير فرنسيس جالتون (182-1911) Sir Francis Galton من إنجلترا. فإذا رمزنا للمتغير المفسر ب y والمتغيرات المفسرة ب $x_1, x_2, x_3, \dots, x_n$. إذا كانت $k=1$ أي إن هناك متغير مستقل واحد فقط من المتغيرات المفسرة. أي إن هناك X واحدة فقط، يعرف هذا بالإنحدار البسيط، وهناك عدة أسباب لدراسة هذه العلاقات حيث يمكن إستخدامه في :

- 1- تحليل تأثير بعض السياسات التي تتضمن تغير قيم لفرد معين؛
- 2- التنبؤ بقيم Y من قيم X ؛
- 3- إختبار مدى معنوية العلاقة بين أي X و Y .

ثانياً- تحديد العلاقة: العلاقة بين Y و X تمثل بالتالي:

$$Y = f(X) \dots\dots\dots 1.2$$

حيث ترمز ل Y كدالة ل X . نستطيع أن نقسم العلاقة إلى نوعين:-

¹ محمد شيخي ، طرق الاقتصاد القياسي ، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص 195. ، ص 127.
² رائد مكاحلية، المهري بن عرفة، اثر تقلبات اسعار الصرف على التضخم ، دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2016، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر أكاديبكي دفعة 2017 شعبة العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017/2016، ص 78.

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

1-علاقة رياضية محددة. Deterministic؛

2-علاقة إحصائية لا تعطي قيمة فريدة ل Y من قيمه محددة من X. ولكن يمكن أن توصف بصيغة احتمالية.

ومما سبق نستطيع القول إن الدالة تمثل الخط $f(x) = \alpha + \beta X$ بينما العلاقة العشوائية هي $f(x) = \alpha + \beta X + u$

حيث :

α β : وتمثل معاملات الانحدار؛

u : تمثل الخطأ العشوائي.

ثالثا- فرضيات النموذج : للحصول على تقدير للمعاملات غير المعروفة α β للقيام بعملية التقدير يجب إفتراض بعض الإفتراضات الخاصة بالخطأ العشوائي وهي:

1-الوسط الصفرى. $E(u)=0$ ، وبعبارة اخرى متوسط او التوقع الرياضي له يساوي صفر ويرمز له بالرمز $E(\alpha)=0$ ؛

2-تساوي التباين $V(u) = \sigma^2$ ، وهذا ما يعرف بفرض ثبات التباين

3-استقلالية الخطأ العشوائي: أي أن التغير، درجة الارتباط بين قيم العشوائي = الصفر، أي انها مستقلة عن بعضها.

$COV(u_i, u_j) = 0$ ، وبعبارة اخرى عدم وجود ارتباط بين حدود المتغير العشوائي، اي ان تباين اي قيمتين للمتغير العشوائي يساوي صفر، ويعرف هذا الفرض بفرض عدم الارتباط الذاتي؛

4-التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي. $u_i \sim N$ اي ان المتغير العشوائي يتوزع توزيعا طبيعيا اي معتدلا.

الفرع الثالث- نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR (Vectorial Auto Regressive)

اولا- مفهومه : من الشائع جدا في الاقتصاد أن يكون هناك نماذج فيها بعض المتغيرات ليست فقط متغيرات مفسرة لمتغير تابع، ولكن هي أيضا تفسر بالمتغيرات التي كانت تفسرها. في هذه الحالة نحصل على نماذج المعادلات الآتية، والتي يجب تحديد أي منها داخلية والمتغيرات الخارجية أو المددّة سابقا.

في سنة 1980 إنتقد Sims قرار التمييز بين المتغيرات وفقا ل Sims اذا كان هناك آنية بين عدد من المتغيرات اذا يجب ان تعامل جميع المتغيرات بنفس الطريقة. بمعنى آخر يجب ان لا يكون هناك تمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، بناء على ذلك جميع المتغيرات تعامل كمتغيرات داخلية، هذا يعني في شكلها المخفض كل معادلة تأخذ نفس المتغيرات مما يقود الى بناء نماذج لاشعة الانحدار الذاتي لإختبار التكامل المتزامن المقيد VAR.

ثانيا- بناء النموذج :

إن بناء نموذج VAR يتطلب ما يأتي:

1-أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة؛

2-تحديد عدد الابطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج؛

3-دراسة علاقة السببية بين المتغيرات.

1- دراسة الاستقرارية:

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

1-1- تعريف الإستقرارية (La Stationnarité): عموماً، يقال عن سلسلة زمنية ذات سيرورة عشوائية بأنها مستقرة إذا كانت أوساطها، تبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن¹، أي إذا:

-تذبذب حول متوسط حسابي ثابت، مما يدل على استقرار السلوك عبر الزمن:
-ثبات التباين عبر الزمن:

-أن يكون التباين المشترك أو التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين، أي الفرق بين الفترتين n_1 ، n_2 وليس عند n_1 أو n_2 .

2-1- أنواع السلاسل غير المستقرة: يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

1-2-1- سيرورة غير مستقرة من النوع (Trend Stationary) TS: يقال عن سيرورة X_t بأنها تبرز عدم استقرارية تحديدية أو من النوع TS إذا كان مجموع دالة تحديدية عبر الزمن مع مركبة دورية مستقرة ينتج عنهما ميزة الفوارق في الاتجاه.

2-2-2- سيرورة غير مستقرة من نوع (Difference Stationary) DS: يقال عن سيرورة X_t بأنها تبرز عدم إستقرارية عشوائية أو من النوع DS إذا تم إرجاعها مستقرة بإستعمال طريقة الترشيح بالفروق. يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية، بأن أثر أي صدمة في لحظة معينة له إنعكاس مستمر ودائم على السلسلة الزمنية مما يبعدها عن قيمها الأصلية.

2- اختبارات الجذر الأحادي للإستقرارية:

1-2-1- إختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) DF (1979): تعمل إختبارات Dickey-Fuller على البحث عن خاصية الإستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية أو عشوائية. ويتم إجراء إختبارات Dickey-Fuller باستخدام ثلاثة صيغ من الإنحدار. مبدأ هذا الإختبار بسيط جداً يقوم على إختبار فرضية العدم التالية: $H_0: \phi_1 = 1$ فإذا تحققت هذه الأخيرة في واحد من النماذج الثلاثة تكون السيرورة غير مستقرة. كما أن إختبار ديكي فولر لا يتم على النماذج الثلاثة في آن واحد وإنما يمر عبر إستراتيجية معينة تضم ثلاثة مراحل².

2-2- إختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey - Fuller) ADF (1981): ضمن إختبار ديكي فولر البسيط تم تبني فرضية التشويش الأبيض لحد الخطأ ϵ_t ، وبذلك تم إهمال إرتباط الأخطاء، أما إختبار ديكي فولر المطور ADF ويتبنى المقاربة المعلمية (paramétrique). يحمل إختبار ديكي فولر المطور ADF للحدود الوحودية نفس خصائص إختبار ديكي فولر البسيط، غير أنه يتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الإرتباط الذاتي.

3-2- إختبار فيليب-بيرون (Philips - Perron) PP (1988): فقد تم تقديمه من قبل Philips (1987) و Philips Perron (1988) ويتبنى المقاربة اللامعلمية (non-paramétrique) بتغيير الإحصائيات المرافقة لمقدرات المعلمات يعتبر هذا الإختبار غير المعلمي فعالاً، حيث يأخذ بعين الإعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث إعتد (Phillips) و Perron سنة 1988 نفس التوزيعات المحدودة لإختباري (DF) و (ADF) ويجري هذا الإختبار في أربعة مراحل:

¹ - تومي صالح، مدخل الى نظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء2، الجزائر، 1999، ص 137.

² - Lardic, S, et Mignon, M, *Econométrie des Série Temporelles macroéconomiques et financière*, Economica, Paris, 2002, P 137-138.

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

-التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة القاعدية لإختبار (ADF) وحساب الإحصائيات المرافقة لها؛
-تقدير التباين القصير الأجل للباقي المقدر؛
-تقدير المعامل المصحح ، المسمى بالتباين طويل الأجل، والمستخرج من هيكلية التباينات المشتركة للبواقي للنماذج السابقة، من أجل تقدير هذا التباين طويل الأجل من الضروري تعريف عدد التأخيرات المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية .

2-4- إختبار (KPSS) 1990: على عكس الإختبارات السابقة للكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية، يتميز هذا الإختبار عن غيره من الإختبارات السابقة بأنه يعتمد على فرضية العدم على وجود الإستقرارية بالسلسلة أي غياب جذور الوحدة، وإقترحه (Kwiatkowski)، (Phillips) و (Shmidt) سنة 1990 ، حيث يتم إستخدام مضاعف لاغرونج (LM) والذي يقوم على هذه الفرضية (فرضية العدم) ، وبعد تقدير النموذج الثاني والثالث يتم حساب المجاميع الجزئية للبواقي حيث أن التباين الطويل الأجل، وهو يشبه ذلك الذي إقترحه كل من (Phillips) و (Perron). حيث ترفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار) اذا كانت احصائية (LM) أكبر من القيم الحرجة المعدة من طرف (Kwiatkowski) وآخرون.

ثالثا - السببية والإرتباط Causality and Correlation :

تعتبر السببية أهم عنصر ينطلق منه تحديد الصيغ أو النماذج الإقتصادية والتي على أساسها يتم تحديد أي المتغيرين المفسر(المسبب) وأيهما التابع، ومنه فإن الإرتباط المرتفع بين متغيرين لا يعني إطلاقا أن هناك سببية بينهما، يوجد العديد من الحالات التي يكون فيها هذا الإرتباط مرتفع، ولكن في واقع الحال العديد منها ليس له أي معنى أو أنه إرتباط مظلل.

1- تعريف السببية حسب قرانجر (Granger) 1960: افترض Granger وجود علاقة ما بين سلسلتين زمنيتين X_t و Y_t ويرى أن X_t تسبب المتغير Y_t إذا كان التنبؤ بقيمة Y_t يتحسن بإشتراك المعلومات المتعلقة ب X_t في التحليل¹.

1 أنواع السببية :

2-1- السببية في إتجاه واحد Causality in one direction:

يعني أن المتغيرين يكون له أثر معنوي على المتغير الآخر فقط أي إما X_t يؤثر في Y_t أو Y_t يؤثر في X_t .

2-2- السببية التراجعية (في إتجاهين) Effect feedback Causality:

السببية في إتجاهين معناه أن Y_t يسبب X_t ، و X_t يسبب Y_t أي ان كل من المتغيرين له أثر معنوي على المتغير الآخر.

3- إختبار اتجاه العلاقة السببية Causality Test: من شروط إستعمال إختبار العلاقات السببية أن تكون المتغيرات

المستعملة مستقرة، ويعتمد على إختبار السببية Granger Causality Test .

¹ - Bourbonnais Régis, *Econométrie*, Dunod, 5ème édition, Paris, 2003, P 274

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

المبحث الثاني : الدراسة القياسية للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

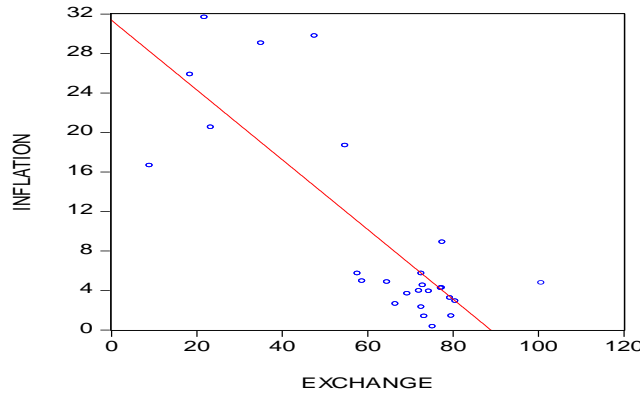
من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى دراسة العلاقة في المدى القصير ثم في المدى الطويل عبر عرض ومناقشة النتائج الإحصائية للنموذجين، وفي الأخير تقدم تقييم إحصائي وتفسير إقتصادي لتلك النماذج.

المطلب الاول : عرض ومناقشة نموذج العلاقة في الأجل القصير

الفرع الاول : الصيغة الرياضية :

من أجل ذلك سيتم تحليل تشتت سحابة النقط الخاصة بالمتغيرين ، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (2-4) : سحابة النقط للمتغيرين.



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

من خلال الشكل يمكن القول أن سحابة النقط المتعلقة بالمتغيرين تشير الى وجود علاقة بين التضخم وسعر الصرف، حيث يلاحظ أن إتجاه النقط بالنسبة لسعر الصرف نحو الأسفل أما إتجاه بالنسبة للمعدل التضخم فهي في إتجاه نحو الأعلى، ولكن سحابة النقط هذه غير واضحة بشكل كافي لذا سيتم إستعمال معايير المفاضلة.

وتتم عملية المفاضلة بين النماذج باستعمال البرنامج الاحصائي (Eviews 08) لتقدير وإختيار النموذج الملائم- انظر الملحق رقم (2-3) - إذ تم تطبيق النموذج الخطي والنموذج اللوغارتمي والنموذج النصف اللوغارتمي، وتم إختيار النموذج النصف اللوغارتمي لما له من مؤشرات إحصائية أفضل من بقية النماذج الأخرى في تمثيل البيانات من حيث عدة معايير بما في ذلك المعنوية الإحصائية للمعالم كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2-5): نتائج التقدير لاختيار صيغة النموذج الملائم.

عدد المعالم المعنوية	المؤشرات الاحصائية					الصيغة
	H-Q	SC	AIC	F		
كل المعالم معنوية	8.4452	8.5126	8.4166	36.4226	0.5929	الخطية (1) $X=H(y_1, y_2, \dots)$
كل المعالم معنوية	6.6377	6.7052	6.6092	36.4226	0.5929	الخطية (2) $Y=F(x_1, x_2, \dots)$

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

كل المعالم معنوية	2.5673	2.6348	2.5388	18.2425	0.4218	اللوغاريتمية $\ln Y = F(\ln x_1, \ln x_2, \dots)$
كل المعالم معنوية	2.5311	2.5986	2.5026	19.8351	0.4424	النصف لوغاريتمية (1) $\ln Y = F(x_1, x_2, \dots)$
كل المعالم معنوية	6.7935	6.8609	6.7649	27.5628	0.5243	النصف لوغاريتمية (2) $Y = F(\ln x_1, \ln x_2, \dots)$

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 8

و منه يمكن كتابة النموذج المعتمد في الدراسة بالصيغة التالية :

$\ln(\text{INFL})$: يمثل اللوغاريتم الطبيعي للتضخم؛

TAUXCHG : يمثل سعر الصرف؛

β : معلمة النموذج؛

C : الحد الثابت ؛

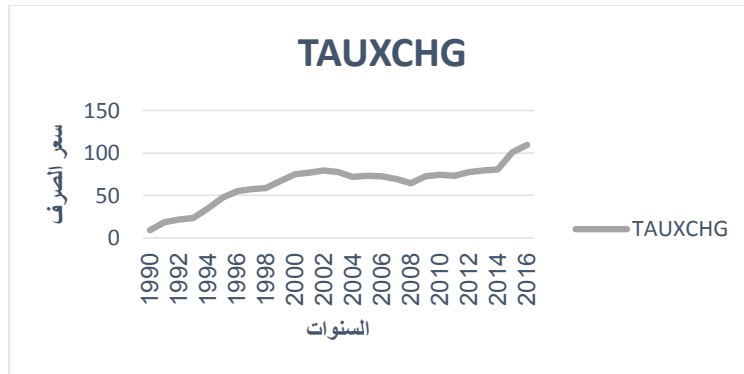
ε_t : حد الخطأ العشوائي.

الشكل (2-5): الرسم البياني للوغاريتم الطبيعي لقيم التضخم.



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على برنامج Excel.

الشكل (2-6): الرسم البياني لقيم سعر الصرف.



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على برنامج Excel

الفرع الثاني: تقدير النموذج

مما سبق يمكن كتابة النموذج المعتمد في الدراسة بالصيغة التالية :

$$LN(INFL) = 3.61019 - 0.029535(TAUXCHG)$$

(prob T-s) (0.0002) (0.0000)
R²=0.4424 (prob F) =0.000154 DW=1.1805 N=27

الفرع الثالث : تشخيص النموذج

أولاً- دراسة المعنوية: القيام بدراسة المعنوية الجزئية والكلية للنموذج كما يلي:

1 - المعنوية الجزئية للمعاملات: قيمة المتغير TAUXCHG والحد الثابت C باختبار ستودنت (T-s):

✘ من أجل معرفة ما إذا كان للحد الثابت ولسعر الصرف أثر معنوي على اللوغاريتم الطبيعي لمعدلات التضخم سوف يتم إجراء اختبار ستودنت T-s لاختبار معنوية المعاملات وتقييم تأثير للمتغيرين عن طريق اختبار الفرضيات الخاصة بالمعاملات المقدرة على النحو التالي:

$$\begin{cases} H_0: B=0 \\ H_1: B \neq 0 \end{cases}$$

- الفرض العدم : المعاملات المقدرة غير معنوية
- الفرض البديل: المعاملات المقدرة معنوية

✓ بالنسبة للحد الثابت C نجد ان قيمة الاحتمال Prob(C) =0.0002 وهي اقل من مستوى الدلالة 5 % ومنه اقبل الفرضية البديلة H₁ التي تنص على المعنوية الاحصائية للحد الثابت C عند مستوى الدلالة 5% و التي تدل على ان له تأثير على المتغير LN(INFL).

✓ بالنسبة لمعامل سعر الصرف TAUXCHG بما ان Prob(TAUXCHG) =0.0002 يمكن قبول سعر الصرف في النموذج اي ان له اثر على المتغير LN(INFL) مما يدل على ان سعر الصرف له معنوية احصائية عند مستوى الدلالة 5% ✘ مما سبق يتضح جليا ان C و TAUXCHG اثر معنوي على LN(INFL).

2- المعنوية الكلية للنموذج : اختبار فيشر F:

✘ من أجل تبيان مدى صلاحية النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين لوغاريتم المعدلات التضخم كمتغير تابع وسعر الصرف كمتغير مستقل باختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر:

✓ اختبار فيشر F : يهدف هذا الاختبار الى اختبار معنوية النموذج ككل من خلال الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: B=0 \\ H_1: B \neq 0 \end{cases}$$

- الفرض العدم : النموذج غير مناسب
- الفرضية البديلة: النموذج مناسب

✓ بما ان Prob(F) =0.000154 وهي اقل من مستوى الدلالة 5 % ، وعليه يتم رفض فرضية العدم H₀ وقبول الفرضية البديلة H₁ والتي تنص على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع . ✘ ومنه يمكن القول ان للنموذج معنوية احصائية اي ان النموذج مناسب.

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

ثانيا- قوة الارتباط: قيمة R^2 (معامل التحديد) هي مؤشر لقياس جودة النموذج اي مدى قوة العلاقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة ،

✗ يستعان بمعامل التحديد R^2

✓ معامل التحديد R^2 : تعبر القيمة المتحصل عليها بمعامل التحديد والمقدرة بـ $R^2=0.4424$ وهي اقرب الى 0.5 على ان سعر الصرف يفسر 44.24% من الاختلافات التي تحدث في اللوغاريتم الطبيعي لمعدلات التضخم و 55.76% الباقية تفسرها عوامل اخرى بالاضافة الى اخطاء عشوائية للنموذج. من التغيرات التي تحدث على المتغير التابع " لوغاريتم الطبيعي لتضخم " يفسرها المتغير المستقل " سعر الصرف "

✗ مما سبق يستدل على وجود ارتباط متوسط بين لوغاريتم الطبيعي لمعدل التضخم وسعر الصرف اما 55.76% الباقية تفسرها عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج والمعروفة بمحددات التضخم . فإنطلاقا من الاطار النظري والدراسات التي سبقت في مجال التضخم وبالأخذ بعين الاعتبار الجانب التحليلي لهذه الدراسة فإنه يمكن تحديد كل من الناتج المحلي الخام والكتلة النقدية وكتلة الاجور كمتغيرات داخلية مفسرة لسلوك المستوى العام للاسعار في الجزائر¹.

ثالثا - المشاكل القياسية: حسب المعطيات التي تم القيام من خلالها ببناء النموذج يمكن ان تصادف مشاكل في تقدير النموذج قد يكون مشكل في الارتباط الذاتي او مشكل اختلاف التباين، لهذا سيكشف عن ما إذا كانت هذه المشاكل موجودة في النموذج المقدر أم لا من خلال ما يلي.

1- الارتباط الذاتي للاخطاء: وفيه سيتطرق الى إختبارين هما : درين واتسون DW وإختبار Breusch Godfrey .

1-1- إختبار درين واتسون DW : يمكن الكشف عن المشكل الارتباط الذاتي بواسطة المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمتين الجدولتين ل DW الدنيا d_L والعظمى d_U والموضحة في الشكل التالي:

الشكل (2-7) : مناطق قبول ورفض DW المحسوبة.

	1.24	1.56	2.44	2.76
	منطقة اللاحسم		منطقة اللاحسم	
ارتباط ذاتي موجب + 				ارتباط ذاتي سالب -
0	DW=1.18		2	4
	d_L	d_U	$4 - d_U$	$4 - d_L$
			عدم وجود ارتباط	

المصدر : من اعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews 8 .

¹ مسعود ميهوب، يوسف بركان، مقالة محددات التضخم في الجزائر ، دراسة قياسية للفترة (1990-2014)، مجلة دراسات وابحاث (المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية)، جامعة محمد البشير الابراهيمي ، برج بوعريش، العدد 27 ، 2017/06/27 ، السنة التاسعة، ص 11.

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

✘ من خلال النموذج المقدر لدينا قيمة DW المحسوبة قدرت بـ 1.1805 H ما القيمة الجدولة المستخرجة من تقاطع عدد المتغيرات المستقلة والمتمثلة في $k=1$ وعدد المشاهدات $n=27$ حيث يفترض هذا الاختبار وجود فرضيتين أساسيتين هما:

$$\begin{cases} H_0: P = 0 & \bullet \text{ الفرض العدم : عدم وجود ارتباط ذاتي} \\ H_1 : P \neq 0 & \bullet \text{ الفرض البديل : وجود الارتباط الذاتي} \end{cases}$$

يتم المقارنة بين القيمة المحسوبة $DW=1.1805$ القيمة الجدولية الدنيا $d_L = 1.24$ والقيمة القصوى $d_U = 1.56$ المحددتان على مساحة ما بين 0 و 4 كما سبق توضيحها في الشكل اعلاه.

يلاحظ من خلال الشكل (2-5) ان قيمة DW المحسوبة تقع في منطقة الارتباط الذاتي الموجب اي ان النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي وجب تصحيحه.

1-2- إختبار براش غودفري Breusch Godfrey: حيث يمكن اختبار وجود ارتباط من عدمه ايضا من خلال اختبار

Breusch Godfrey حيث يتم اختبار الارتباط من الدرجة q ضمن هذا النموذج - انظر الملحق رقم (2-4) -

✘ للجزم إذا كان هناك إرتباط ذاتي بين الأخطاء ام لا ، عبر القيام باختبار مضاعف لاغرانج من درجة أكبر من الواحد حيث كانت فرضيات هذا الاختبار كالتالي:

$$\begin{cases} H_0: P_1 = P_2 = \dots P_p = 0 & \bullet \text{ الفرض العدم : غياب الارتباط الذاتي} \\ H_1 : P_1 \neq P_2 = \dots P_p \neq 0 & \bullet \text{ الفرض البديل : وجود الارتباط الذاتي} \end{cases}$$

من خلال نتائج اختبار النموذج وجد ان قيمة Prob يساوي 0.27 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي تم التأكد من ان النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي وجب تصحيحه.

-**تصحيح النموذج من مشكل الارتباط الذاتي:** من اجل التخلص من مشكل الارتباط الذاتي حسب اختبار درين واتسون يتوجب تعديله بإضافة $AR(1)$ المتغير التابع في الزمن $(t-1)$ - انظر الملحق رقم (2-5) - وكانت نتائج النموذج المعدل مقارنة بالنموذج المقدر كالتالي:

الجدول (2-6): مقارنة النموذج المعدل بالنموذج المقدر.

DW	احصائية F	معنوية المعلمات	R^2	النماذج المقدرة
1.180515	19.83518	كلها معنوية عند مستوى معنوية 5%	0.4424	النموذج قبل التحسين
2.028181	8.359410	كلها معنوية عند مستوى معنوية 5%	0.516	النموذج بعد التحسين

المصدر : من اعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات 8 Eviews .

من خلال الجدول نلاحظ ان :

- قيمة معامل التحديد في النموذج المعدل أكبر من قيمتها في النموذج قبل التعديل؛
- كل المعلمات معنوية في كلا النموذجين؛
- قيمة F المحسوبة في النموذج قبل التحسين اقل من قيمتها بعد التحسين؛
- قيمة DW في النموذج بعد التحسين أكبر من قيمته قبل التحسين.

حسب معطيات الجدول اعلاه ونتائج النموذج المعدل يمكن كتابة الشكل المختصر للنموذج كالتالي:

$$LN(INFL) = 3.33134 - 0.024792(TAUXCHG) + AR(1)$$

(prob T-s) (0.0015) (0.0457) (0.0252) (0.0006)
R²=0.5216 (prob F)=0.000614 DW=2.0281 N=27

2 - اختلاف التباين : ويعنى به تباين الاخطاء فمن بين فروض نموذج الانحدار تجانس او ثبات التباين وللتحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق القيام باختبار ARCH.

✘ من أجل الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين من خلال اختبار ARCH ومعرفة اذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي.

تم وضع فرضيتين اساسيتين هما :

- الفرض العدم : ثبات التباين $H_0 : \text{Var}(U) = E(U)^2 = \sigma^2$
- الفرض البديل : عدم ثبات التباين $H_1 : \text{Var}(U) \neq E(U)^2 \neq \sigma^2$

من خلال نتائج اختبار النموذج - انظر الملحق رقم (2-6) - وجد أن : Prob (F) = 0.5328 و Prob (nR²) = 0.2136 هما قيمتان اكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، وعليه يتم رفض فرضية العدم التي تنص على ثبات او تجانس التباين، اي ان النموذج المحدد يعاني من مشكل عدم ثبات التباين ، وعليه وجب تصحيح النموذج مرة اخرى.

-تصحيح النموذج من مشكل عدم ثبات او تجانس التباين: من اجل التخلص من مشكل عدم ثبات التباين حسب اختبار ARCH يتوجب علينا تعديله عن طريق قسمة المعادة الاخيرة على TAUXCHG فنحصل على معادلة جديدة- انظر الملحق رقم (2-7)- بمتغيرين هما: INFL* و TAUXCHG* كما يلي :

$$INFL^* = -0.005865 + 2.656578(TAUXCHG^*) + AR(1)$$

(prob T-s) (0.5812) (0.0000) (0.0000) (0.0016)
R²=0.9709 (prob F)=0.000000 DW=2.22 N=27

حيث :

$$INFL^* = LN(INFL) / TAUXCHG$$

$$TAUXCHG^* = 1 / TAUXCHG$$

وكانت نتائج النموذج المعدل للمرة الثانية مقارنة بالنموذج المعدل سلفا والذي تم اعادة اجراء اختبار ARCH عليه - انظر الملحق رقم (2-8) كالتالي:

الجدول (2-7): مقارنة النموذج المعدل للمرة الثانية بالنموذج المعدل سلفا.

النماذج المقدره	R ²	DW	Prob (F)	Prob (nR ²)
النموذج بعد التحسين للمرة الاولى	0.516	2.028181	0.5328	0.2136
النموذج بعد التحسين للمرة الثانية	0.9709	2.224524	0.0358	0.0350

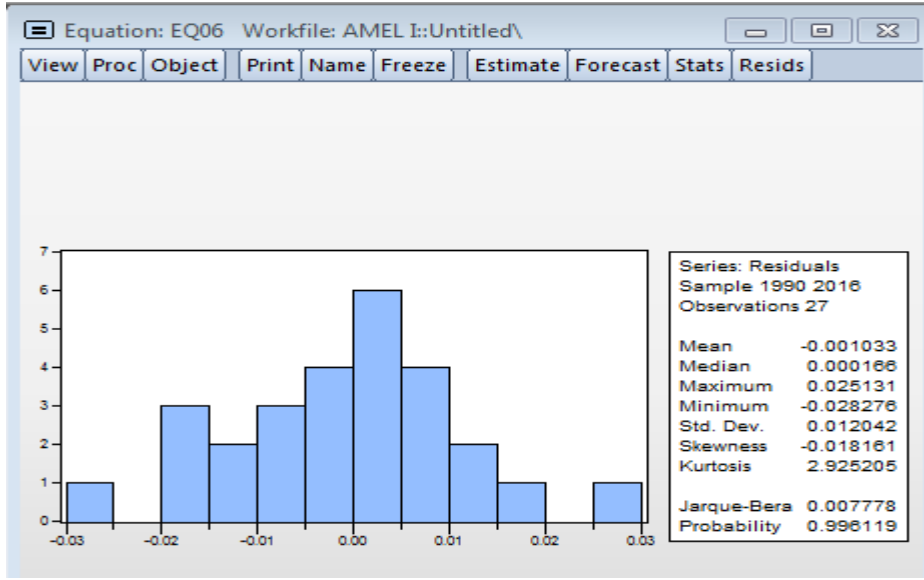
المصدر : من اعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews 9 .

من خلال الجدول نلاحظ ان :

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

- قيمة معامل التحديد في النموذج المعدل للمرة الثانية اكبر من قيمتها في النموذج المعدل سابقا؛
 - كل المعلمات معنوية في كلا النموذجين؛
 - قيمة DW في النموذجين متقاربة ؛
 - Prob (F) و Prob (nR²) في النموذج الجديد هما قيمتان اقل من مستوى المعنوية 0.05 ، وعليه يتم قبول فرضية عدم التنص على ثبات او تجانس التباين، اي ان النموذج المعدل للمرة الثانية لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين.
- 3 - اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعدلات التضخم: من خلال هذا الاختبار سيتم معرفة إذا كانت بواقي معدلات التضخم موزعة توزيعا طبيعيا او العكس.

الشكل (2-8) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعدلات التضخم وفق النموذج الاخير.



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

☒ لاجتياز اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، تم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرض العدم H₀: ان بواقي تقدير لمعادلة الانحدار تتبع توزيع طبيعي
- الفرض البديل H₁: ان بواقي تقدير لمعادلة الانحدار لا تتبع توزيع طبيعي

☒ يلاحظ من خلال الشكل (2-6) ان قيمة احصائية Jarque-Bira تساوي 0.007778 قليلة نسبا، وعليه تم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، فيمكن القول ان البواقي لمعدلات التضخم لا تتوزع توزيعا طبيعيا ما يؤكد هذا هو ان نسبة الاحتمال Prob اقل من مستوى الدلالة 5% حيث ان قيمتها حوالي 99.61%.

المطلب الثاني : عرض ومناقشة نموذج العلاقة في الاجل الطويل

على الرغم من ان الكثير من الدراسات اثبتت صحة ما تم التوصل اليه في المطلب السابق، الا ان هذه الطريقة مقبولة في الاجل القصير، فهل نتوقع قبوله في الاجل الطويل، وبقاء نفس تأثيره، وعليه فإنه يتم البحث على العلاقة التوازنية طويلة المدى باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي- إن وجد- لاختبار التكامل المتزامن المقيد والذي يتبع الخطوات التالية :

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

الفرع الاول : بناء النموذج لاختبار التكامل المتزامن المقيد

اولا- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة:

قبل البدء في تقدير النموذج لابد من جعل السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة ،هذا مايلزم دراسة درجة استقرارية هذه

السلاسل عن طريق اختبار جذر الوحدة عبر اختبار ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيليب بيرون Phillips-Perron

لاختبار استقرار السلاسل الزمنية ، حيث كانت النتائج - انظر الملحق رقم (2-9) و (2-10) - كالتالي :

جدول (2-8): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ADF.

المتغير			المستوى			الفروق الأولى			الفروق الثانية		
ثابت	متجه زمني	بدون متجه زمني	ثابت	متجه زمني	بدون متجه زمني	ثابت	متجه زمني	بدون متجه زمني	ثابت	متجه زمني	بدون متجه زمني
LNINFL (Prob)	-2.308 (0.1769)	-2.368 (0.3857)	-1.308 (0.1711)	-7.473 (0.0000)	-7.5003 (0.0000)	-7.584 (0.0000)	/	/	/	/	/
القيم الحرجة	1%	-3.711	-2.6607	-3.724	-4.374	-2.6607	/	/	/	/	/
	5%	-2.981	-1.955	-2.986	-3.603	-1.955	/	/	/	/	/
	10%	-2.629	-1.609	-2.632	-3.238	-1.609	/	/	/	/	/
TAUXCG (Prob)	-1.383 (0.5746)	-2.585 (0.2893)	2.5001 (0.9957)	-3.433 (0.0193)	-3.294 (0.0903)	-2.785 (0.0074)	-6.431 (0.0000)	-6.312 (0.0002)	-6.3008 (0.0000)	-2.669	-4.416
القيم الحرجة	1%	-3.711	-2.656	-3.724	-4.374	-2.6607	-2.669	-4.416	-3.752	-2.669	-4.416
	5%	-2.981	-1.954	-2.986	-3.603	-1.955	-1.956	-3.622	-2.998	-1.956	-3.622
	10%	-2.629	-1.609	-2.632	-3.238	-1.609	-1.608	-3.248	-2.638	-1.608	-3.248

المصدر : من اعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews 8 .

جدول (2-9): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية P-P.

المتغير			المستوى			الفروق الأولى			الفروق الثانية		
ثابت	متجه زمني	بدون متجه زمني	ثابت	متجه زمني	بدون متجه زمني	ثابت	متجه زمني	بدون متجه زمني	ثابت	متجه زمني	بدون متجه زمني
/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

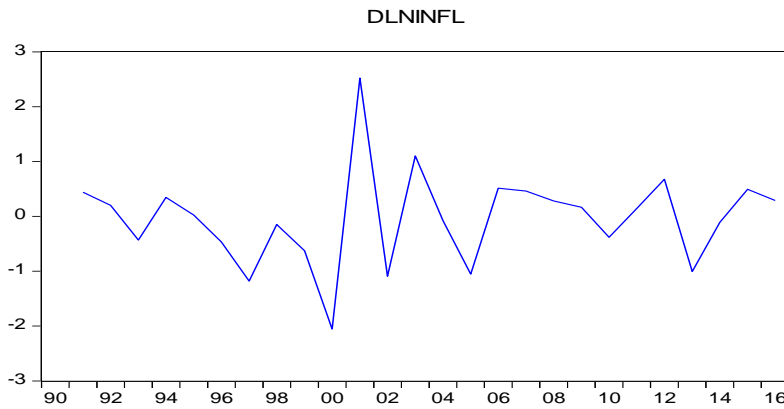
/	/	/	-7.584 (0.0000)	-7.793 (0.0000)	-7.566 (0.0000)	-1.202 (0.2039)	-2.211 (0.4641)	-2.151 (0.2278)	LNINFL (Prob)	
/	/	/	-2.6607	-4.374	-3.724	-2.656	-4.356	-3.711	القيم الحرجة	
/	/	/	-1.955	-3.603	-2.986	-1.954	-3.595	-2.981	5%	
/	/	/	-1.609	-3.238	-2.632	-1.609	-3.233	-2.629	10%	
-9.872 (0.0000)	-13.166 (0.0000)	-9.851 (0.0000)	-2.709 (0.0089)	-3.266 (0.0950)	-3.410 (0.0203)	1.902 (0.9836)	-1.849 (0.6511)	-1.3801 (0.5762)	TAUXCG (Prob)	
-2.664	-4.394	-3.737	-2.6607	-4.374	-3.724	-2.656	-4.356	-3.711	القيم الحرجة	
-1.955	-3.612	-2.991	-1.955	-3.603	-2.986	-1.954	-3.595	-2.981	5%	
-1.608	-3.243	-2.635	-1.609	-3.238	-2.632	-1.609	-3.233	-2.629	10%	

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 9.

يلاحظ من خلال الجدولين السابقين:

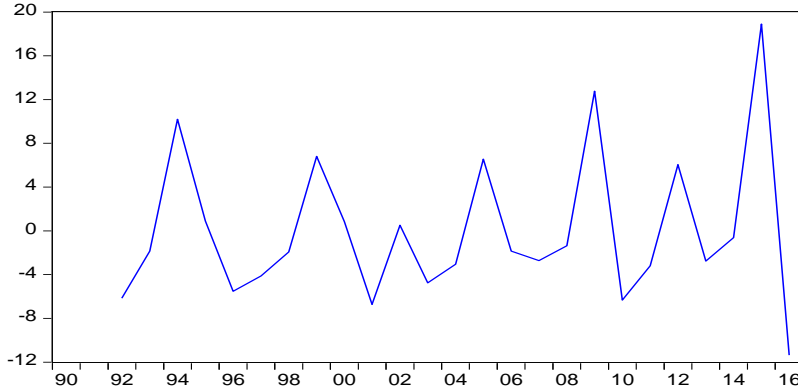
- ان النتائج المحصل عليها تدل على ان المتغيرات الدراسة LNINFL, TAUXCHG غير مستقرة في المستوى لكن سلسلة لوغاريتم التضخم مستقرة عند اخذها للفروق الأولى عند مستوى المعنوية 5%، بينما سلسلة سعر الصرف فهي غير مستقرة عند الفرق الأول بل هي مستقرة عند الفرق الثاني عند نفس مستوى المعنوية؛
- بعد التخلص من جذر الوحدة بتطبيق مرشح الفروق الأولى على سلسلة لوغاريتم التضخم ومرشح الفرق الثاني على سلسلة سعر الصرف تحصلنا على سلاسل زمنية مستقرة كما يبينه الاشكال التالية: (2-7) و (2-8).

شكل (2-9) سلسلة الفرق الاول للوغاريتم التضخم



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 8

شكل (2-10) سلسلة الفرق الثاني للسعر الصرف
DDTAUXCHG



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 8

ثانيا-اختيار التأخر الزمني الأمثل:

من اجل القيام بتحديد نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR لاختبار التكامل المتزامن المقيد لا بد من تحديد ومعرفة الحجم الأمثل للتأخرات عن طريق الاستعانة ببرمجية EViews-08 وكانت النتائج - انظر الملحق رقم (2-11)- كالتالي:

الجدول رقم (2-10): اختبار تحديد عدد التأخرات المثلى.

HQ	SC	AIC	FPE	LR	المعايير الفجوات
9.655672	9.738262*	9.638847	52.63007	NA*	0
9.646892*	9.894661	9.596417	50.70334*	7.415719	1
9.812725	10.22567	9.728601	59.03959	4.044167	2
9.859387	10.43752	9.741613	62.71209	4.896489	3
10.01528	10.75859	9.863858	77.68065	2.988070	4
10.34375	11.25224	10.15868	122.8106	1.009885	5
9.716908	10.79057	9.498185*	84.22917	6.489260	6

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 08.

يلاحظ من خلال الجدول ان المعيارين: **FPE, HQ** لاختبار عدد تأخيرات المثلى تشير الى ضرورة اخذ فجوة زمنية واحدة. ويشير كل من اختبار **AIC** بأخذ ستة فجوات زمنية. أي ان التأخر الزمني الأمثل هو فجوة زمنية واحدة.

ثالثا-إختبار السببية:

تم استخدام اختبار السببية لمعرفة وجود اتجاه السببية لحل الدراسة وكانت النتائج - انظر الملحق رقم (2-12)- كالتالي:

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

الجدول رقم (2-11): نتائج اختبار السببية.

الاحتمال	إحصائية فيشر	المشاهدات	فرضية العدم
0.000020	27.56288	24	سعر الصرف لا يسبب التضخم
0.7777	0.08179	24	التضخم لا يسبب سعر الصرف

المصدر : من اعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات 8 Eviews .

يظهر من الجدول أعلاه ان احتمال إحصائية فرضية العدم أكبر من 0.05 ما عاد فرضية العدم التي تنص على ان متغيرة سعر الصرف لا يسبب المتغيرة المتعلقة بالتضخم. وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بالنسبة للقيمة الاحتمالية لفيشر الأقل من مستوى معنوية 5% أي يوجد اتجاه واحد يتمثل في ان ماضي متغيرة سعر الصرف تساهم في تحديد قيم متغيرة التضخم. أي INFL يتأثر بـ TAUXCHG.

الفرع الثاني - تقدير نموذج VAR:

بعد ما تم التأكد من اتجاهات السببية بين متغيرات الدراسة وجعل السلاسل الزمنية المدرجة في النموذج المدروس مستقرة سيتم تقدير نموذج VAR. وبعد التقدير - انظر الملحق رقم (2-13) - تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (2-12): نتائج تقدير نموذج VAR.

p. Value	إحصائية ستودنت	انحراف معياري	المعاملات	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
0.0374	-2.14917	0.19799	-0.4255	DLNINFL (-1)	DLNINFL (التضخم)
0.9723	0.03489	0.02734	0.000954	DDTAUXCHG (-1)	
0.5848	-0.55061	0.17616	0.096996	C	
0.7763	0.28599	1.56008	0.446166	DLNINFL (-1)	DDTAUXCHG (سعر الصرف)
0.1190	-1.59170	0.21542	-0.342885	DDTAUXCHG (-1)	
0.7706	0.29343	1.38805	0.407301	C	
0,906037					معامل التحديد
2.318027					إحصائية فيشر

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 8 Eviews

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

وعليه فإن نموذج (1) VAR المقدر فهو :

$$\begin{cases} \text{DLNINFL} = \text{C}(1,1)*\text{DLNINFL}(-1) + \text{C}(1,2)*\text{DDTAUXCHG}(-1) + \text{C}(1,3) \\ \text{DDTAUXCHG} = \text{C}(2,1)*\text{DLNINFL}(-1) + \text{C}(2,2)*\text{DDTAUXCHG}(-1) + \text{C}(2,3) \end{cases}$$

اي

$$\begin{cases} \text{DLNINFL} = - 0.425520404338*\text{DLNINFL}(-1) + 0.00095376889936*\text{DDTAUXCHG}(-1) - 0.096996018301 \\ \text{DDTAUXCHG} = 0.446165943033*\text{DLNINFL}(-1) - 0.342884619769*\text{DDTAUXCHG}(-1) + 0.407301342032 \end{cases}$$

الفرع الثالث: اختبار صحة النموذج

اولا- اختبار الارتباط الخطي للاخطاء وتجانس التباين: للاعتماد على النموذج المقدر لا بد تأكد من خلوه من المشاكل القياسية، وذلك من خلال التأكد من تحقق فرضيات طريقة المربعات الصغرى MCO ويتعلق الأمر بالارتباط الخطي وعدم ثبات التجانس للتباين باستعمال الاختبارات المناسبة، تحت فرضية العدم التي تنص على خلوه النموذج من مشكلة كل من الارتباط الخطي وعدم تجانس التباين-انظر الملحق رقم (2-14)- حيث كانت النتائج كما هي مبينة في الشكل الاتي:

الجدول رقم(2-13): نتائج التقدير لاختبارات الارتباط الخطي وعدم تجانس التباين.

الاختبار	نوع الاختبار	قيمة الاحصائية	الاحتمال
الارتباط الأخطاء	LM	6.148337	0,1883
تجانس التباين	Whithe	9.241933	0,6821

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج: EViews 08.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات أكبر من 5 % وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة لجميع الاختبارات، أي ان النموذج لا يعاني من مشكلتي الارتباط الخطي وعدم تجانس التباين.

ثانيا- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء هي فرضية متعلقة بدراسة المعنوية الإحصائية للمعالم وليست هي من فرضيات طريقة المربعات الصغرى، يتم دراسة التوزيع الطبيعي للأخطاء عن طريق اختبار (doornik-hansen) من خلال إحصائية jarque-Bera تحت فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء تتوزع توزيع طبيعي وكانت النتائج -انظر الملحق رقم (2-15)- كالتالي:

الجدول رقم(2-14): نتائج التقدير لاختبار التوزيع الطبيعي.

الاختبار	نوع الاختبار	المعادلة	قيمة الاحصائية	الاحتمال
التوزيع الطبيعي للأخطاء	jarque-Bera	الأولى	4.218332	0.1213
		الثانية	10.35850	0.0056

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 08.

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

يشير الاختبار إلى عدم رفض فرضية العدم للبوقي الخاصة بالمعادلة الأولى ورفض فرضية العدم للبوقي الخاصة بالمعادلة الثانية عند مستوى معنوية 5%.

ثالثاً- اختبار جودة النموذج : وفق نموذج VAR يتم اختبار جودة النموذج عن طريق اختبار Wald الذي يختبر معنوية المعلمات مجتمعة ، تم القيام بهذا الاختبار- انظر الملحق رقم (2-16)- ومنه الحصول على النتائج التالية:

$$\text{Equation: DLNINFL} = C(1)*\text{DLNINFL}(-1) + C(2)*\text{DDTAUXCHG}(-1) + C(3)$$

$$\text{Equation: DDTAUXCHG} = C(4)*\text{DLNINFL}(-1) + C(5)*\text{DDTAUXCHG}(-1) + C(6)$$

حيث تظهر قيم t لكل معلمة في النموذج المقدر أنها أصغر من t الجدولية عند مستوى معنوية 5%، باستثناء معلمة المتغير ((INFL(-1)) فان إحصائية t المحسوبة اقل من الجدولية ، ليتسنى القول أن كل المعلمات غير معنوية إحصائياً باستثناء معلمة ((INFL(-1))، وبذلك فان القيم المؤخرة لمتغير التضخم هو متغير مفسر يساهم في إبراز تغيرات قيم التضخم الحالية .

جدول (2-15) : اختبار الفرضيات للمعادلتين.

المعادلة	فرضية العدم	R ²	القيمة الاحتمالية
المعادلة الأولى	c(1)=c(2)=c(3)=0	0.9060	0.029535
المعادلة الثانية	c(4)=c(5)=c(6)=0	0.1124	0.4423

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 08

من خلال الجدول رقم (2-15) يلاحظ ان القيمة الاحتمالية فيما يخص المعادلة الأولى اقل من 5% وبالتالي تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أما فيما يتعلق بالمعادلة الثانية القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05 وبالتالي قبول فرضية العدم. من خلال نتائج هذا الاختبار يستنتج ان المعادلة الأولى التي يعتبر كل من سعر الصرف ومتغير التضخم للفترة السابقة متغيرات تساهم في إبراز تغيرات التضخم للقيم الحالية تشكل نموذج مقبول احصائياً بما يعاد 90.60% يمكن الاعتماد عليه في تفسير واقع التضخم في الجزائر للفترة الممتدة بين 1990-2016

الفرع الرابع: التنبؤ

من النموذج الاخير يمكن التنبؤ قيمة التضخم في الجزائر لسنة 2017 كما يلي:

لدينا

$$\text{DLNINFL} = -0.425520404338*\text{DLNINFL}(-1) + 0.00095376889936*\text{DDTAUXCHG}(-1) - 0.096996018301$$

ومن المعطيات السابقة نجد :

$$\text{DLNINFL}_{(t=2017)} = -0.425520404338*\text{DLNINFL}_{(t=2016)} + 0.00095376889936*\text{DDTAUXCHG}_{(t=2016)} - 0.096996018301$$

$$\text{DLNINFL}_{(t=2017)} = -0.23142804 = - B_0$$

$$\text{DLNINFL}_{(2017)} = \text{LNINF}_{(t=2017)} - \text{LNINF}_{(t=2016)} = - B_0$$

: ومنه

$$\text{LNINF}_t - \text{LNINF}_{t-1} = - B_0$$

: اي ان

$$- B_0 = (1/ \text{LN} e^{B_0}) = \text{LN} e^{-B_0}$$

: وبما ان

فإن :

$$\ln (INF_t / INF_{t-1}) = - B_0 * (\ln e/1) * \ln e^{-B_0}$$

$$\ln FL(t=2017) = \ln FL(t=2016) * (1 - B_0)$$

$$\ln FL(t=2017) = 6.397714109 * (1 - 0,290459545)$$

$$\ln FL(t=2017) = 6.397714109 * 0.709540455$$

$$\ln FL(t=2017) = 4.5394369799$$

أي ان معدل التضخم لسنة 2017 يقارب 4.5% وفق النموذج.

المطلب الثالث : تقييم وتفسير النماذج

الفرع الاول : التقييم الاحصائي للنتائج

اولا - النموذج في الاجل القصير: مما سبق يلاحظ من العلاقة في الاجل القصيرة ان هناك علاقة عكسية حيث ان كل وحدة من (TAUXCHG) تؤثر على INFL بـ 0.029 في صيغته اللوغارتمية، وعند تحليل العلاقة نجد ان هناك مرونة في اتجاه سلبي لسعر صرف الدينار بالنسبة لمعدلات التضخم في الجزائر.

ثانيا - النموذج في الاجل الطويل: اما في المدى الطويل يظهر ان :

- يوجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين سعر الصرف ومعدلات التضخم فسعر صرف الدينار يؤثر في معدلات التضخم في الجزائر والعكس غير صحيح؛

- القيم المؤخرة لمتغير التضخم هو متغير مفسر يساهم في ابراز تغيرات قيم التضخم الحالية حيث يتأثر معدل التضخم لسنة الحالية سلبا بمعدل التضخم للسنة التي قبلها بـ 0.4255 ؛

- هناك تأثير ايجابي ضعيف جدا لمعدل التضخم للسنة الحالية يولد من سعر الصرف للسنة التي تسبق السنة ماضية بـ 0.0009537 .

الفرع الثاني : التفسير الاقتصادي للنتائج

اولا- تفسير النموذج قصير المدى:

* تظهر العلاقة بين سعر الصرف والتضخم علاقة عكسية، فبالرغم من الاستقرار النقدي بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية وزيادة حصيلة الجزائر من النقد الأجنبي الامر الذي ادى زيادة الاحتياطي الاجنبي لدى بنك الجزائر ومنه التسديد المسبق للديون الخارجية إلا أنه لوحظ ارتفاع في أسعار الصرف .

فتخفيض قيمة الدينار الجزائري عن طريق السياسة النقدية المتشددة ادى إلى تعزيز ارتفاع نسبي لسعر الصرف الإسمي مما ساعد بدوره على تثبيت التوقعات بانخفاض التضخم، وتعود فعالية التخفيض في تسيير الطلب على دور سعر الصرف ومكانته في هيكل الأسعار الداخلية (القيمة الداخلية للعملة) فهو يقوم بدور سعر الموجه لاسيما في إقتصاد تكون بنيته تابعة للخارج وتصحيحها ينجر عنها حتما تصحيح غالبية الأسعار. كما أن تراكم الإحتياطي قد سمح لبنك الجزائر بتحسين عرض العملات الصعبة (القيمة الخارجية للعملة) ووضع الحد لانحراف سعر الصرف الدينار بالنسبة للدولار الى ان بدأ المعدل السنوي لسعر الصرف يستقر تدريجيا .

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

وعليه يمكن القول انه بتقييد السياسة النقدية وتقوية الوضعية الخارجية نسبيا، فإن الجزائر توصلت إلى إرتفاع نسبي لسعر الصرف الرسمي الذي ساهم في تخفيض التضخم، وهذا بفعل تأسيس ميكانيزم صرف أكثر مرونة على شكل حصص توصية للثبوت، معد من طرف بنك الجزائر، حيث أن سعر الصرف أصبح يحدد يوميا بفعل العروض المقدمة من طرف البنوك التجارية في بداية كل حصة، كما ساهم إنشاء سوق للصرف مابين البنوك بموجبه تقوم البنوك التجارية والمؤسسات المالية بالسماح بقبض العملة الصعبة، كما ساهمت عملية توسيع السماح بفتح الحسابات الجارية بالعملة الصعبة في نمو هذه السوق وقد سمحت الإجراءات المختلفة بتوفير إمكانية الصرف للأشخاص الطبيعيين، وهذا ما تم بالفعل حيث رخص للبنوك التجارية القيام بالصرف لصالح النفقات المتعلقة بالصحة، والتعليم ولبعض الأنشطة الأخرى في الخارج، وهذا لحد سقف معين، ثم رفع القيود بالنسبة كمنح النفقات السياحية. ففي الواقع حتى وإن كان صرف العملة وصل إلى مستوى متدهور فإنه لا يزال بعيدا عن سعر السوق السوداء.

* أما تأثير معدلات التضخم على سعر صرف الدينار في الاجل القصير فهو تأثير غير مباشر فعلى اعتبار التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية، حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي ترتفع

أسعارها محليا، كما يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقلل من مقدرتها في المنافسة الخارجية وفي نفس الوقت فإن الطلب على السلع المستوردة يتزايد، مما يؤثر سلبا على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات وبالتالي على استقرار أسعار الصرف.

ثانيا- تفسير النموذج طويل المدى:

* ان التضخم في الجزائر ليس مسببا في ارتفاع اسعار صرف الدينار كون :

1- في الجزائر يعتبر تخفيض قيمة العملة إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك بتخفيض ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبية أي رفع سعر الصرف الأجنبي، ويفرق بين مفهوم قيمة العملة (Dévaluation) وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، وليس انخفاض قيمة العملة (Dépréciation)، والتي هي حالة تلقائية نتيجة ظروف اقتصادية كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة لسوق الصرف الأجنبي ويتعلق التخفيض بالعملات في سوق الصرف الأجنبي فقط في حين يمتد الانخفاض إلى السوقين سوق الصرف وسوق الداخلي للسلع والخدمات؛

2- أنظمت تسعير الدينار في الجزائر والتي مرت بعدة مراحل فبعد أن كان مربوطا بالفرنك الفرنسي ليصبح تحديد قيمته بعد سنة 1974 على أساس سلة مكونة من أربعة عشرة عملة ثم تم إتباع التعويم المدار سنة 1996 بهدف تقريب الدينار من قيمته الحقيقية وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، حيث لم يحقق تخفيض قيمة الدينار النتائج المرجوة منه وهي التخفيض من الواردات بل أدى إلى إرتفاع تكلفتها ما أثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة تكاليف الإستثمار والذي قابله نمو متسارع في العرض النقدي نتيجة المخططات التنموية ما ولد ضغوط تضخمية ووصول معدلات التضخم إلى أقصى مستوياته 29.79% سنة 1995، لكن بعد الإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وضبط الأسعار والكتلة النقدية في الإقتصاد إنخفض معدل التضخم ليصل إلى أدنى مستوياته 0.33% سنة 2000، ليبقى بعد ذلك يتذبذب بين 2% و 6% حتى سنة 2016 وهي معدلات مقبولة نوعا ما ؛

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

3- ان في الاصل اي انخفاض لمعدلات التضخم تؤدي الى زيادة الصادرات على اعتبار ان الاسعار الداخلية اقل من مثيلاتها في الخارج فحينها تعتبر اسعار المنتجات المحلية اكثر تنافسية مقارنة مع مثيلاتها في الخارج مما يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية للبلد اي ارتفاع قيمة تلك العملة مما يحدث انخفاض في سعر صرفها ، لكن في الجزائر وبسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فإن الزيادة التي تحدث في جانب الطلب على المنتجات المحلية لن تنجح في إحداث زيادة مناظرة في جانب عرض هذه المنتجات نظرا لمحدودية الطاقة الإنتاجية، الأمر الذي جعل الجزائر تعتمد على الاستيراد من الخارج، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان غياب جهاز انتاجي قادر على تصدير منتجات باسعار تنافسية ادى الى عدم زيادة نسبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات والتي لم تتعدى 3% (عدم ارتفاع الطلب الخارجي على المنتجات المحلية) والتي تعكس بدورها الى عدم زيادة الطلب على العملة المحلية؛

4- يرتبط التضخم في العادة ارتباطا وثيقا بأسعار الفائدة التي يمكن أن تؤثر على سعر الصرف بطريقة غير مباشرة ، حيث تحاول البلدان تحقيق التوازن بين أسعار الفائدة والتضخم، ولكن العلاقة المتبادلة بين الاثنين معقدة وصعبة الادارة في كثير من الأحيان. فإنخفاض أسعار الفائدة يحفز الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي، وغالباً يكون لها تأثيرات إيجابية على قيمة العملة وعليه فإنه إذا زاد الإنفاق الاستهلاكي إلى الحد الذي يتجاوز فيه الطلب العرض، قد يترتب على ذلك التضخم، ولكن أسعار الفائدة المنخفضة لا تجذب عادة الاستثمار الأجنبي. وتميل أسعار الفائدة المرتفعة إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي الذي من المرجح أن يزيد الطلب على عملة البلد.

* ويمكن إرجاع الإنخفاض الملحوظ لمعدلات التضخم في الجزائر إلى التحكم في الأسعار الداخلية، وكذا لاستقرار سعر الصرف بعد الانهيار الذي عرفه في بداية التسعينات، وهو أكبر عامل ساهم في تراجع معدل التضخم إلى ما أصبح عليها في سنة 1997، وهذا التراجع من مجموع السلع والخدمات الموجهة لاستهلاك قطاع العائلات من سنة 2000 ، أسعار الإستهلاك عرفت تراجعا حيث بلغ معدل التضخم 2.6% سنة 1999 و0.34% سنة 2000 ، وهو يمثل أدنى تضخم حققته الجزائر، وهو في الحقيقة الأمر راجع إلى الصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الإقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة، وساعد ذلك في استقرار والتحكم في التكاليف.

* معامل التضخم للفترة السابقة ((INFL(-1)) يأخذ الإشارة السالبة وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين التضخم للفترة السابقة والتضخم للفترة الحالية ، بسبب اولا عامل الاستراد الذي اثر على هيكل الميزان التجاري للدولة ، وثانيا الانفاق الحكومي الكبير على مشاريع السكن ، واخيرا وليس اخرا احتكار التجارة في بعض المواد واسعة الاستهلاك، كما ان هذا المعامل يبرز مدى تحكم الدولة في جهاز الاثمان عبر الدعم المتواصل لاسعار السلع الاستهلاكية الواردة من الخارج فأى ارتفاع في اسعار تلك السلع في السوق العالمي تتحمل خزينة الدولة ذلك الفارق وليس المستهلك النهائي، هذا من جهة ومن جهة اخرى يلاحظ استقرار نسبي لاسعار المنتجات المحلية خاصة الفلاحية منها والتي تخضع لقانون العرض والطلب الداخلي عليها وغالبا ما يكون العرض أكبر من الطلب بسبب غياب الصناعة الغذائية والتي تضمن تخزين تلك المنتجات وعليه فأى ارتفاع قد يحدث لأسعار هذه المنتجات يكون لفترة قصيرة استثنائية مقارنة بطول السنة.

* ان معامل سعر الصرف TAUXCGH يأخذ الإشارة الموجبة ذات تأثير ضعيف جدا، فزيادة سعر الصرف للسنة التي تسبق السنة ماضية بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة التضخم في الفترة الحالية بمعدل قدره 0.00095% والذي يؤول الى الصفر، فهو تأثير ضعيف جدا مقارنة بالتأثير العكسي الذي يحدثه التضخم للفترة السابقة على الفترة الحالية وبالتالي فإن انخفاض قيمة العملة (ارتفاع معدل صرف الدينار) يؤدي الى زيادة فاتورة السلع المستوردة، وبالتالي إرتفاع المستوى العام للأسعار بشكل ضعيف،

الفصل الثاني : دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر

حيث يظهر رغم إرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية وزيادة حصيلة الجزائر من النقد الأجنبي فترة الدراسة لم ترتفع قيمة العملة (إنخفاض معدل الصرف) ، ويرجع ذلك لسياسة النقدية التي تهدف الى كبح الواردات من الخارج وحماية إحتياجات الصرف من النفاذ في ظل عدم تنوع الإقتصاد الجزائري، حيث تعرف السلطة النقدية في البلاد أن حدوث أزمة عالمية أخرى سوف يؤدي الى تراجع أسعار البترول وبالتالي إنخفاض عائدات البلاد من النقد الأجنبي، وهذا ماحدث فعلا في السنوات الأخيرة، مآدى الى تراجع إحتياجات الصرف حيث وصلت في سنة 2014 الى 178.94 مليار دولار لتتخفف في السنة الموالية الى 144.13 مليار دولار وبلغت في سنة 2016 ماقيمته 114.14 مليار دولار ليبدأ دخول الجزائر في أزمة مالية، وهذا ما يظهر في إرتفاع معدلات التضخم بعض الشيء حيث وصلت الى 6.4 % سنة 2016 .

وفي الاخير تجدر الاشارة الى الاخذ بعين الاعتبار بان هذه التفسيرات الاقتصادية تعبر جزئيا للعلاقة بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر لوجود عامل هام وهو تدخل الدولة في الاقتصاد، فهو له علاقة أكبر من عاملي العرض والطلب .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق الى الدراسة القياسية للعلاقة بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر اعتمادا على معطيات الفترة (1990-2016) في المدى القصير باستخدام نموذج الخطي ، و في المدى الطويل باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR لاختبار التكامل المتزامن المقيد بالاستعانة ببرنامج EViews التي تم من خلالها الوصول الى نتائج احصائية مفسرة للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم.

حيث تم تحديد المتغيرات وجمع مختلف المعلومات والبيانات حولها وبناء نماذج والقيام بتصحيحها في حالة وجود مشاكل قياسية ، وانتقاء افضل نموذج يتوافق مع الفرضيات الموضوعية بإجراء مختلف الاختبارات، وبعد عرض مختلف النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة يأتي الدور على تحليل ومناقشة تلك النتائج التي تخللتها تفسيرات احصائية واقتصادية.

واخيرا بعد تطبيق التحليل القياسي تم التوصل الى النموذج المقبول احصائيا ، حيث يمكن القول بان هناك علاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم وهذه العلاقة هي علاقة عكسية في المدى القصير حيث تظهر معلمة سعر الصرف الفعلي الإسمي معنوية عند 5% لكن بإشارة سالبة بنسبة 2.9% في صيغته اللوغارتمية بسبب استقرار الأسعار على المدى القصير.

وباستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR لإختبار علاقة التكامل المتزامن في المدى الطويل تم قياس أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم وتحديد طبيعة ومدى العلاقة بين هذه المتغيرات حيث تم التوصل الى أن هناك علاقة ذات في أثر ضعيف لكل من سعر الصرف الفعلي الإسمي على التضخم، فإرتفاع سعر الصرف الفعلي الإسمي بنسبة 1% يؤدي الى نمو معدل نمو التضخم بنسبة 0.00095%، في حين هناك تأثير سلبي قوي لمعدلات التضخم للفترة السابقة على الفترة الحالية بنسبة 42.55%.

وفي الاخير تم استنتاج :

-وجود علاقة بين التضخم وسعر الصرف ، بمعنى أن زيادة سعر صرف الدينار ستؤدي إلى انخفاض التضخم في الجزائر في الاجل القصير .

-إن التضخم في الجزائر يستجيب وبشكل كبير لمعدلات التضخم لسنوات سابقة وبشكل ضعيف لتغير في سعر صرف الدينار في الاجل الطويل كما ان التضخم لا يؤثر بشكل مباشر على سعر صرف الدينار .

-إن هذه التفسيرات الاقتصادية تعبر جزئيا عن العلاقة بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر لوجود عامل هام وهو تدخل الدولة في الاقتصاد، فهو له علاقة أكبر من عاملي العرض والطلب .

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يمكن القول ان معظم الظواهر الاقتصادية تنشأ نتيجة عدة عوامل لها تأثير متبادل فيما بينها، وقد تكون متداخلة، ومن بين هذه الظواهر نجد التضخم حيث يعتبر من بين المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ومن بينها الجزائر ، لما لها من أثر سلبي على تقدم الدول وتطورها. كما يعد بالمقابل سعر الصرف الركيزة الاساسية في الحفاظ على الاستقرار النقدي كونه همزة وصل تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، و أحد العوامل التي لها تأثير على الارتفاع في المستوى العام للاسعار.

وهدف هذه الدراسة الى اختبار وجود علاقة من عدمها بين كل من سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1990-2016، ولتحقيق هذا الهدف تم معالجة الموضوع من خلال الفصلين وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وادوات القياس الاقتصادي ، وقد تم صياغة جملة من الفرضيات كإجابات اولية عنها وبعد الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

*نتائج اختبار الفرضيات

-**الفرضية الاولى:** نصت الفرضية الاولى على انه " يوجد تأثير عكسي ضعيف في المدى القصير بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر " وبعد الدراسة تم قبول هذه الفرضية: حيث ان العلاقة في المدى القصير بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر علاقة عكسية، فتخفيض قيمة الدينار الجزائري (الرفع من سعر صرف الدينار) عن طريق السياسة المالية المتشددة ادى إلى تعزيز انخفاض سعر الصرف الإسمي مما ساعد بدوره على تثبيت التوقعات بانخفاض التضخم بنسبة 0.29% . ويتطابق هذا على مانصت عليه نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكارد على ان قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية، و من ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملة المعنيتين حسب ذات النظرية والتي قام بتطويرها غوستاف كاسل ، ووفقا لأرائه فإن سعر صرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل، وتعمل على الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله؛

-**الفرضية الثانية:** نصت الفرضية الثانية على "عدم بقاء نفس التأثير في المدى الطويل بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر " وبعد الدراسة تم قبول هذه الفرضية:

يمكن إرجاع الإنخفاض الملحوظ في معدلات التضخم إلى التحكم في الأسعار الداخلية، وكذا الانخفاض النسبي لسعر الصرف بعد الانهيار الذي عرفه في بداية التسعينات، ويرجع الأمر إلى الصرامة في تسيير الكتلة النقدية ، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة، وساعد ذلك في استقرار والتحكم في التكاليف وعليه يؤثر سعر الصرف للسنة قبل السابقة تأثير إيجابي طفيف جدا على التضخم للفترة الحالية بمعدل قدره 0.00095%

ويتطابق هذا ما على مانصت عليه فكرة هاربر حول تخفيض قيمة العملة أي رفع سعر الصرف والذي يؤدي بدوره إلى رفع الأسعار نتيجة رفع السلع المستوردة بالعملة المحلية، إلا أن قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير غير معروفة، وذلك لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد لآخر، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة ،

-الفرضية الثالثة: نصت الفرضية الثالثة على ان " هناك تأثير متبادل بين التقلبات في أسعار صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر بعد 1990" وبعد الدراسة تم رفض هذه الفرضية :

حيث ان اثر سعر صرف الدينار على معدل التضخم في الجزائر اثر عكسي تم ايضاحه سابقا، اما بخصوص وجود العلاقة العكسية فان التضخم في الجزائر ليس مسببا في ارتفاع اسعار صرف الدينار اي تدهور قيمة الدينار مرتبطة بأنظمت تسعير الدينار في والتي مرت بعدة مراحل آخرها منذ سنة 1996 اين بدأ العمل بالتعويم المدار، وعليه يوجد اثر غير واضح ناتج عن تأثير معدلات التضخم على سعر صرف الدينار في الجزائر، فرغم انخفاض معدلات التضخم لازال هناك غياب لجهاز انتاجي وطني قادر على تصدير منتجات باسعار تنافسية مما ادى الى عدم زيادة نسبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات والتي لم تتعدى 3% (عدم ارتفاع الطلب الخارجي على المنتجات المحلية) والتي تعكس بدورها عدم زيادة الطلب على العملة المحلية؛ وفي الاخير تجدر الاشارة الى الاخذ بعين الاعتبار بان هذه التفسيرات الاقتصادية تعبر جزئيا للعلاقة بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر لوجود عامل هام وهو تدخل الدولة في الاقتصاد ، فهو له علاقة اكبر من عاملي العرض والطلب .

*نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية توصلت الى بعض النتائج ونذكر منها :

- يؤثر نظام سعر الصرف المنتهج لاي دولة في تحديد مدى تأثير سعر الصرف على معدلات التضخم بما؛
- يرتبط التضخم ارتباطا وثيقا بأسعار الفائدة التي يمكن أن تؤثر على سعر الصرف؛
- ان العديد من العوامل الأخرى إلى جانب التضخم يمكن أن تؤثر على سعر صرف العملة مثل معدل النمو الاقتصادي للبلد، والميزان التجاري (الذي يعكس مستوى الطلب على سلع البلد وخدماته)، وأسعار الفائدة ومستوى الدين في البلد؛
- يؤدي التضخم الى تناقص القيمة الشرائية للنقود حيث ان الدول التي لديها معدلات تضخم منخفضة بشكل مستمر تقدم قيمة متزايدة لعملتها حيث ان قوتها الشرائية تزداد مقارنة بالعملات الاخرى؛
- وجود علاقة عكسية بين التضخم وسعر صرف الدينار في الجزائر في الاجل القصير ، بمعنى أن زيادة سعر صرف الدينار ستؤدي إلى انخفاض التضخم في الجزائر حيث ان كل وحدة من (TAUXCHG) تؤثر على INFL بـ 0.029 في صيغته اللوغاريتمية،

-إن التضخم الحالي في الجزائر يستجيب وبشكل كبير لمعدلات التضخم لسنوات سابقة وبشكل ضعيف لتغير في سعر صرف الدينار في الاجل الطويل كما ان معدلات هذا التضخم لا تؤثر بشكل مباشر على سعر صرف الدينار فمن خلال النموذج المطبق في فترة الدراسة (1990-2016) نجد ان معامل التضخم للفترة السابقة ((INFL(-1)) يأخذ الإشارة السالبة وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين التضخم للفترة السابقة و التضخم للفترة الحالية، كما يؤثر سعر الصرف تأثير ايجابي طفيف جدا

على التضخم للفترة الحالية فزيادة سعر الصرف بمعدل 1.1% يؤدي إلى زيادة التضخم بمعدل قدره 0.00095 %، وعليه تعتبر كل من متغيرة سعر الصرف و متغيرة التضخم للفترة السابقة متغيرات تساهم في ابراز تغيرات التضخم في الفترة الحالية بالجزائر للفترة الممتدة بين 1990-2016 وهذا مايدعمه قيمة معامل التحديد الذي قدر ب: 0.906 اي 90.6 % والنسبة المتبقية تدل على ان هناك عوامل اخرى تؤثر في التضخم ؛

- إن هذه التفسيرات الاقتصادية تعبر جزئيا عن العلاقة بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر لوجود عامل هام وهو تدخل الدولة في الاقتصاد، فهو له علاقة أكبر من عاملي العرض والطلب .

*إقتراحات الدراسة:

بناءا على النتائج المتوصل اليها يمكن الخروج بمجموعة من الاقتراحات التالية:

- 1- حتى يلعب سعر الصرف دوره كقناة لضبط الضغوط التضخمية في يقترح يلي:
 - يجب أن يحظى سعر الصرف بالمرونة اللازمة حتى يمكن من خلاله ضبط الضغوط التضخمية؛
 - لا بد من التحكم في كل العوامل المسببة للتضخم كالعوامل النقدية والهيكلية (السوق الموازية)؛
 - لا بد من وجود تكامل وتنسيق ما بين سياسة سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الأخرى؛
 - تطبيق سياسة تماشي والظروف الاقتصادية للبلد؛
 - التوقف عن أي إصدار للنقود بدون مقابل.
- 2- من اجل التقليل من حدة معدلات التضخم في الجزائر يتقدم بالاقتراحات التالية :
 - تقليص فاتورة الاستراد لمعالجة التضخم المتسرب من الاسواق الخارجية حيث يجب ان يتجاوز المقياس الكمي المقياس المحاسبي عبر الاخذ بعين الاعتبار تقلبات الصرف بين الدولار الامريكي واليورو والين ؛
 - التحكم في الانفاق الحكومي من خلال محاسبة أكثر شفافية عند تنفيذ المخططات لتحقيق توازن بين عرض النقود والطلب على الاستثمار الحقيقي؛
 - ادارة متطورة للاسواق وخاصة اسواق الجملة ووضع سياسة أكثر فعالية لمحاربة الاحتكار في مجال السلع ذات الاستهلاك الواسع.
- 3 -زيادة الاهتمام بالتنمية المحلية لتقليص حجم السلع المستوردة والتي تعمل على خروج العملة الصعبة؛
- 4-تنويع الصادرات خارج المحرققات من اجل اعطاء بدائل أكثر للدولة للتحكم في الميزان التجاري.

*آفاق الدراسة:

- بعد التطرق لموضوع دراستي سأحاول وضع بعض المواضيع التي لم يتم التطرق لعلها تكون محل بحث مستقبلي:
- دور التنمية المحلية في التحكم في اسعار الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر؛
 - دراسة الفوارق بين سعر الصرف الاسمي والموازي على معدلات التضخم في الجزائر؛
 - دراسة العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في دول المغرب العربي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

* الكتب

- 1-الحجار بسام،الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار منهل اللبناني، بيروت ، الطبعة الاولى،2006.
- 2-الحسني عرفان تقي،التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، 1999.
- 3-الصوص نداء محمد،الاقتصاد الكلي، دار إنجادين للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الاولى،2007.
- 4-العصار رشاد،عليان شريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، الاردن، 2000.
- 5-الغالي عبد الحسين جليل عبد الحسن ، سعر الصرف وادارته، دار صفاء، عمان، 2011.
- 6-الوادي محمود حسن ، كاضم جاسم العيساوي،الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الاولى، 2007.
- 7-تومي صالح، مدخل الى نظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء2، الجزائر، 1999.
- 8-حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة نخضة القاهرة، 1987.
- 9-خلف فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، عمان، الاردن، الطبعة الاولى،2006.
- 10-شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي ، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، الجزائر، 2011
- 11-عريقات حربي محمد موسى،مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الاولى، 2006.
- 12-عطوان مروان ، أسعار صرف العملات "أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية"، دار الهدى، الجزائر، 2000.
- 13-عطية عبد القادر.رمضان أحمد مقلد،النظرية الاقتصادية الكلية-قسم الاقتصاد كلية تجارة الاسكندرية، 2004-2005.
- 14-عناية غازي حسين، التضخم المالي،مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ،2000.
- 15-قانة الطاهر ، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية الجزائر، 2009.
- 16-قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 17-ناشد سوزي عدلي،مقمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،الطبعة الاولى،2006.
- 18-نعمة الله احمد رمضان،إيمان عطية ناصف،محمد السيد عابده،النظرية الاقتصادية الكلية،الدار الجامعية،الاسكندرية،2003.
- 19-يونس محمد ،، اقتصاديات الدولة، دار الجامعية، الاسكندرية،2007.

* البحوث العلمية

- 20-العاببي منيرة،دراسة قياسية لبعض محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1980-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، تخصص: اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016/2015.
- 21-أويابة صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر (1990/2009)، رسالة ماجستير في تخصص: التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.
- 22-بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف في الجزائر-نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2005-2006

- 23- بوزيان راضية، أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودورها في مكافحة التضخم في ظل التحولات المالية الدولية دراسة حالة البلدان الناشئة(الشيلى والمكسيك)،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع :نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2002-2001
- 24- بوعون وفاء، تخفيضات العملة الوطنية بين إشكالية توازن ميزان المدفوعات ومعوقات العودة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص :علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية، 2016/2015 .
- 25- حيدوسي عبير ،دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الشعبة :علوم تجارية، تخصص: التقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015 - 2016
- 26- عزى خليفة ، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبوت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في تخصص علوم اقتصادية فرع : مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة 2012-2011.
- 27- مكاحلية رائد، المهري بن عرفة، اثر تقلبات اسعار الصرف على التضخم ، دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2016، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر اكاديمي دفعة 2017 شعبة العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2017
- 28- نصير أحمد، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع :الاقتصاد الكمي جامعة الجزائر(2013/2014)،
- 29- هتهات سعيد ،دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2006،

* المجالات

- 30- العباس بلقاسم ، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية، المعهد العربي للتخطيط، 2003.
- 31- معهد الدراسات المصرفية ، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات، العدد 12 :، دولة الكويت، يوليو 2011 ،
- 32- معهد الدراسات المصرفية ، التضخم الاقتصادي، مجلة إضاءات، العدد3 :، دولة الكويت، أكتوبر2012
- 33- معمري ليلي، سعدون عائشة ،فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية -مخبر التنمية المستدامة- جامعة يحي فارس ، المدية،العدد 06/جوان 2016.
- 34- نوري عباس صباح ،أثرالتضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 (بحث تطبيقي)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17 :، أيار، 2008 .
- 35- هباش فارس ، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011) ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد . 14 جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

*المنتديات

- 36- منتدى الأعمال الفلسطيني، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، التضخم الاقتصادي حالات ومفاهيم، أبريل2011

قائمة المراجع باللغة الاجنبية

- 1- Amit kara and Edward Nelson, **The exchange rate and inflation in U.K**, Discussion paper, Bank of England, September 2002.
- 2- Bourbonnais Régis, **Econométrie** , Dunod , 5^{ème} édition, Paris, 2003.
- 3- Bourbonnais R et Terraza M, **Analyse des Séries Temporelles en économie** , PUF, Paris, 1999.
- 4- Lardic, S, et Mignon, M, **Econométrie des Série Temporelles macroéconomiques et financière** , Economica, Paris, 2002.
- 5- Longinus Rutasitara, **Exchange rate regimes and inflation in Tanzania**, Research Paper 138, African Economic Research Consortium, Nairobi, February 2004.
- 6- Philippe Avoyo, **Finance - Appliquée** , DUNOD, paris, 1993.
- 7- Sebastian Edward, **The relationship between exchange rates and inflation targeting revisited**, Discussion paper, National Bureau of Economic Research, Cambridge, April 2006 .

المواقع الالكترونية:

<http://databank.albankaldawli.org/data/home.aspx>

قائمة الملاحق

الملحق رقم(2-1): مقاييس التشتت والنزعة المركزية لسعر الصرف.

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Sample	Sheet	Stats	Spec
				TAUXCHG					
Mean				63.78155					
Median				72.64662					
Maximum				109.4431					
Minimum				8.957508					
Std. Dev.				24.13483					
Skewness				-0.709889					
Kurtosis				3.101354					
Jarque-Bera				2.279299					
Probability				0.319931					
Sum				1722.102					
Sum Sq. Dev.				15144.74					
Observations				27					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 09 .

الملحق رقم(2-2): مقاييس التشتت والنزعة المركزية لمعدلات تضخم.

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Sample	Sheet	Stats	Spec
				INFL					
Mean				9.349962					
Median				4.784977					
Maximum				31.66966					
Minimum				0.339163					
Std. Dev.				9.775883					
Skewness				1.269675					
Kurtosis				3.070914					
Jarque-Bera				7.259996					
Probability				0.026516					
Sum				252.4490					
Sum Sq. Dev.				2484.765					
Observations				27					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 09

الملحق رقم(2-3): نتائج تقدير النماذج المقترحة الممثلة للعلاقة بين التضخم وسعر الصرف.

Equation: UNTITLED Workfile: AMEL I:Untitled\

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Dependent Variable: LN_INFL									
Method: Least Squares									
Date: 03/14/18 Time: 16:37									
Sample: 1990 2016									
Included observations: 27									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
TAUXCHG	-0.029535	0.006632	-4.453671	0.0002					
C	3.610192	0.451193	8.001440	0.0000					
R-squared	0.442402	Mean dependent var	1.726406						
Adjusted R-squared	0.420098	S.D. dependent var	1.071697						
S.E. of regression	0.816111	Akaike info criterion	2.502655						
Sum squared resid	16.65094	Schwarz criterion	2.598643						
Log likelihood	-31.78584	Hannan-Quinn criter.	2.531197						
F-statistic	19.83518	Durbin-Watson stat	1.180515						
Prob(F-statistic)	0.000154								

Equation: UNTITLED Workfile: AMEL I:Untitled\

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Dependent Variable: INFL									
Method: Least Squares									
Date: 03/14/18 Time: 16:41									
Sample: 1990 2016									
Included observations: 27									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
LN_TAUXCHG	-12.32609	2.347811	-5.250036	0.0000					
C	59.13717	9.575080	6.176155	0.0000					
R-squared	0.524379	Mean dependent var	9.349962						
Adjusted R-squared	0.505354	S.D. dependent var	9.775883						
S.E. of regression	6.875481	Akaike info criterion	6.764987						
Sum squared resid	1181.806	Schwarz criterion	6.860975						
Log likelihood	-89.32733	Hannan-Quinn criter.	6.793530						
F-statistic	27.56288	Durbin-Watson stat	0.906037						
Prob(F-statistic)	0.000020								

Equation: UNTITLED Workfile: AMEL I:Untitled\

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Dependent Variable: INFL									
Method: Least Squares									
Date: 03/16/18 Time: 16:25									
Sample: 1990 2016									
Included observations: 27									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
TAUXCHG	-0.311913	0.051683	-6.035120	0.0000					
C	29.24425	3.516342	8.316668	0.0000					
R-squared	0.592984	Mean dependent var	9.349962						
Adjusted R-squared	0.576704	S.D. dependent var	9.775883						
S.E. of regression	6.360310	Akaike info criterion	6.609219						
Sum squared resid	1011.339	Schwarz criterion	6.705206						
Log likelihood	-87.22445	Hannan-Quinn criter.	6.637761						
F-statistic	36.42267	Durbin-Watson stat	0.888789						
Prob(F-statistic)	0.000003								

Equation: UNTITLED Workfile: AMEL I:Untitled\

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Dependent Variable: LN_INFL									
Method: Least Squares									
Date: 03/14/18 Time: 16:33									
Sample: 1990 2016									
Included observations: 27									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
LN_TAUXCHG	-1.212010	0.283768	-4.271135	0.0002					
C	6.621924	1.157290	5.721922	0.0000					
R-squared	0.421866	Mean dependent var	1.726406						
Adjusted R-squared	0.398741	S.D. dependent var	1.071697						
S.E. of regression	0.831004	Akaike info criterion	2.538822						
Sum squared resid	17.26418	Schwarz criterion	2.634810						
Log likelihood	-32.27410	Hannan-Quinn criter.	2.567364						
F-statistic	18.24259	Durbin-Watson stat	1.211468						
Prob(F-statistic)	0.000246								

Equation: EQ01 Workfile: AMEL I:Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: TAUXCHG
 Method: Least Squares
 Date: 03/16/18 Time: 15:59
 Sample: 1990 2016
 Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFL	-1.901121	0.315010	-6.035120	0.0000
C	81.55696	4.219838	19.32704	0.0000

R-squared	0.592984	Mean dependent var	63.78155
Adjusted R-squared	0.576704	S.D. dependent var	24.13483
S.E. of regression	15.70242	Akaike info criterion	8.416694
Sum squared resid	6164.150	Schwarz criterion	8.512682
Log likelihood	-111.6254	Hannan-Quinn criter.	8.445236
F-statistic	36.42267	Durbin-Watson stat	0.681317
Prob(F-statistic)	0.000003		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 08 Eviews .

الملحق رقم (2-4): نتائج اختبار Breusch Godfrey.

Equation: EQ003 Workfile: AMEL I:Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.237751	Prob. F(1,25)	0.2765
Obs*R-squared	1.273709	Prob. Chi-Square(1)	0.2591
Scaled explained SS	2.068582	Prob. Chi-Square(1)	0.1504

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID^2
 Method: Least Squares
 Date: 04/14/18 Time: 21:21
 Sample: 1990 2016
 Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.085423	0.673203	-0.126891	0.9000
TAUXCHG	0.011008	0.009895	1.112542	0.2765

R-squared	0.047174	Mean dependent var	0.616701
Adjusted R-squared	0.009061	S.D. dependent var	1.223236
S.E. of regression	1.217681	Akaike info criterion	3.302961
Sum squared resid	37.06868	Schwarz criterion	3.398949
Log likelihood	-42.58997	Hannan-Quinn criter.	3.331503
F-statistic	1.237751	Durbin-Watson stat	2.068923
Prob(F-statistic)	0.276489		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 09 Eviews

الملحق رقم (2-5): النموذج المصحح من مشكل الارتباط الذاتي.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.331343	0.924552	3.603198	0.0015
TAUXCHG	-0.024792	0.011738	-2.112192	0.0457
AR(1)	0.404255	0.168810	2.394733	0.0252
SIGMASQ	0.529095	0.132643	3.988851	0.0006

R-squared	0.521613	Mean dependent var	1.726406
Adjusted R-squared	0.459215	S.D. dependent var	1.071697
S.E. of regression	0.788106	Akaike info criterion	2.504194
Sum squared resid	14.28555	Schwarz criterion	2.696170
Log likelihood	-29.80662	Hannan-Quinn criter.	2.561278
F-statistic	8.359410	Durbin-Watson stat	2.028181
Prob(F-statistic)	0.000614		

Inverted AR Roots	.40
-------------------	-----

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 08 .

الملحق رقم (2-6): نتائج اختبار ARCH للنموذج المصحح.

F-statistic	0.400490	Prob. F(1,24)	0.5328
Obs*R-squared	0.426743	Prob. Chi-Square(1)	0.5136

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.480704	0.225523	2.131511	0.0435
RESID^2(-1)	0.127909	0.202119	0.632843	0.5328

R-squared	0.016413	Mean dependent var	0.546612
Adjusted R-squared	-0.024570	S.D. dependent var	1.007679
S.E. of regression	1.019983	Akaike info criterion	2.951253
Sum squared resid	24.96879	Schwarz criterion	3.048030
Log likelihood	-36.36629	Hannan-Quinn criter.	2.979122
F-statistic	0.400490	Durbin-Watson stat	2.000877
Prob(F-statistic)	0.532820		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 09 .

الملحق رقم (2-7): النموذج المصحح للمرة الثانية من مشكل عدم ثبات او تجانس التباين.

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Equation: EQ06 Workfile: AMEL I:Untitled\									
Dependent Variable: LN_INFL/TAUXCHG									
Method: ARMA Maximum Likelihood (BFGS)									
Date: 04/17/18 Time: 12:40									
Sample: 1990 2016									
Included observations: 27									
Convergence achieved after 7 iterations									
Coefficient covariance computed using outer product of gradients									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
C	-0.005865	0.010482	-0.559553	0.5812					
1/TAUXCHG	2.656578	0.130334	20.38277	0.0000					
AR(1)	0.799194	0.091817	8.704178	0.0000					
SIGMASQ	0.000141	3.93E-05	3.579501	0.0016					
R-squared	0.970900	Mean dependent var	0.049200						
Adjusted R-squared	0.967105	S.D. dependent var	0.070860						
S.E. of regression	0.012852	Akaike info criterion	-5.696978						
Sum squared resid	0.003799	Schwarz criterion	-5.505002						
Log likelihood	80.90920	Hannan-Quinn criter.	-5.639894						
F-statistic	255.7960	Durbin-Watson stat	2.224524						
Prob(F-statistic)	0.000000								

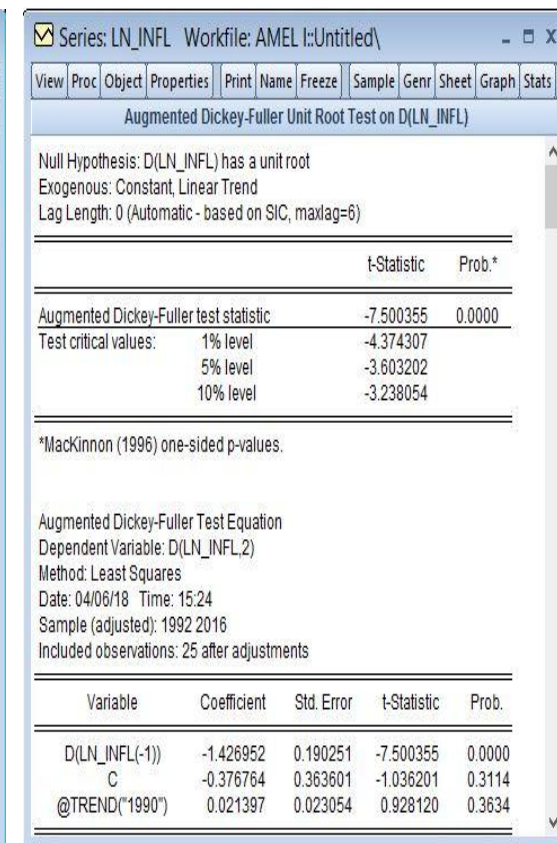
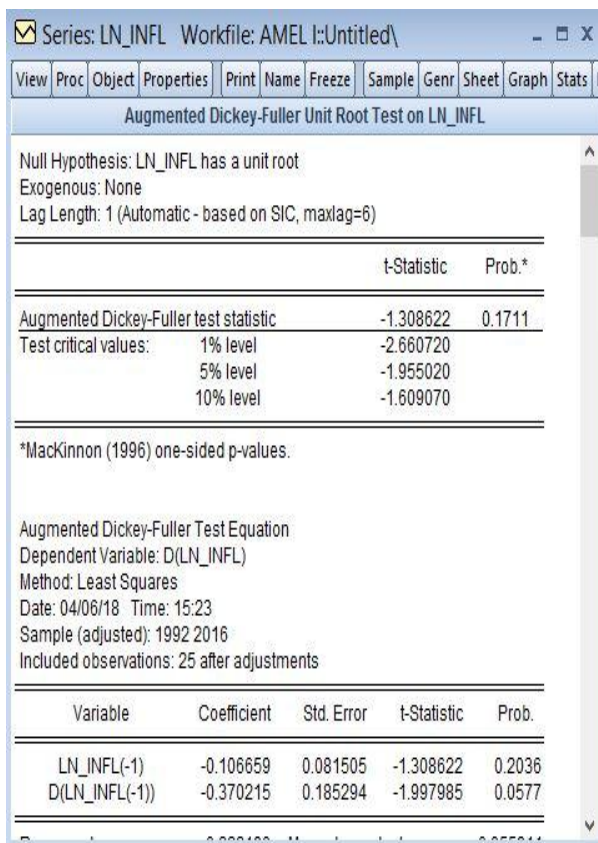
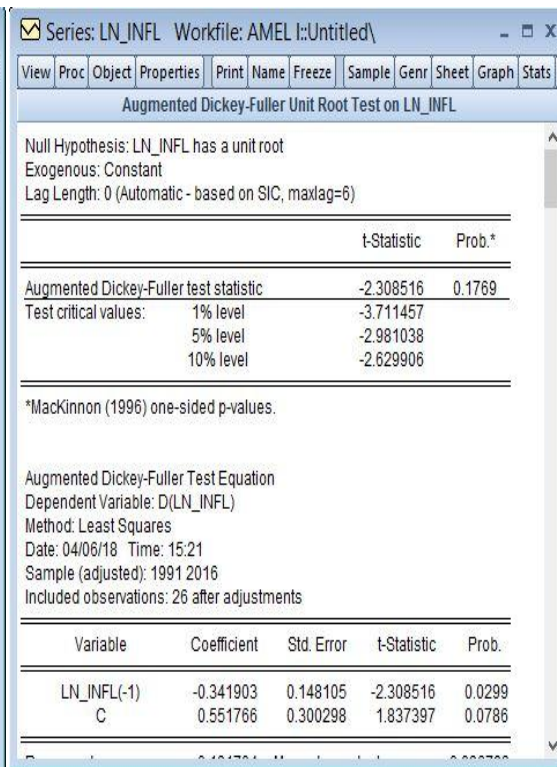
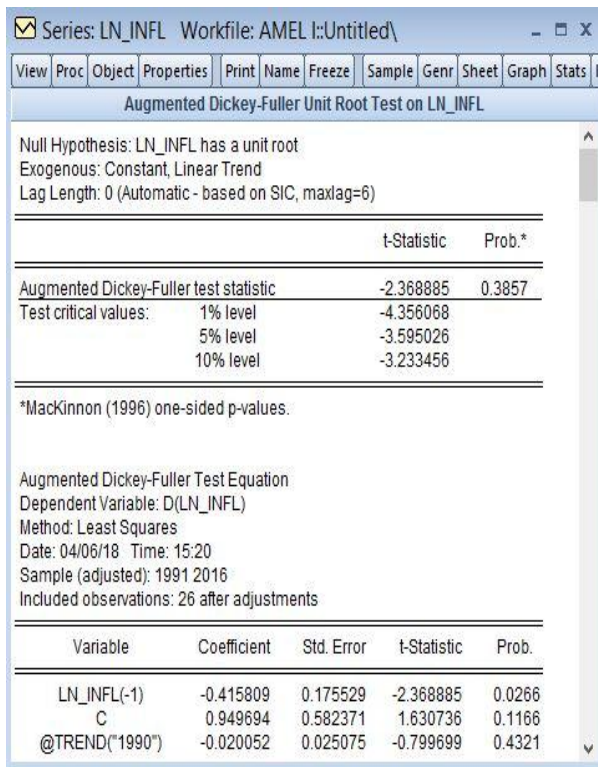
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 09 Eviews .

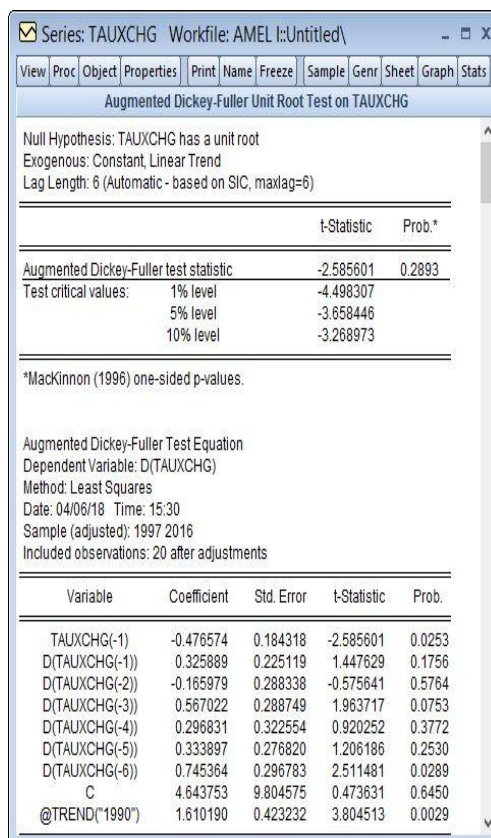
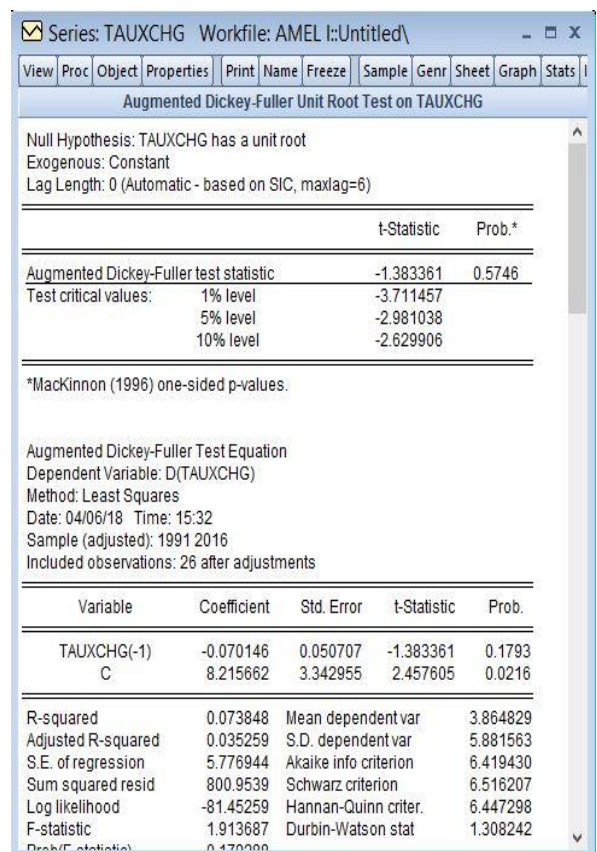
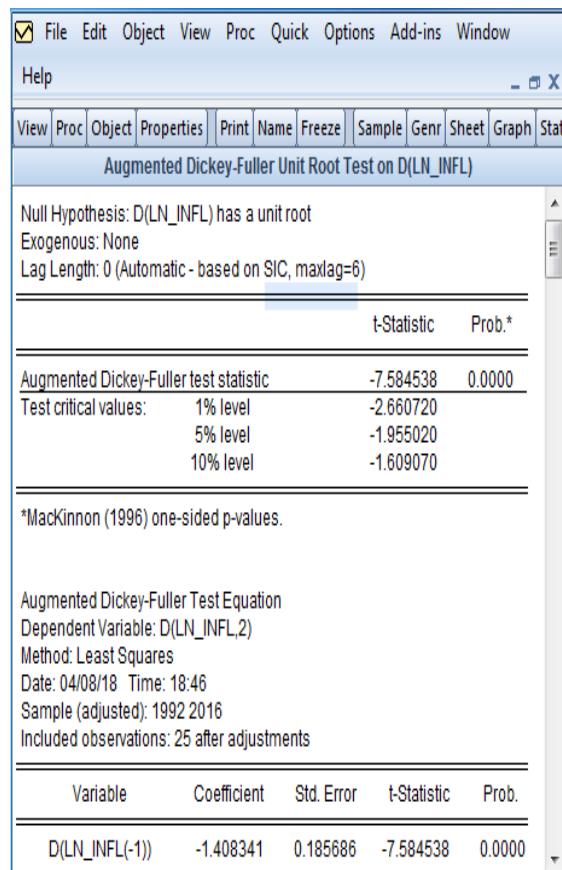
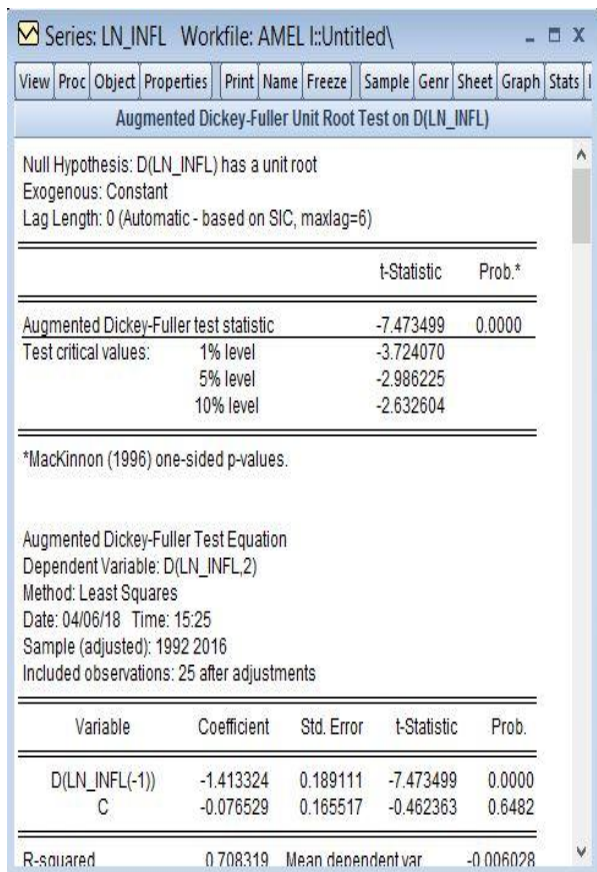
الملحق رقم (2-8): نتائج اختبار ARCH للنموذج المصحح للمرة الثانية.

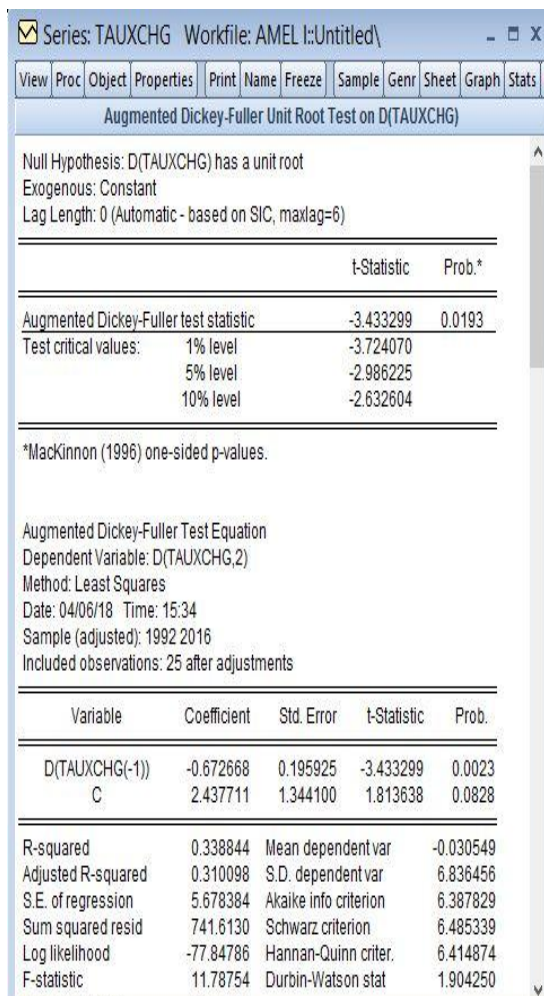
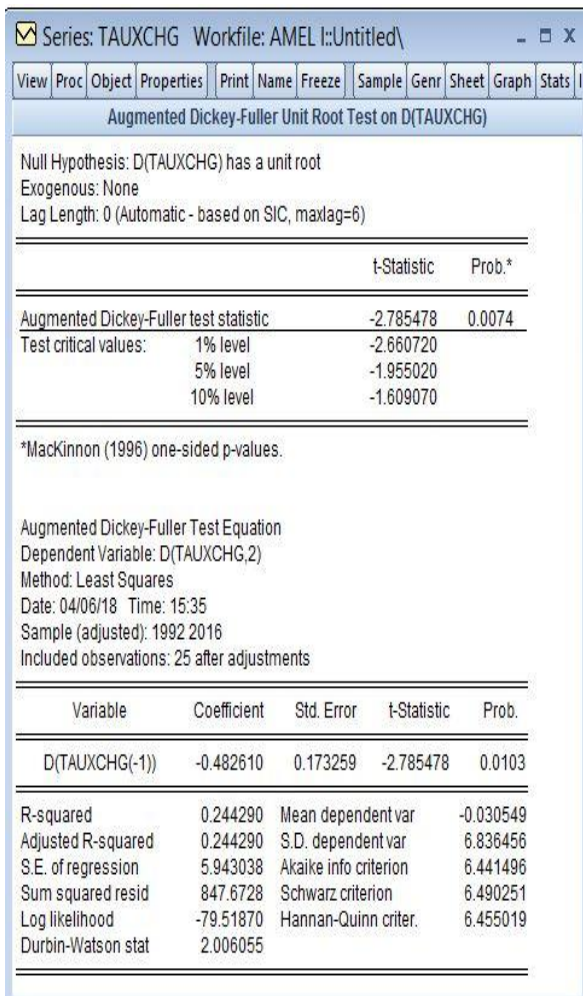
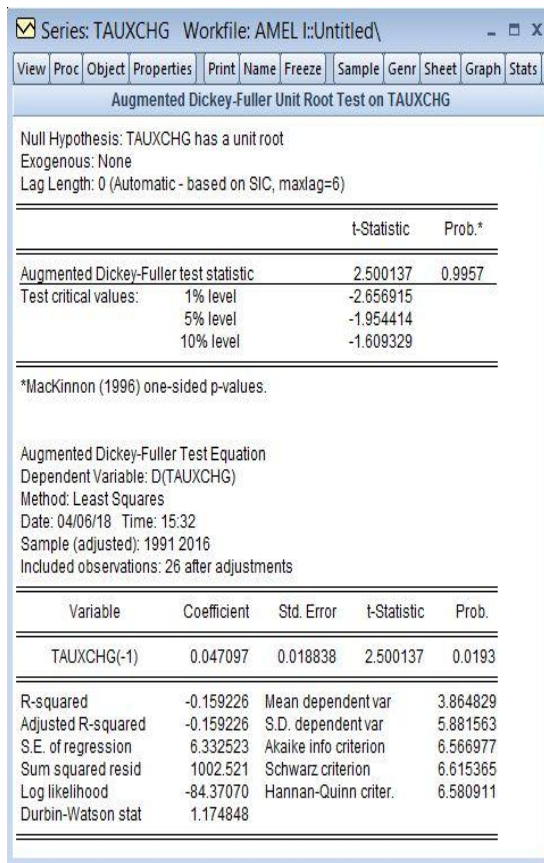
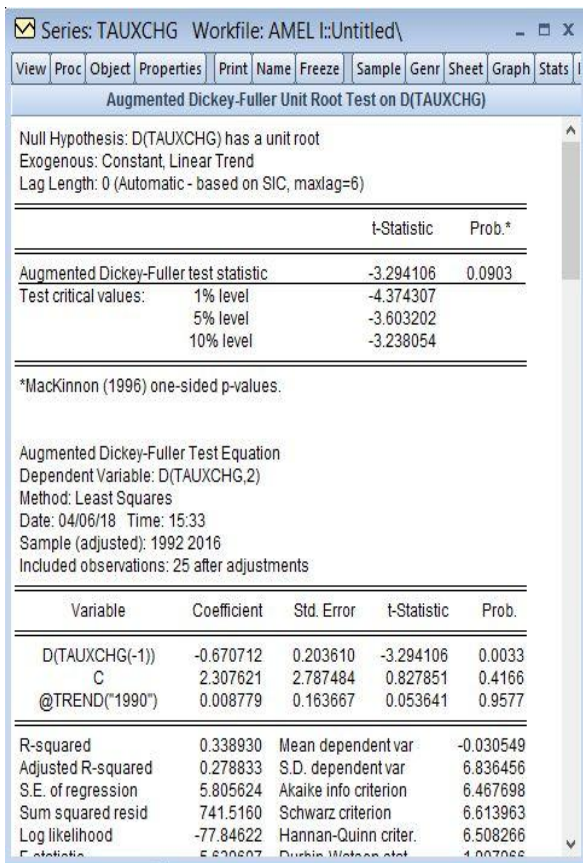
View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Resids
Equation: EQ06 Workfile: AMEL I:Untitled\									
Heteroskedasticity Test: ARCH									
F-statistic	4.949537	Prob. F(1,24)	0.0358						
Obs*R-squared	4.445251	Prob. Chi-Square(1)	0.0350						
Test Equation:									
Dependent Variable: RESID^2									
Method: Least Squares									
Date: 04/17/18 Time: 13:17									
Sample (adjusted): 1991 2016									
Included observations: 26 after adjustments									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.					
C	7.78E-05	4.60E-05	1.692069	0.1036					
RESID^2(-1)	0.416653	0.187280	2.224756	0.0358					
R-squared	0.170971	Mean dependent var	0.000139						
Adjusted R-squared	0.136428	S.D. dependent var	0.000203						
S.E. of regression	0.000189	Akaike info criterion	-14.24001						
Sum squared resid	8.54E-07	Schwarz criterion	-14.14323						
Log likelihood	187.1201	Hannan-Quinn criter.	-14.21214						
F-statistic	4.949537	Durbin-Watson stat	1.788170						
Prob(F-statistic)	0.035756								

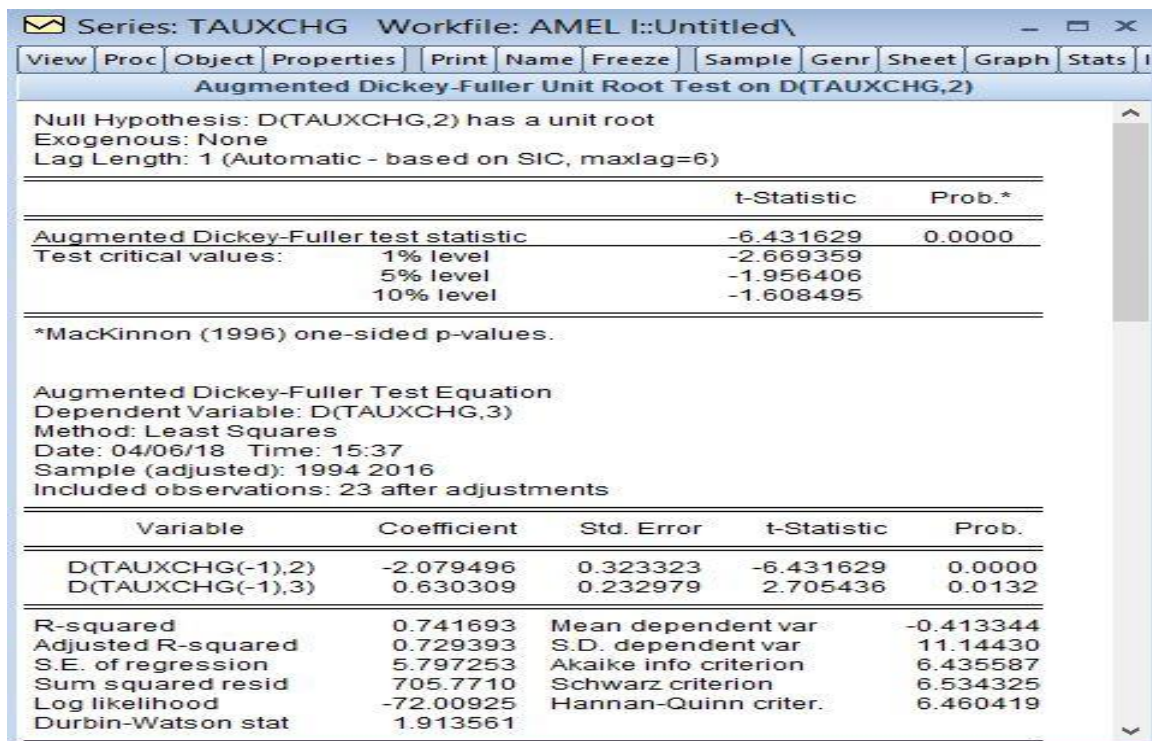
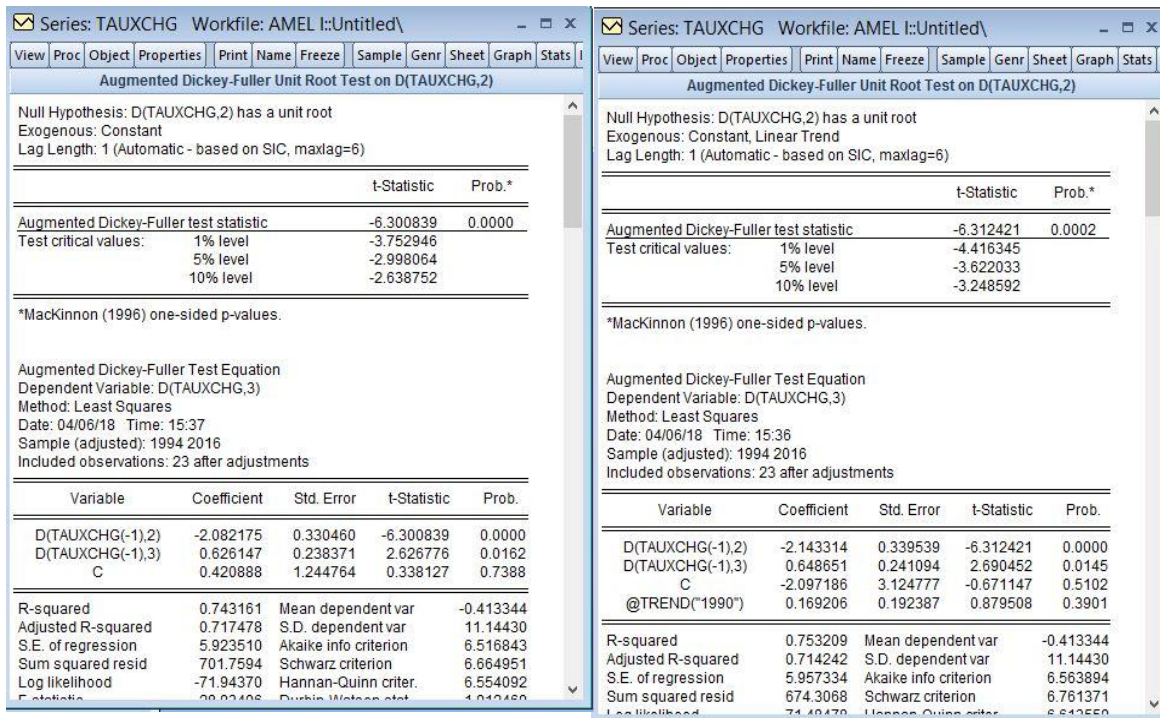
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 09 Eviews .

الملحق رقم (2-9): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (ADF).









المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 08

الملحق رقم (2-10): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (P-P).

Series: LN_INFL Workfile: AMEL I:Untitled\

View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats I

Phillips-Perron Unit Root Test on LN_INFL

Null Hypothesis: LN_INFL has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.151014	0.2278
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.604284
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.469590

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LN_INFL)
Method: Least Squares
Date: 04/18/18 Time: 23:06
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Series: LN_INFL Workfile: AMEL I:Untitled\

View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats I

Phillips-Perron Unit Root Test on LN_INFL

Null Hypothesis: LN_INFL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.211359	0.4641
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.587937
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.494649

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LN_INFL)
Method: Least Squares
Date: 04/18/18 Time: 23:15
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Series: LN_INFL Workfile: AMEL I:Untitled\

View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Sta

Phillips-Perron Unit Root Test on LN_INFL

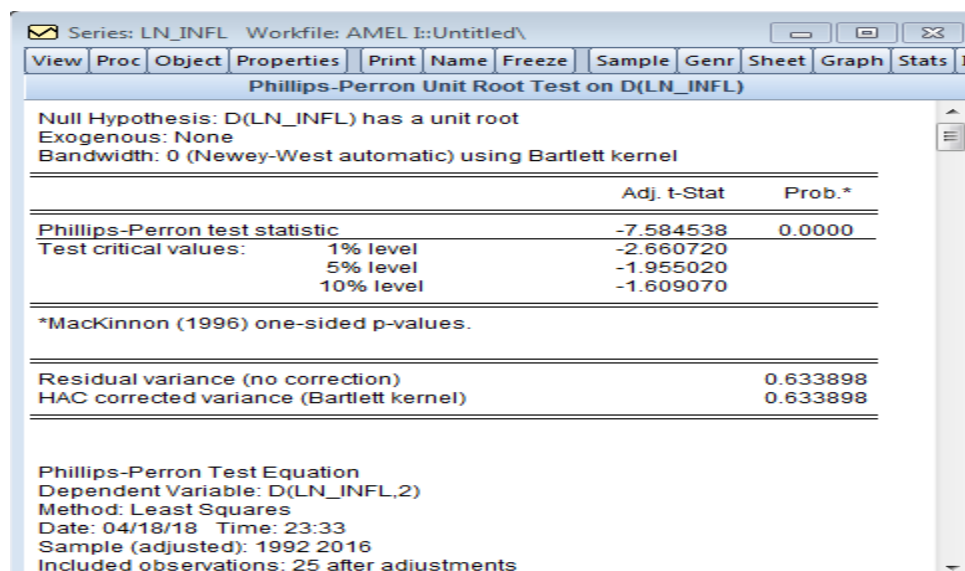
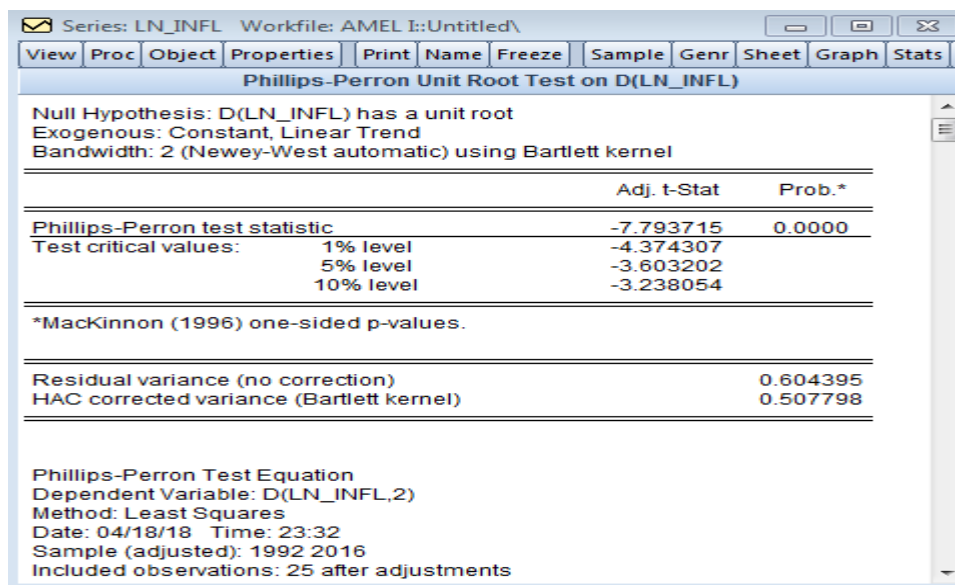
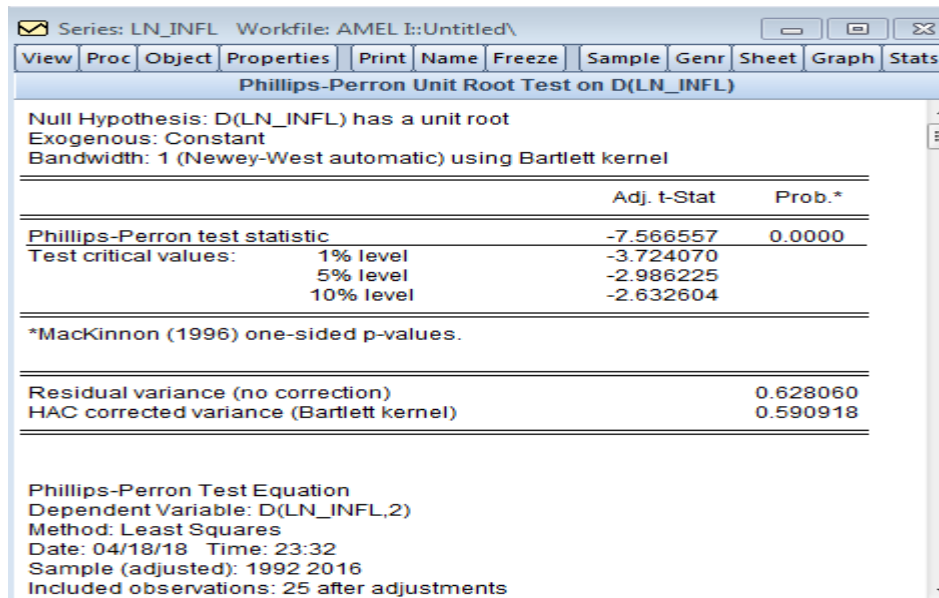
Null Hypothesis: LN_INFL has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

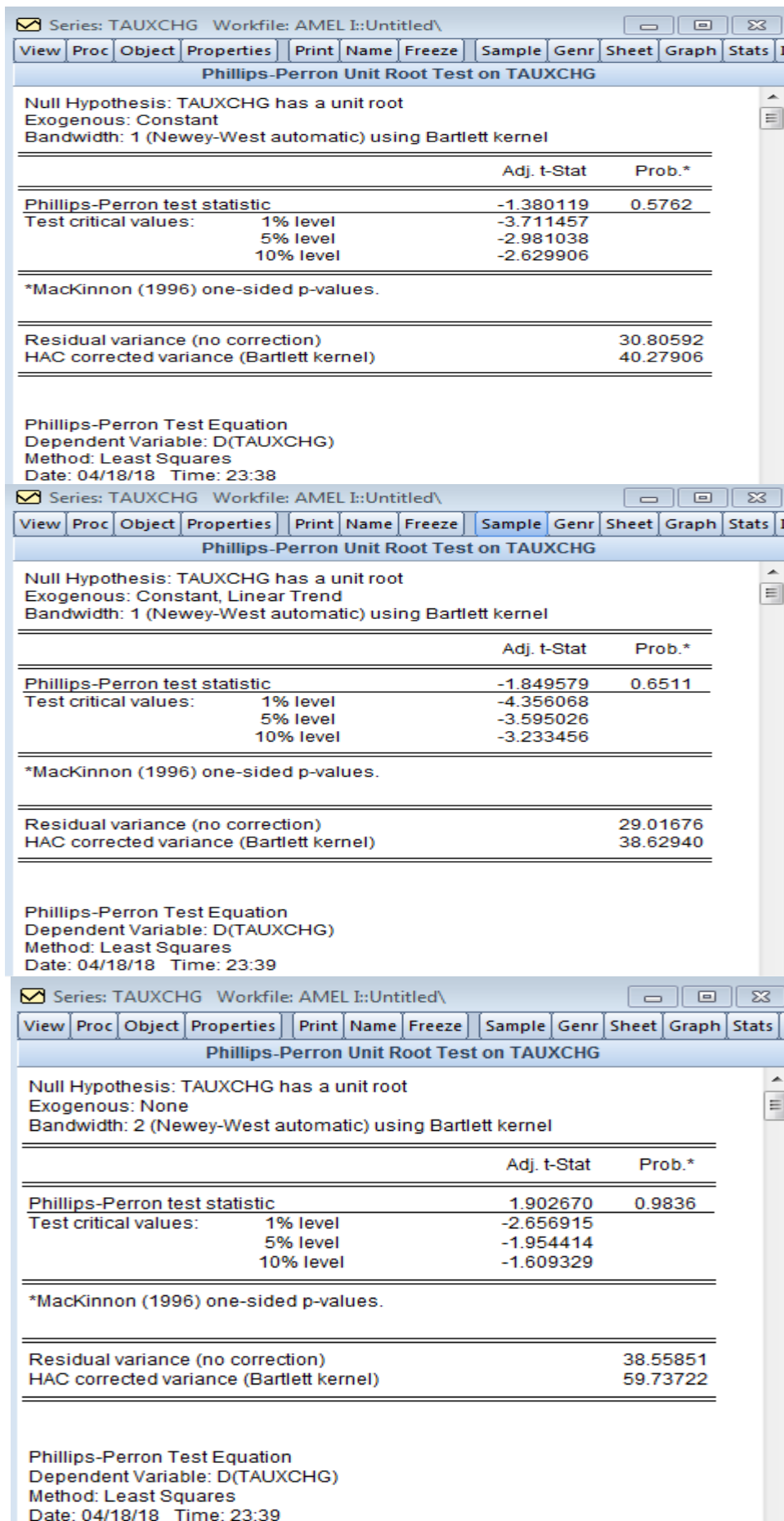
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.202054	0.2039
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.689288
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.400069

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LN_INFL)
Method: Least Squares
Date: 04/18/18 Time: 23:17
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments





Series: TAUXCHG Workfile: AMEL I::Untitled\

View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats I

Phillips-Perron Unit Root Test on D(TAUXCHG)

Null Hypothesis: D(TAUXCHG) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.410328	0.0203
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	29.66452
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	28.57946

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(TAUXCHG,2)
 Method: Least Squares
 Date: 04/18/18 Time: 23:43

Series: TAUXCHG Workfile: AMEL I::Untitled\

View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats I

Phillips-Perron Unit Root Test on D(TAUXCHG)

Null Hypothesis: D(TAUXCHG) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.709839	0.0089
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	33.90691
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	30.39377

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(TAUXCHG,2)
 Method: Least Squares
 Date: 04/18/18 Time: 23:44

Series: TAUXCHG Workfile: AMEL I::Untitled\

View Proc Object Properties Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats I

Phillips-Perron Unit Root Test on D(TAUXCHG)

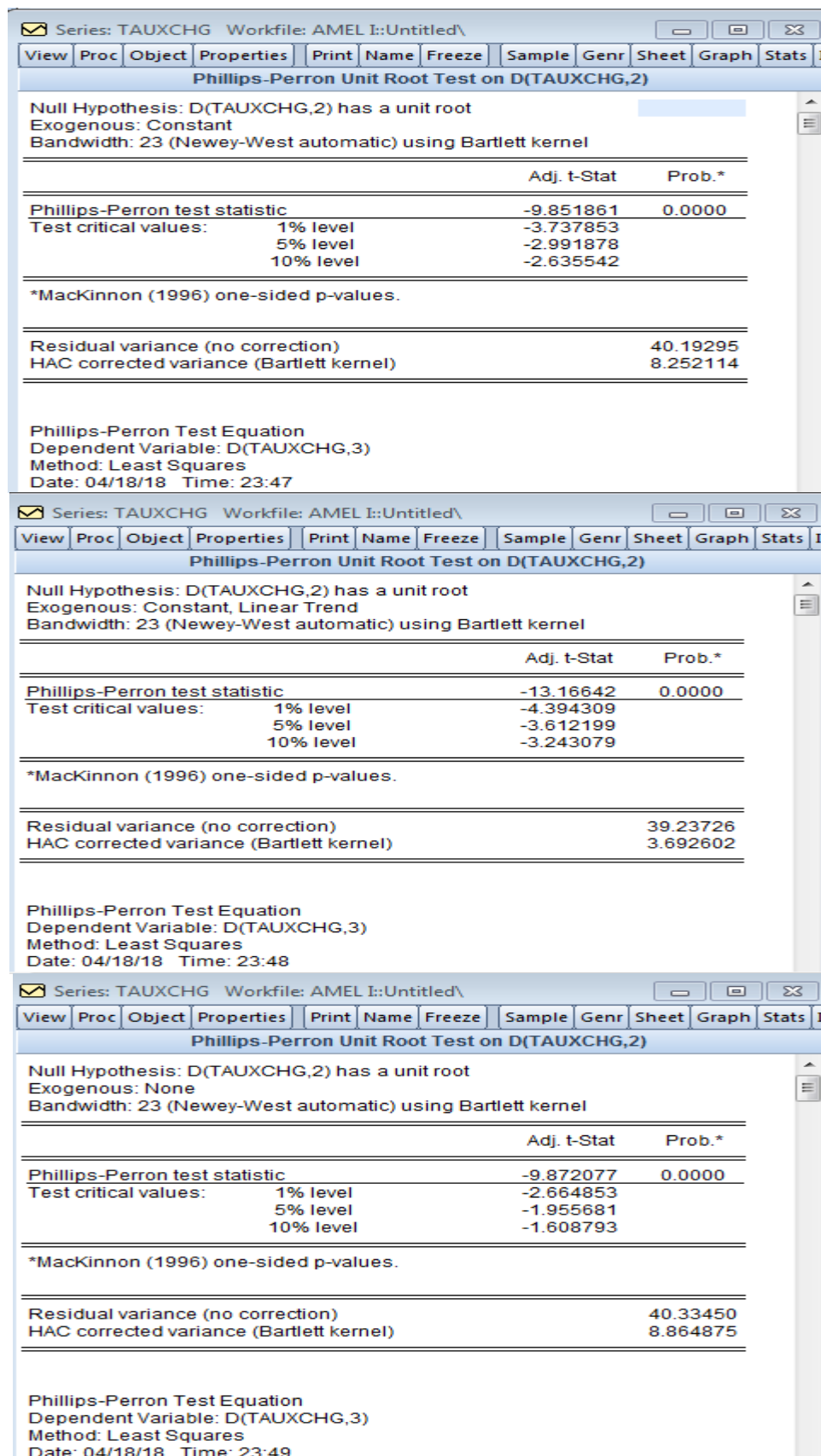
Null Hypothesis: D(TAUXCHG) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.266515	0.0950
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	29.66064
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	28.55285

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(TAUXCHG,2)
 Method: Least Squares
 Date: 04/18/18 Time: 23:44



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 09 .

ملحق رقم (2-11): اختبار تحديد عدد التأخرات المثلى.

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Stats	Impulse	Resids
VAR Lag Order Selection Criteria									
Endogenous variables: DLNINFL DDTAUXCHG									
Exogenous variables: C									
Date: 03/19/18 Time: 17:46									
Sample: 1990 2016									
Included observations: 19									
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ			
0	-89.56905	NA*	52.63007	9.638847	9.738262*	9.655672			
1	-85.16596	7.415719	50.70334*	9.596417	9.894661	9.646892*			
2	-82.42171	4.044167	59.03959	9.728601	10.22567	9.812725			
3	-78.54532	4.896489	62.71209	9.741613	10.43752	9.859387			
4	-75.70665	2.988070	77.68065	9.863858	10.75859	10.01528			
5	-74.50742	1.009885	122.8106	10.15868	11.25224	10.34375			
6	-64.23275	6.489260	84.22917	9.498185*	10.79057	9.716908			
* indicates lag order selected by the criterion									
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)									
FPE: Final prediction error									
AIC: Akaike information criterion									
SC: Schwarz information criterion									
HQ: Hannan-Quinn information criterion									

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 08

الملحق رقم (2-12): نتائج اختبار السببية.

Group: UNTITLED Workfile: AMEL I::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/22/18 Time: 16:49
Sample: 1990 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDTAUXCHG does not Granger Cause DLNINFL	24	27.56288	0.000020
DLNINFL does not Granger Cause DDTAUXCHG		0.08179	0.7777

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 08 .

الملحق رقم (2-13): نتائج تقدير نموذج VAR.

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Impulse	Resids	Zi
System: UNTITLED Workfile: AMEL I::Untitled\											
System: UNTITLED Estimation Method: Least Squares Date: 03/23/18 Time: 12:55 Sample: 1993 2016 Included observations: 24 Total system (balanced) observations 48											
				Coefficient	Std. Error	t-Statistic		Prob.			
				C(1)	-0.425520	0.197993	-2.149168	0.0374			
				C(2)	0.000954	0.027340	0.034886	0.9723			
				C(3)	-0.096996	0.176161	-0.550611	0.5848			
				C(4)	0.446166	1.560079	0.285989	0.7763			
				C(5)	-0.342885	0.215421	-1.591696	0.1190			
				C(6)	0.407301	1.388050	0.293434	0.7706			
Determinant residual covariance				25.79416							
Equation: DLNINFL = C(1)*DLNINFL(-1) + C(2)*DDTAUXCHG(-1) + C(3)											
Observations: 24											
				R-squared	0.906037	Mean dependent var	-0.066642				
				Adjusted R-squared	0.906342	S.D. dependent var	0.906342				
				S.E. of regression	0.858480	Sum squared resid	15.47675				
				Durbin-Watson stat	2.060190						
Equation: DDTAUXCHG = C(4)*DLNINFL(-1) + C(5)*DDTAUXCHG(-1) + C(6)											
Observations: 24											
				R-squared	0.112471	Mean dependent var	0.224518				
				Adjusted R-squared	0.027944	S.D. dependent var	6.860902				
				S.E. of regression	6.764361	Sum squared resid	960.8883				
				Durbin-Watson stat	2.271531						
Vector Autoregression Estimates											
Vector Autoregression Estimates Date: 03/22/18 Time: 17:32 Sample (adjusted): 1993 2016 Included observations: 24 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []											
					DLNINFL	DDTAUXCHG					
				DLNINFL(-1)	-0.425520 (0.19799)	0.446166 (1.56008)					
					[-2.14917]	[0.28599]					
				DDTAUXCHG(-1)	0.000954 (0.02734)	-0.342885 (0.21542)					
					[0.03489]	[-1.59170]					
				C	-0.096996 (0.17616)	0.407301 (1.38805)					
					[-0.55061]	[0.29343]					
				R-squared	0.906037	0.112471					
				Adj. R-squared	0.906342	0.027944					
				Sum sq. resids	15.47675	960.8883					
				S.E. equation	0.858480	6.764361					
				F-statistic	2.318027	1.330597					
				Log likelihood	-28.78995	-78.33218					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 08 .

الملحق رقم (2-14): نتائج التقدير لاختبارات الارتباط الخطي وعدم تجانس التباين.

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Impulse	Resids	Zoom						
VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)																	
Date: 03/23/18 Time: 11:07																	
Sample: 1990 2016																	
Included observations: 24																	
Joint test																	
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Chi-sq</th> <th>df</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>9.241933</td> <td>12</td> <td>0.6821</td> </tr> </tbody> </table>												Chi-sq	df	Prob.	9.241933	12	0.6821
Chi-sq	df	Prob.															
9.241933	12	0.6821															

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Impulse	Resids	Zoom						
VAR Residual Serial Correlation LM T...																	
Null Hypothesis: no serial correlation ...																	
Date: 03/23/18 Time: 11:05																	
Sample: 1990 2016																	
Included observations: 24																	
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Lags</th> <th>LM-Stat</th> <th>Prob</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1</td> <td>6.148337</td> <td>0.1883</td> </tr> </tbody> </table>												Lags	LM-Stat	Prob	1	6.148337	0.1883
Lags	LM-Stat	Prob															
1	6.148337	0.1883															
Probs from chi-square with 4 df.																	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 08 .
الملحق رقم (2-15): نتائج التقدير لاختبار التوزيع الطبيعي.

View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Estimate	Forecast	Stats	Impulse	Resids	Zoom																				
VAR Residual Normality Tests																															
Orthogonalization: Residual Correlation (Doornik-Hansen)																															
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal																															
Date: 03/23/18 Time: 11:12																															
Sample: 1990 2016																															
Included observations: 24																															
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Component</th> <th>Skewness</th> <th>Chi-sq</th> <th>df</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1</td> <td>-0.596439</td> <td>1.906288</td> <td>1</td> <td>0.1674</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>1.269587</td> <td>7.072175</td> <td>1</td> <td>0.0078</td> </tr> <tr> <td>Joint</td> <td></td> <td>8.978463</td> <td>2</td> <td>0.0112</td> </tr> </tbody> </table>												Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.	1	-0.596439	1.906288	1	0.1674	2	1.269587	7.072175	1	0.0078	Joint		8.978463	2	0.0112
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.																											
1	-0.596439	1.906288	1	0.1674																											
2	1.269587	7.072175	1	0.0078																											
Joint		8.978463	2	0.0112																											
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Component</th> <th>Kurtosis</th> <th>Chi-sq</th> <th>df</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1</td> <td>3.929216</td> <td>2.312044</td> <td>1</td> <td>0.1284</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>3.960601</td> <td>3.286324</td> <td>1</td> <td>0.0699</td> </tr> <tr> <td>Joint</td> <td></td> <td>5.598368</td> <td>2</td> <td>0.0609</td> </tr> </tbody> </table>												Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.	1	3.929216	2.312044	1	0.1284	2	3.960601	3.286324	1	0.0699	Joint		5.598368	2	0.0609
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.																											
1	3.929216	2.312044	1	0.1284																											
2	3.960601	3.286324	1	0.0699																											
Joint		5.598368	2	0.0609																											
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Component</th> <th>Jarque-Bera</th> <th>df</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1</td> <td>4.218332</td> <td>2</td> <td>0.1213</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>10.35850</td> <td>2</td> <td>0.0056</td> </tr> <tr> <td>Joint</td> <td>14.57683</td> <td>4</td> <td>0.0057</td> </tr> </tbody> </table>												Component	Jarque-Bera	df	Prob.	1	4.218332	2	0.1213	2	10.35850	2	0.0056	Joint	14.57683	4	0.0057				
Component	Jarque-Bera	df	Prob.																												
1	4.218332	2	0.1213																												
2	10.35850	2	0.0056																												
Joint	14.57683	4	0.0057																												

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 08 .

الملحق رقم (2-16) : اختبار wald لاختبار معنوية المعامل.

System: UNTITLED Workfile: AMEL I::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze InsertTxt Estimate Spec Stats Resids

Wald Test:
System: {%system}

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	4.780682	3	0.029535

Null Hypothesis: C(1)=C(2)=C(3)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	-0.425520	0.197993
C(2)	0.000954	0.027340
C(3)	-0.096996	0.000154

Restrictions are linear in coefficients.

System: UNTITLED Workfile: AMEL I::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze InsertTxt Estimate Spec Stats Resids

Wald Test:
System: {%system}

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	2.687634	3	0.4423

Null Hypothesis: C(4)=C(5)=C(6)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(4)	0.446166	1.560079
C(5)	-0.342885	0.215421
C(6)	0.407301	1.388050

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 08

الفهرس

الفهرس

الصفحة	المحتوى
	الاهداء
	شكر وعرفان
	الملخص
I	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الاشكال
V	قائمة الملاحق
VI	قائمة الاختصارات والرموز
أ - ت	مقدمة عامة
	الفصل الاول: أساسيات حول سعر الصرف والتضخم
05	تمهيد
06	المبحث الاول: الادبيات النظرية لسعر الصرف والتضخم
06	المطلب الاول: مفهوم سعر الصرف
06	الفرع الاول: تعريف سعر الصرف اهميته ومعايره
06	اولا- تعريف سعر الصرف
07	ثانيا- اهمية سعر الصرف
07	ثالثا - معايير سعر الصرف
08	الفرع الثاني: انواع سعر الصرف
08	اولا- سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي
09	ثانيا- سعر الصرف الفعلي و سعر الصرف الفعلي الحقيقي
09	ثالثا- سعر الصرف العاجل وسعر الصرف الآجل
10	الفرع الثالث: نظم سعر الصرف
10	اولا- نظام سعر الصرف الثابت
11	ثانيا- نظام سعر الصرف المرن
11	الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف
11	اولا- العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف
13	ثانيا- العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف
14	المطلب الثاني: مفهوم التضخم
14	الفرع الاول: تعريف واسباب التضخم

14	اولا- تعريف التضخم
15	ثانيا- اسباب التضخم
17	الفرع الثاني: انواع التضخم
18	اولا- تحكم الدولة في جهاز الائتمان
18	ثانيا- تعدد القطاعات الاقتصادية
18	ثالثا- مدى حدة الضغط التضخمي
19	رابعا- التوازن بين كمية النقود وكمية الانتاج
19	الفرع الثالث: آثار التضخم
19	اولا- أثر التضخم على توزيع الدخل
19	ثانيا- أثر التضخم على ثروة الفرد
20	ثالثا- أثر التضخم على الإدخار القومي
20	رابعا- أثر التضخم على الإستثمار
20	خامسا- الأثر على العملات الأجنبية وميزان المدفوعات
20	الفرع الرابع: السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم
20	اولا- السياسة النقدية
21	ثانيا- السياسة المالية
21	المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والتضخم
21	الفرع الاول: فكرة هاربر
22	الفرع الثاني: تأثير المسئنة
22	الفرع الثالث: تأثير الحلقة المفرغة بين التضخم وسعر الصرف
23	المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية لسعر الصرف والتضخم
23	المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة العربية
25	المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة الاجنبية
25	المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة
26	الفرع الاول: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات العربية
26	الفرع الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات الاجنبية
26	الفرع الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
27	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر
29	تمهيد
30	المبحث الاول: توصيف النموذج والاساليب القياسية المستخدمة

30	المطلب الاول: الادوات المستعملة في الدراسة التطبيقية
30	الفرع الاول: المراجع والمصادر
30	اولا- المصادر الاولية
30	ثانيا- المصادر الثانوية
30	الفرع الثاني: البرامج الاحصائية المستخدمة
30	اولا- برنامج EViews 8 و EViews 9
30	ثانيا- برنامج Microsoft Excel 2007
30	الفرع الثالث: المقابلة
30	المطلب الثاني : توصيف النموذج والتعريف بمتغيراته
30	الفرع الاول: صياغة النموذج
31	الفرع الثاني: التعريف بمتغيرات النموذج
31	اولا- سعر صرف الدينار
33	ثانيا- معدلات التضخم في الجزائر
37	الفرع الثالث: المقارنة بين سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم في الجزائر
37	اولا- مرحلة 1990-2000
37	ثانيا- مرحلة 2001-2014
37	ثالثا- مرحلة 2015-2016
37	المطلب الثالث: الاساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج
37	الفرع الاول: مفهوم السلاسل الزمنية
38	اولا- تعريف السلسلة الزمنية
38	ثانيا- مركبات السلاسل الزمنية
38	الفرع الثاني: نموذج الانحدار الخطي البسيط
38	اولا- مفهومه
38	ثانيا- تحديد العلاقة
39	ثالثا- فرضيات النموذج
39	الفرع الثالث: نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR
39	اولا- مفهومه
39	ثانيا- بناء النموذج
41	ثالثا- السببية والارتباط
42	المبحث الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر
42	المطلب الاول: عرض ومناقشة نموذج العلاقة في الاجل قصيرة

42	الفرع الاول: الصيغة الرياضية
44	الفرع الثاني: تقدير النموذج
44	الفرع الثالث: تشخيص النموذج
44	اولا- دراسة المعنوية
45	ثانيا- قوة الارتباط
45	ثالثا- المشاكل القياسية
48	المطلب الثاني: عرض ومناقشة نموذج العلاقة في الاجل الطويل
49	الفرع الاول: بناء النموذج لاختبار التكامل المتزامن المقيد
49	اولا- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة
51	ثانيا- إختيار التأخر الزمني الامثل
51	ثالثا- اختبار السببية
52	الفرع الثاني: تقدير نموذج VAR
53	الفرع الثالث: اختبار صحة النموذج
53	اولا- اختبار الارتباط الخطي للأخطاء وتجانس التباين
53	ثانيا- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء
54	ثالثا- اختبار جودة النموذج
54	الفرع الرابع: التنبؤ
55	المطلب الثالث: تقييم وتفسير النتائج
55	الفرع الاول: التقييم الاحصائي للنتائج
55	اولا- النموذج في الاجل القصير
55	ثانيا- النموذج في الاجل الطويل
55	الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي للنتائج
55	اولا - تفسير النموذج قصير المدى
56	ثانيا- تفسير النموذج طويل المدى
59	خلاصة الفصل
61	خاتمة عامة
65	قائمة المراجع
69	قائمة الملاحق
88	الفهرس